الفضاء الرقمي
في المنطقة العربية

خطوة نحو الحرية أم سقوط في فخ القيود

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

عن منتدي البدائل العربي للدراسات

مؤسسة بحثية :(AFA) منتدى البدائل العربي للدراسات **تأسست عام 2008** وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

الفضاء الرقمي
في المنطقة العربية

خطوة نحو الحرية أم سقوط في فخ القيود

الفضاء الرقمي
في المنطقة العربية
خطوة نحو الحرية أم سقوط في فخ القيود

باحث رئيسي
محمد العجاتي (مصر)

فريق بحثي
شيماء الشرقاوي (مصر)
نصاف براهمي (تونس)
زينب سرور (لبنان)

مراجعة منهجية وفنية
د. أمل حمادة
أستاذة العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة

تحرير لغوي
أحمد الشبيني

تصميم
باسـل احمـد

هذا العمل تم بدعم من الصندوق العالمي لحقوق الإنسان

كل الصور الموجودة في الورقة مأخوذة من مصادر مفتوحة على الإنترنت

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

مقدمة

مع بروز مواقع التواصـل الاجتماعي كفيسـبوك وانسـتجرام ويوتيوب وغيرها حدث تحول هائل في العالم الرقمي. وقد "أضـحى الاتصـال والتواصـل وتبادل المعلومات مفتوحًا للجميع في كل أنحاء الكون؛ ويُعتبر هذا تطورًا طبيعيًّا عبر تاريخ التكنولوجيا منذ اختراع الهاتف وحتى ظاهرة مواقع الويب الدينامية الحركية (Sites web dynamiques)، وظاهرة المدونات الخاصة أو مواقع الويب الشخصية للتعبير (Blogs) والتي في أغلبها ذات تَوجُّه سياسي. وأضحت شبكة التواصل الاجتماعي تضم مليارات المشتركين. وقد حَوّلَ هذا المشهد الوسائطي حياة الفرد إلى فضاء افتراضي رقمي حُرّ، وأصبح حقًّا مشروعًا للإنسان لكنه يحتاج - بالتأكيد - إلى التنظيم والتقنين مثلما يحتاج إلى الحماية والصيانة.[1] وفي هذا الإطار، تعرَّف الحريات الرقمية باعتبارها "حق جميع الأفراد في الاسـتمتاع بالاتصـالات وتقنية المعلومات، عن طريق التقليل من الحواجز، المسـافة، والتكلفة، وكذلك قابلية تلك الأنظمة للاسـتعمال من قِبل الجميع.. وكذلك حق الأفراد والتجمعات في التعبير عن آرائهم بالطريقة والكيفية التي يريدونها عبر اسـتخدام أي من أجهزة الاتصـال بالإنترنت المتاحة. يجب أن يُنظر إلى الإنترنت في إطار السياق المتكامل لحرية التعبير وعلى أنها ضمن سياق حرية الإنسان بشكل عام".[2]

إذًا هو - على المستوى النظري على الأقل - فضاء عام، حرّ، يشكّل مكانًا للنقاش والحوار حول مختلف القضايا، مفتوح أمام مختلف الشـرائح، في مقابل تنظيمات وتشـريعات وسـياسـات متحوّلة ومتغيرة وفقًا للعديد من الاعتبارات، منها: السياسية والاجتماعية والأمنية. يأتي هذا بالطبع في ظلّ الإشكالية الأكبر التي ترافق الفضاء الرقمي، وهي "الخصوصية" وكيفية الحفاظ عليها في عالم متّسـع ومتشـعّب إلى هذا الحدّ، فـــ"اليوم قد لا يكون هناك مورد يتمتع بالقوة وعرضـة للهجوم مثل البيانات. وتُرافق الدور الرئيسي الذي تلعبه مشاركة البيانات في المجتمع المعاصر، بدءًا من استخدام وسائل التواصـــل الاجتماعي وصـــولًا إلى الخدمات الإدارية، درجةٌ عالية من المخاطرة. إنّ مشـــاركة البيانات على نطاق واســـع ولأغراض عديدة في عالم متصل رقميًّا تعني أنّ معلوماتنا الشخصية معرضة بشكل متزايد للهجوم وإساءة الاستخدام. والدول في جميع أنحاء العالم تقوم بإنشـــاء أنظمة الهوية الرقمية التي تتّصـــل بمعلوماتنا الحيوية، وبناء جســـر من أنشـطتنا الرقمية إلى حياتنا وهويتنا من دون اتصـال بالإنترنت. وقد تصـبح هذه الهوية الرقمية هدفًا للاسـتغلال، سـواء لأغراض تجارية أو سياسية".[3]

من هنا تتمثل الإشـــكالية الرئيســـية للدراســـة في المفارقة بين ما يمثله الفضـــاء الرقمي باعتباره مجالًا عامًّا مفتوحًا أمام مختلف الشرائح والفئات وبين ما يمثله أيضًا الفضاء الرقمي باعتباره مجالًا أصبح من اليسير تقييده والسيطرة عليه من قبل الحكومات، إلى جانب ما قد مثله هذا الفضـــاء في وقت ما للمدافعين عن حقوق الإنســـان من مجال واســـع لتعزيز آليات عملهم وما يمثّله حاليًّا في مختلف الســـياقات العربية باعتباره مهددًا لأمن المدافعين عن حقوق الإنســـان وعن سلامتهم وخصـوصـيتهم. ستركز الحالات الثلاث من المنطقة كنماذج لتركيبات مجتمعية ونظم سياسية مختلفة لتعبر عن واقع المنطقة وهي مصر وتونس ولبنان.

---

[1] جوهر الجموسي، "التضييق على شبكات التواصل لا جتماعي: السياسات والأهداف"، 2/ 1/ 2019، "مركز الجزيرة للدراسات"، https://bit.ly/3yTOLPr

[2] "الحريات الرقمية.. المبادئ والمفاهيم"، 6/ 3/ 2013، https://bit.ly/3ibsTsR

[3] وفاء بن حسين، "يجب أن تكون سياسة الحكومة للإنترنت قائمة على الحقوق وأن تركّز على المستخدِم"، الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/44860

وفي هذا الإطار تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الرئيسية الآتية:

1) ما أبرز الأشكال والممارسات الدولية لتنظيم الفضاء الرقمي والتي تلتزم بمعايير الشفافية والديمقراطية؟
2) ما الدور الذي لعبه الفضـــاء الرقمي في الحراك الســـياسي والاجتماعي بموجتَيه 2011 و2019، وهل لعب تغيّر السياقات بين الموجتين دورًا في تعزيز دور الفضاء الرقمي في الحراك الاجتماعي والسياسي في الدول العربية؟
3) 5- ما أهم وأبرز أشـكال سـيطرة تقييد الحكومات على الفضـاء الرقمي؟ من حيث التشـريعات، والسـياسـات والممارسات؟ وهل استخدمت الحكومات الشركات العاملة في الفضاء الرقمي لفرض هذه السياسات أو القيام بهذه الممارسات (على سبيل المثال ممارسات مكتب تويتر في الشرق الأوسط)؟
4) كيف تتعامل المجموعات المدافعة عن حقوق الإنســان مع قضــايا مثل الحرية الرقمية والأمان الرقمي من حيث نشر وتطوير المعرفة بها على مستوى المواطنين؟ وعلى مستوى المدافعين نفسهم؟
5) كيف اسـتخدمت المجموعات المدافعة عن حقوق الإنسـان الفضـاء الرقمي من أجل نشـر وتطوير المعرفة بحقوق الإنســان بأجيالها المختلفة، والتشــبيك بين المجموعات المختلفة على مســتوى الدولة الواحدة وعلى المســتوى الإقليمي وأخيرًا في المناصرة؟

وينطلق التعامل مع هذه الأسئلة من فرضية مركبة:

- الفضـاء الرقمي نفسـه مجال جديد للمشـاركة السـياسـية والاجتماعية في موجتَي الثورات العربية في عام 2011 وعام 2019 إذ إنه اعتُبر مجالًا عامًّا تتوفر فيه شــروط الإدماج وتمثيل كافة الشــرائح والفئات المجتمعية. تمكن المدافعون عن حقوق الإنسان من إحداث نقلة نوعية في مجالات عملهم المختلفة من خلال استخدامهم له في نشر، وتطوير المعرفة، والتشـبيك، والمناصـرة. في المقابل، نجحت الحكومات العربية في فرض قيود والسـيطرة على الفضـاء الرقمي حتى وإن تمّ ذلك بشــكل جزئي أو لفترات مؤقتة. لذلك تعتبر مفاهيم، مثل: الحرية الرقمية والأمان الرقمي من أهم المفاهيم الحالية التي يعمل من أجل تعزيزها المدافعون عن حقوق الإنســان في المنطقة العربية من أجل تعزيز وضــعية الحقوق بأجيالها المختلفة.

الجزء الأول: الإنترنت في منطقتنا

في الحالات الثلاث محل الدراسة يمكننا تتبع أعداد مستخدمي الإنترنت وأعداد الحسابات المنشأة على مواقع التواصل للتعرف على حجم الظاهرة. في مصر، يعبّر الشكل التالي عن تطور استخدام الإنترنت، نسبة إلى إجمالي السكان، نورد هنا التطور خلال العقد الماضي، مع التأكيد على أن ظهور استخدام الإنترنت في مصر بدأ منذ النصف الأول من العقد (2000-2010). حيث إنه منذ العام 2000 بدأت حكومة عاطف عبيد آنذاك في برنامج لنشر خدمة الإنترنت بين أوسع قطاع من الشباب وكان هذا نتاجًا لعوامل مختلفة من أهمها ما يمكن التعبير عنه بالرغبة في ربط سوق العمل المصرية بالسوق العالمية التي أصبحت معتمدة على الإنترنت بشكل كبير.[4] وكان وزير الاتصالات آنذاك هو آخر رؤساء حكومات حسني مبارك، أحمد نظيف الذي كان يعتبر من أهم العاملين على هذا المشروع وقتها، وقد استطاع أن يحقق إنجازًا آنذاك، فقد قفز من 0.65% لكل مئة مواطن عام 2000، إلى 9.17% عام 2008.[5] ونرى التطور الكبير في استخدام الإنترنت متجليًا في العقد من 2010 وحتى 2020، فالتطور من 22% إلى 72% يعبر عن انتشار كبير لاستخدام الإنترنت في مصر.[6] ولكن هل ذلك يعتبر معبرًا عن "حرية" استخدام الإنترنت في مصر أم لا؟ يظل ذلك مرهونًا بعدة عوامل، منها: السياق القانوني الحاكم لاستخدام الإنترنت في مصر، إلى جانب السياق السياسي والاجتماعي والذي شهد تغيرات حادة خلال العقد الماضي.[7]

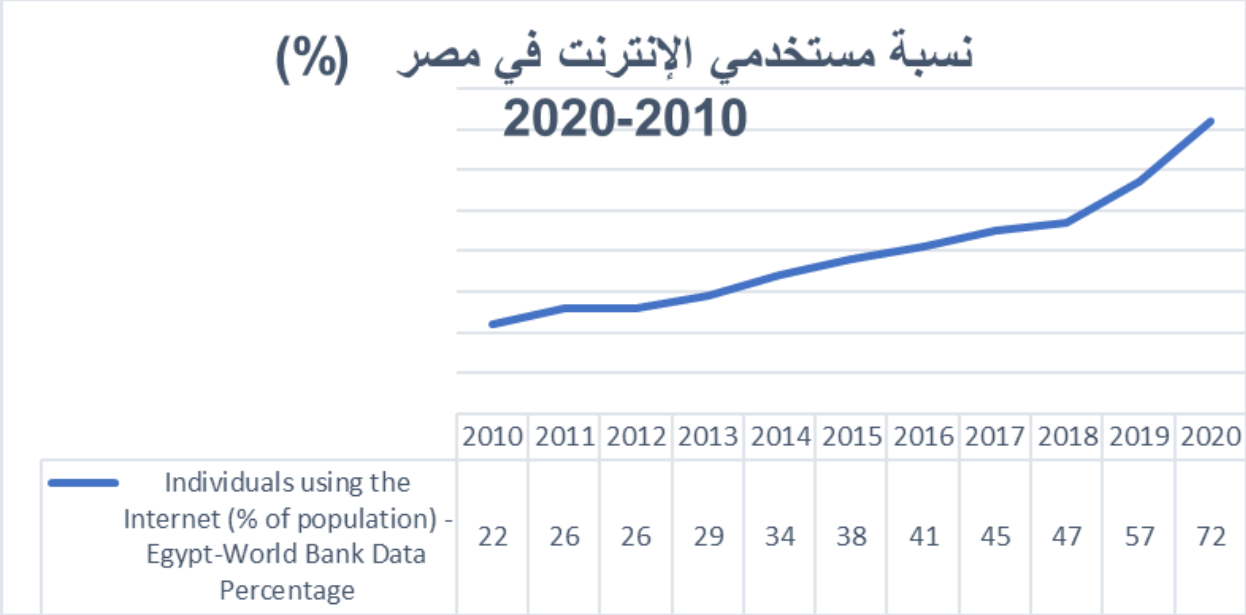

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Individuals using the Internet (% of population) - Egypt-World Bank Data Percentage	22	26	26	29	34	38	41	45	47	57	72

في تونس، وفي دراسة أشرفت عليها منصة "Hootsuite" الكندية و""We Are المتخصصة في إدارة الشبكات الاجتماعية، حددت عدد التونسيين الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي، إذ وصل عددهم إلى 7.50 مليون مستخدم، أي ما يشكل نسبة 64 في المئة من إجمالي عدد السكان. وأفاد نفس التقرير أن عدد التونسيين الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي من خلال استعمال الهواتف النقالة يقدّر بـ6 ملايين مستخدم وهو ما يمثل نسبة 44 في المئة.. وأشار التقرير إلى

[4] عمرو عبد الرحمن، "الإنترنت والثورة المصرية: الديمقراطية ورحلة البحث عن مكان في هذا العالم"، في تحرير محمد العجاتي، الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر (قبل وأثناء وبعد الثورة)، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2012، https://www.afalebanon.org/?p=5100

[5] عمرو عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.

[6] إحصاءات البنك الدولي، لعام 2021.

[7] Individuals using the Internet (% of population) - Egypt, Arab Rep. World Bank Data, https://bit.ly/3OOOC7o

تسـجيل ارتفاع عدد الإناث عن عدد الذكور الذين يسـتخدمون الإنترنت في تونس، حيث تمثل الإناث 50.6 في المئة، بينما يمثل الذكور 49.4 في المئة. وأوضـح التقرير أن عدد التونسـيين المنضـويين تحت الاتحاد العالمي للاتصـالات يقدر بـــ 6.51 ملايين، وعدد التونسـيين الذين يسـتخدمون موقع "الفيس بوك" هو 7.40 ملايين تونسي، وأن ما نسـبته 81 في المئة من التونسيين فوق سن الـــــ13 يستخدمون الفيس بوك، منهم 45 في المئة إناثًا و55 في المئة ذكورًا. أما عدد التونسيين الذين يسـتخدمون موقع "الانسـتجرام" فبلغ 1.9، منهم 21 في المئة أعمارهم فوق 13 سـنة، 50 في المئة ذكورًا و50 في المئة إناثًا. وحوالي 193 ألف تونسي. يستخدمون "التويتر" و465 ألف تونسي. يستخدمون "السناب شات" أما موقع "لينكدن" فيبلغ عدد التونسيين الذين يستخدمونه مليون تونسي، 12 في المئة منهم فوق سن الـــــ13، 33 في المئة منهم إناث و62 في المئة ذكورًا.[8]

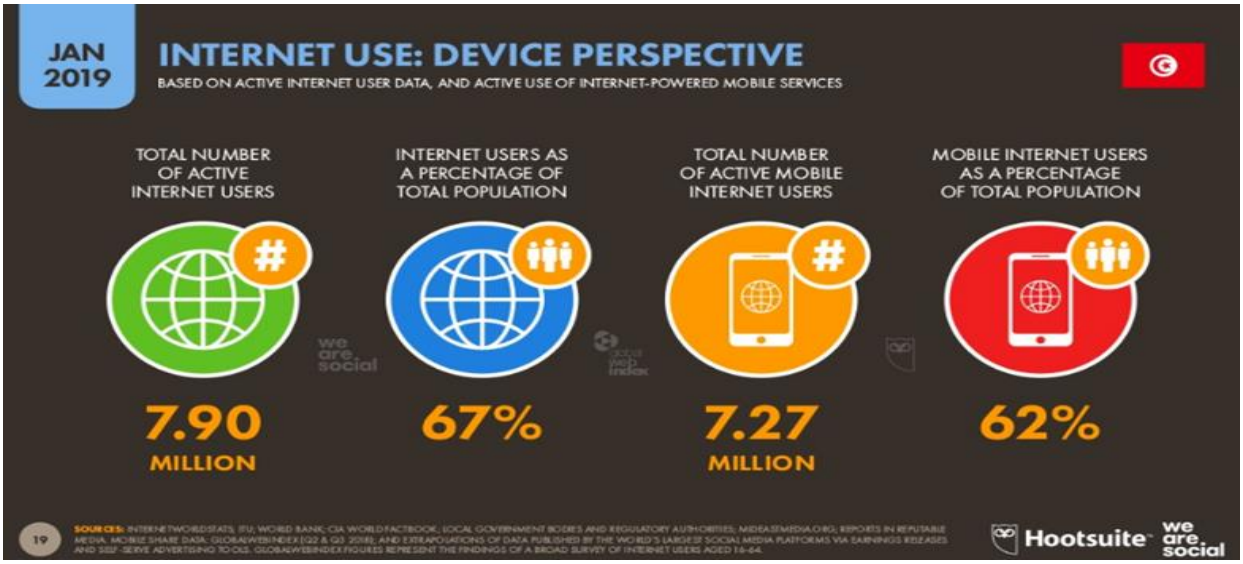

أما لبنان فقد دخل الإنترنت إليه عام 1994.[9] وقد بدأ عدد مستخدميه في الارتفاع بشكل مضطرد منذ العام 2006، وبلغ في ذلك العام حوالي 700 ألف مستخدم، أو ما يعادل 15% من السكان بحسب بيانات البنك الدولي.[10] ليصل بعد ست سنوات، في العام 2012، إلى "مليونين ونصف المليون مستخدم"[11]، أو ما يعادل 61% من السكان.[12] أما في العام 2020، فتفيد بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة مستخدمي الإنترنت في لبنان وصلت إلى 84% من السكان.[13] ولا يبتعد لبنان كثيرًا عن أعلى نسب مستخدمي الإنترنت في العالم (الإمارات والبحرين وقطر 100% بحسب إحصاءات البنك الدولي)، بينما تبلغ أدنى النسب في جنوب السودان (7%).[14] وتشير إحصاءاتٌ إلى أن نسبة مستخدمي الإنترنت في لبنان، مع بداية 2022، ارتفعت لتبلغ 89.3% من نسبة السكان.[15]

[8] موقع أنباء تونس، 7.9 مليون تونسي يستخدمون الإنترنت https://bit.ly/3nIA79b

[9] "كيف وصل إنترنت لبنان إلى مرحلة الأسوأ في العالم"؟ "وكالة أنباء آسيا"، 2022/1/22، https://www.asianewslb.com/?page=article&id=117497

[10] Individuals using the internet (% of population)- Lebanon, https://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.USER.ZS?locations=LB

[11] "كيف وصل إنترنت لبنان إلى مرحلة الأسوأ في العالم"؟ مرجع سابق.

[12] Individuals using the Internet, Opcit.

[13] خضر حسان، "الإنترنت غير الشرعي.. الألياف الضوئية مدخل للحل"، موقع "المدن" الإلكتروني، 9/ 3/ 2016، https://bit.ly/3HswqO6

[14] Individuals using the Internet, Opcit.

[15] Simon Kemp, "DIGITAL 2022: Lebanon", DATAREPORTAL", https://datareportal.com/reports/digital-2022-lebanon

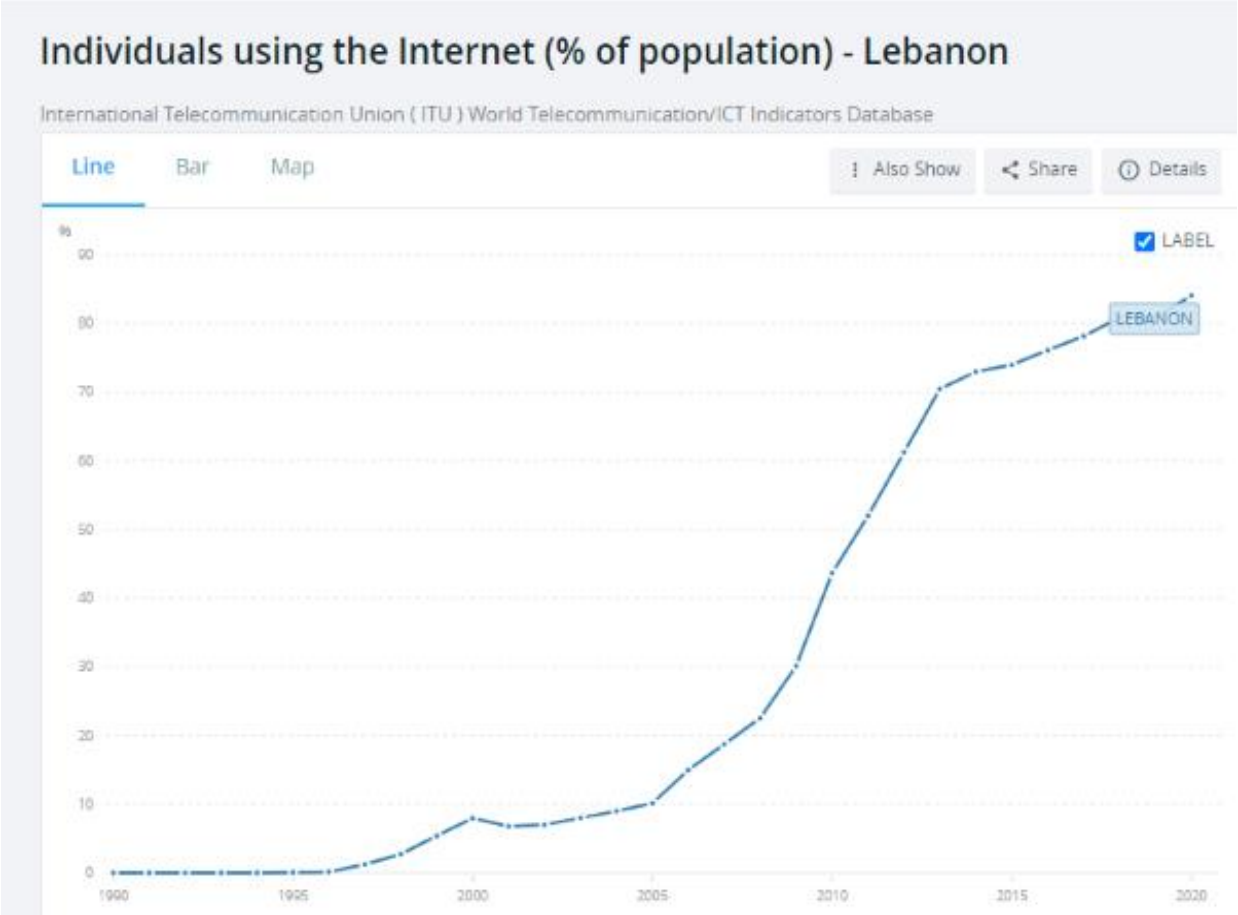

أما في ما يتعلق بنسبة مستخدمي حسابات مواقع التواصل الاجتماعي مطلع العام 2022، فتفيد الإحصاءات بأنها بلغت 75.2%، أو ما يعادل 5.06 ملايين شـــخص.[8][16] ويشـــير موقع Kepios[17] المختصّ بالإحصـــاءات الرقمية إلى أن عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ارتفع بـــ690 ألفًا (15.8%) بين عامَي 2021 و2022.[18] وبتفصيل أكبر، تشير بعض الإحصاءات إلى أن عدد مستخدمي "فيس بوك" بلغ 3.15 ملايين، وعدد مستخدمي "إنستجرام" 2.20 مليونًا، بينما بلغ عدد مســـتخدمي "تويتر" 488.9 ألفًا.[19] وتجدر الإشـــارة إلى أن لبنان "يعاني من كونه واحدًا من أغلى بلدان العالم في خدمات الإنترنت ".[20] ويأتي هذا في وقت يعاني لبنان كذلك من أزمات اقتصادية كبيرة تنعكس على حياة السكان، وأخرى تتعلق بقطاع الاتصالات والإنترنت تحديدًا. ولكن نتيجة وجود سوق موازية غير رسمية وغير شرعية، يعتمد على وصلات أهلية وحتى تجارية من خارج الإطار الرســـمي، تمكَّن العديد من اللبنانيين من الدخول إلى هذا المجال، ومع الأزمة الاقتصادية وانهيار العملة انخفضت أسعار الاتصالات لفترة طويلة ما مكَّن شريحة جديدة من الدخول إلى عالمه خاصة مع زيادة الاحتياج له في ظل أزمة الكوفيد.

[16] Simon Kemp المرجع السابق. مع ضرورة الإشارة إلى أن مستخدمي مواقع التواصل قد لا يمثّلون أفرادًا بعينهم.

[17] https://kepios.com/?utm_source=DataReportal&utm_medium=Country_Article_Hyperlink&utm_campaign=Digital_2022&utm_term=Lebanon&utm_content=Kepios_Home_Link

[18] Simon Kemp, Opcit.

[19] Simon Kemp, Opcit.

[20] Maha Taki, "Bloggers and the Blogosphere in Lebanon and Syria, Meanings and Activities, https://core.ac.uk/download/pdf/161119597.pdf

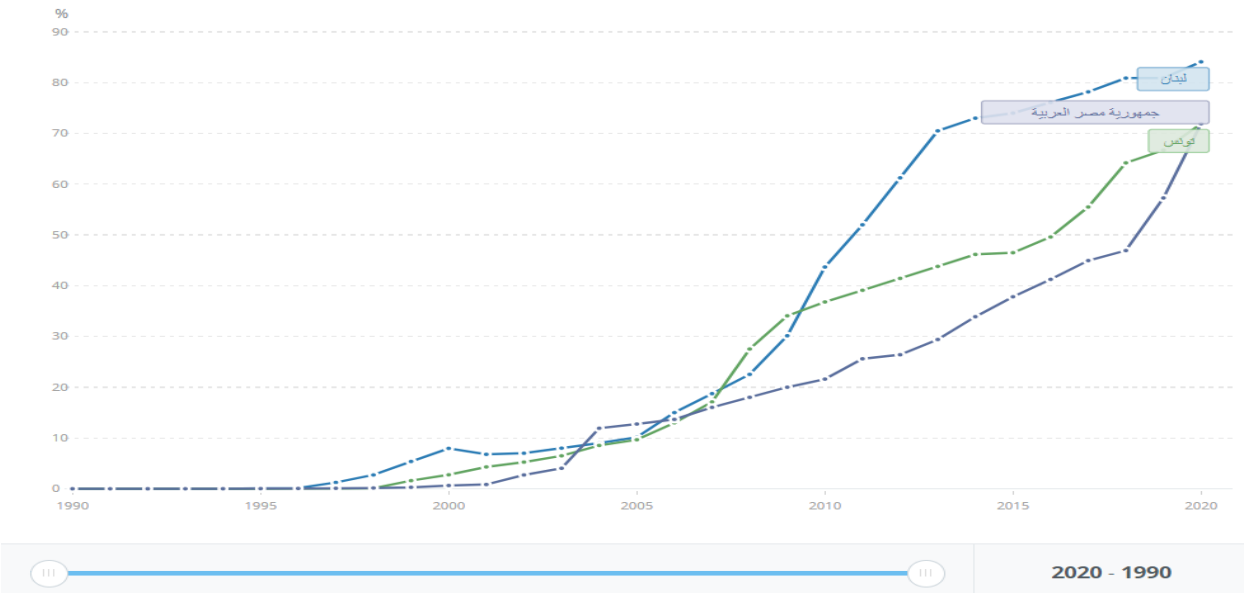

شكل يوضح نسبة مستخدمي الإنترنت في الدول الثلاث (لبنان، مصر، تونس) منذ عام 1990 وحتى 2020

المصدر: إحصاءات البنك الدولي: https://bit.ly/3QLhHBi

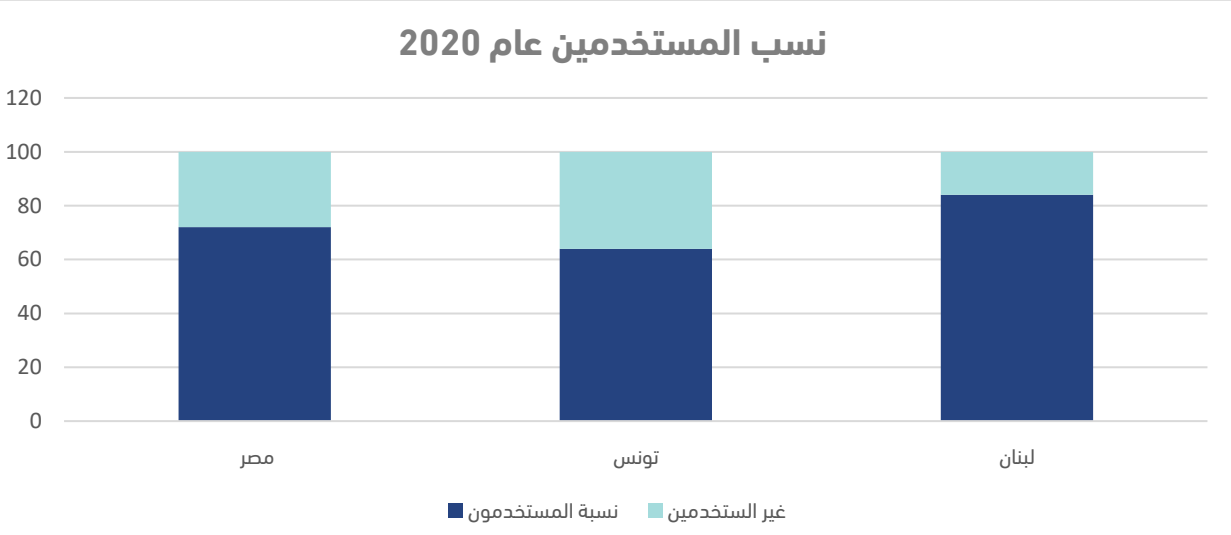

إن نسب المستخدمين المرتفعة، برغم الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الدول محل الدراسة، تدل على تجذّر وسائل التواصل في حياة المجتمعات وتعاظم دورها، تحديدًا خلال السنوات العشر الأخيرة. لم تعد تلك الوسائل محصورة في مجال لتواصل الفرد مع دائرته المقرّبة، ولا مجال للنشر والتعبير عن الرأي على غرار الصحافة التقليدية، بل تحولت إلى مساحات لتبادل الخبرات، والمعارف، والبناء والحشد. وبعيدًا عن مجال الدراسة، يمكننا القول إنها أصبحت وسيلةً للحياة تعتمد عليها فئاتٌ في تلقّي الخدمات العامة والخاصة، بدءًا من التسوّق ووصولًا إلى التعليم.

من الرسائل النصية إلى المدونات حتى منصات التواصل الاجتماعي

في مصر، تعود بدايات استخدام الإنترنت في العمل السياسي إلى العام 2000، مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. استخدم النشطاء المصريون البريد الإلكتروني (الإيميلات) لتداول أخبار الانتفاضة والصور ومقاطع الفيديو للمواجهات في الأراضي المحتلة، مع نشر قوائم مقاطعة البضائع الإسرائيلية والشركات الداعمة للاحتلال، وتحديثات بأسماء معتقلي حركة التضامن، والإعلان عن الفعاليات التي يتم الاتفاق عليها سواء مؤتمرات التضامن في النقابات المهنية أو الوقفات الاحتجاجية في محيط الجامعات أو الميادين. وبالتوازي مع النشاط المتزايد عبر شبكة الإنترنت، كانت الهواتف المحمولة وسيلةً أخرى لنشر أخبار الانتفاضة والتحديثات بتوقيتات وأماكن فعاليات التضامن عن طريق خدمة الرسائل القصيرة SMS.

وبتفعيل خدمة الـ Yahoo Groups! في 2001، وانتشار المنتديات، خلق هذا التطور منصات وهامشًا أوسع يستطيع من خلاله النشطاء ومستخدمو الإنترنت بشكل عام النقاش والسجال حول القضايا الراهنة، ونشر أخبار الفعاليات.[21]

وفي عام 2003 وإثر مبادرة من المجموعة المصرية لمناهضة العولمة، قامت حركة سياسية غير علنية بإرسال رسائل SMS عن طريق برنامج للحاسب الآلي لآلاف المصريين غير محددي الهوية لدعوتهم إلى التظاهر في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرًا بعد بدء العمليات العسكرية للولايات المتحدة ضد العراق أيًّا كان اليوم بميدان التحرير، وهو ما حدث بالفعل حيث احتشد الآلاف في التوقيت المحدد بعد أن بدأت الضربة الأمريكية في 20 آذار/ مارس 2003.[22]

وفي عام 2004، واكب بزوغ حركة "كفاية" على الساحة تطورات مهمة وهي زيادة معدل انتشار الإنترنت نتيجة مبادرات حكومية كما أشرنا، طوّرت من البنية التحتية للاتصالات في مصر. إلى جانب ذلك بدأت المدونات في الظهور، وقدّر عددها في نهاية عام 2004 بما لا يزيد على 30 مدونة. كان معظمها مدونات شخصية بحتة، يدوّن أصحابها تجاربهم الحياتية وخواطرهم، أو يكتبون مواضيع تقنية، وبعيدة كل البعد عن العمل السياسي المعارض، بل وكان البعض معاديًا للسياسة حسب تعبيرهم ويرون الحركات السياسية الموجودة عديمة الجدوى ولن تؤدي إلى أي شيء، واكتفوا بالانعزال في مساحتهم الخاصة في العالم الافتراضي.[23]

لكنّ ذلك تغيّر سريعًا بعد أحداث "الأربعاء الأسود" في 25 أيار/ مايو 2005، يوم أطلق الحزب الوطني - بإشراف من الداخلية - جماعات منه لسحل المتظاهرين في وسط القاهرة وللتحرش بالمتظاهرات والصحافيات. كان من ضحايا الاعتداءات عدد من المدونين، الذين دفعتهم الأحداث في هذا اليوم إلى الانخراط في العمل السياسي -على الأرض- وليس فقط افتراضيًّا ودعوة باقي رفاقهم إلى الانضمام إلى صفوف المعارضة بالتنسيق مع حركة "كفاية". بجانب مشاركتهم في الفعاليات، أخذ المدونون زمام المبادرة في حركة "شباب من أجل التغيير"، ولعبوا أيضًا دورًا مهمًّا في تغطية الحراك بالصورة والفيديو، في محاولة لخلق إعلام بديل، وتوثيق عنف الشرطة ضد المتظاهرين وكافة الانتهاكات التي كان يتجاهلها إعلام النظام.[24]

---

[21] حسام الحملاوي، الإنترنت والثورة، بوابة الاشتراكي، 24 يناير/ كانون الثاني 2021، https://revsoc.me/politics/43522/

[22] عاصر احد كتاب هذه الدراسة هذه الحملة و رأينا انه من المهم توثيقها في هذه الدراسة.

[23] Aouragh, Miriyam, and Anne Alexander. 2011. "The Arab Spring| The Egyptian Experience: Sense and Nonsense of The Internet Revolution". International Journal of Communication 5 (0): 15. https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/1191/610

[24] حسام الحملاوي، الإنترنت والثورة، بوابة الاشتراكي، 24 يناير/ كانون الثاني 2021، https://revsoc.me/politics/43522/

خلقت المدونات مساحةً حرة حقيقية في الفضاء الافتراضي لمناقشة قضايا كانت من المحظورات المجتمعية[25] مثل التحرش الجنسي، وحقوق المرأة، واضطهاد الأقباط، والتعذيب في أقسام الشرطة. ومن أمثلة هذه المدونات، مدونة "منال وعلاء" التي كانت واسعة الانتشار بين مجموعات المهتمين بالمدونات والشباب، وأيضًا مدونة "ما بدا لي"، مدونة جدارية، إلخ.[26] وقد حظيت المدونات آنذاك باهتمام الصحافيين العاملين في الجرائد والفضائيات داخل مصر وخارجها، وباهتمام الباحثين الأكاديميين والدبلوماسيين في شتى أرجاء العالم الذين يلعبون دورًا في تشكيل الخطاب السياسي بمجتمعاتهم وتوجهات حكوماتهم. فكانوا يتلقفون ما يكتبه المدونون على مواقعهم وينقلونه لجرائدهم ولقنواتهم التي يتابعها الملايين داخل وخارج ومصر. ولعبت المدونات دورًا حيويًّا أيضًا في التواصل بين النشطاء في المحافظات المختلفة، الذين لم يكونوا ليتعارفوا وينسقوا نشاطهم السياسي لاحقًا إلا بعد تواصلهم عبر الإنترنت. وتوالت فيما بعد الأحداث والاحتجاجات المختلفة وكان من أهمّها إضراب 6 نيسان/ إبريل لعام 2008 والذي تكوّنت على إثره "حركة 6 إبريل"، إلى جانب حادث مقتل الشاب خالد سعيد على يد الشرطة المصرية والذي نتج منه إنشاء صفحة على فيس بوك بعنوان "كلنا خالد سعيد" والتي كانت من أوائل الصفحات على فيس بوك التي أطلقت دعوة للتظاهر يوم 25 يناير 2011.[27]

من المهم ملاحظة أنه في مرحلة انتشار المدونات في مصر، كان أغلب من يستطيعون الوصول إلى الإنترنت ينتمي أغلبهم إلى الطبقة المتوسطة المصرية وذلك لأن طبيعة الخدمة آنذاك وتوفيرها كانت تعتمد بشكل كبير على البنى التحتية المؤهلة لاستخدام الإنترنت وكذلك سعر الخدمة الذي كان باهظًا في البداية.[28]

في تونس، في بداية سنة 2004، بدأت بالظهور مدونات جديدة على الإنترنت تناولت أوضاع حقوق الإنسان والحريات في تونس، وكان عزيز عمامي، ناشط في المجتمع المدني، أحد المدونين الذين ظهروا خلال تلك الفترة وبرز أيضًا المدوّن هيثم المكي، يعمل اليوم كمعلّق صحفي بإذاعة خاصة.

ولعبت هذه المدونات دورًا في ربط التواصل بين الناشطين والناشطات سواء في الأحزاب أو الجمعيات القليلة التي كانت تنشط في فترة حكم الرئيس السابق بن علي، وكانت منبرًا لأفكار ورؤى المعارضة السياسية في تونس.

تعتبر لينا بن مهني، الناشطة في المجتمع المدني، أن النضال من أجل الحقوق دفعها دفعًا إلى السياسة، وقد بدأت بالكتابة قبل وقت طويل لكن عندما توفرت منصات للنشر على الإنترنت استغلت مواقع المدوّنات للترويج لأفكارها الداعية إلى إرساء الحريات والديمقراطية.[29]

إلى جانب عزيز وهيثم ولينا، نشط مدونون آخرون عبر المدوّنات، ورغم اختلاف مشاربهم الفكرية وتوجهاتهم السياسية، كان يجمعهم هم واحد: نقد الوضع السياسي والحقوقي والاجتماعي في تونس.

---

[25] "قضايا الشباب العربي في الفضاء الرقمي في العام 2010"، "مؤسسة الفكر العربي"، 2010.

[26] للمزيد من المدونات والتفاصيل عنها يمكن مراجعة المقال أيضًا: حسام الحملاوي، الإنترنت والثورة، بوابة الاشتراكي، 24 يناير/ كانون الثاني 2021، https://revsoc.me/politics/43522/

[27] حسام الحملاوي، الإنترنت والثورة، بوابة الاشتراكي، 24 يناير/ كانون الثاني 2021، https://revsoc.me/politics/43522/

[28] للمزيد حول هذه الفكرة، يمكنكم مراجعة:

"Speaking The Unspeakable: Personal Blogs in Egypt - Arab Media & Society", 2007. Arab Media & Society. https://www.arabmediasociety.com/speaking-the-unspeakable-personal-blogs-in-egypt/.

[29] موقع دوتشيه فيلا، لينا بن مهني و"بنية تونسية" مدونة الثورة التونسية https://bit.ly/3Cv4Cbr

كانت العديد من المواقع محجوبة مثل "يوتيوب" و"دايليموشن" وعدد من الجرائد الإلكترونية ومواقع الأحزاب المعارضة والكثير من المدونات الشخصية. وفشلت محاولة تنظيم مظاهرة في تونس في أيار/ مايو عام 2010 دعا إليها عدد من المدونين التونسيين، للتنديد بالرقابة الصارمة التي كان نظام بن علي، يفرضها على الإنترنت.

وكانت تونس قد عرفت حركة التدوين التونسي- إلى أوجها سنة 2005 بمناسبة استضافة القمة العالمية حول مجتمع المعلومات بإنشاء مدونات جديدة وانتشارها خاصة في أوساط الشباب، احتجاجًا على تنظيم القمة في بلد يتصدر قائمة دول قمع الحريات وانتهاك حقوق الإنسان في العالم. تزامن هذا التحرك الاحتجاجي مع بروز مفهوم "صحافة المواطنة" الذي يقوم على جهد المواطن العادي في نقل ما تعجز وسائل الإعلام التقليدي عن نقله أو ترفض ذلك لأي سبب من الأسباب. لاحقًا، شهد الإنترنت ظهور أنموذج إعلامي جديد، وهي الشبكات الاجتماعية مثل "فيسبوك" و"تويتر" التي سحبت إليها في أشهر قليلة أغلب المدونين التونسيين، حتى بات لفظ "فيسبوك" الكلمة السحرية لبدايات الثورة التونسية.

لا توجد إحصائيات رسمية عن عدد المدونات التونسية، ولكن نتائج البحث في محركات البحث ترجح وجود ما بين 6 و8 آلاف مدونة تونسية. بدأ عصر المدونات الإلكترونية بالأفول بعد أن كانت بمثابة ثورة على الإعلام التقليدي والصحافة التي تعاني من القيود والتضييق، وساهمت بالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي في انحسارها خاصة مع افتكاك حرية التعبير وجعلها متاحة للجميع عدا سهولة استعمال هذه المواقع.[30]

تغيرات المشهد بعد الثورة في 2011 في تونس دفعت المدونين إلى اتباع أساليب جديدة للنشاط واختلفت اهتمامات كل واحد منهم، فكان عزيز عمامي من بين أهم المشاركين في حملات كثيرة بعد الثورة مثل حملة "مانيش مسامح"[31] في مواجهة قانون المصالحة، أما هيثم المكي فلا يزال يقدم إلى الآن موقفه من الأوضاع في تونس بصفة يومية كمعلّق صحفي في إحدى الإذاعات.

في لبنان، لطالما كان الاتصال ركنًا أساسيًّا من أركان الحركة النضالية والاجتماعية. تاريخيًّا، كان العمل النضالي، في المجمل، والدعوات إلى التظاهرات والإضرابات يتّسم، بالدرجة الأولى، بالسرّية، فكانت المنشورات والصحف السرية مثلًا أداةً للتعبئة والتحريض على الأنظمة والاستعمار. مع مرور الوقت ومع تطور أدوات النشر والإعلام والاتصال، اختلفت وسائل الحركات وبدأت تأخذ طابعًا أكثر اتساعًا وأقل سريّةً تماشيًا مع متطلبات وسائل الاتصال نفسها - وإنْ بقيت السرية بالطبع ركنًا أساسيًّا من أركان حركات النضال. كانت رسائل الـ SMS والبريد الإلكتروني (الإيميل) من وسائل التواصل الأولى، غير أنها لم تكن مستخدمة على نطاقٍ واسع، ولم تكن قادرة على الحشد والتعبئة كما هو حال الوسائل الحالية.

في أوائل الألفية، شكّل افتتاح مقاهٍ للإنترنت في لبنان بسبب ارتفاع كلفة اشتراك الإنترنت في المنازل بالدرجة الأولى، مساحةَ لقاءٍ للكثيرين وتبادل الأحاديث والأفكار. ومن "فيس بوك" بدأت جماهيرية القضايا. أنشئ هذا الموقع عام 2004 وسجّل "مليون مستخدم في العام نفسه"[32] تبعه موقع "يوتيوب" عام 2005، وبعده بعام موقع "تويتر" و"لينكد إن". وعلى الرغم من ذلك، لم تنتشر تلك المواقع بشكل واسع في المنطقة العربية، إذ كان لبنان في تلك الفترة يعتمد أكثر على

[30] عبد السلام الهرشي هل خفت صوت المدونين في تونس https://bit.ly/3wzv28a

[31] حول حملة مانيش مسامح: https://bit.ly/3ixstPS

[32] David Grossman, "On This Day 25 years ago, the Web Became Public Domain", "Popular Mechanics", 30/ 4/ 2018, https://www.popularmechanics.com/culture/web/a20104417/www-public-domain/

المدونات التي تُعتبر من أبرز وسائل الاتصال التي شاع استخدامها للكتابة والتعبير.[33] "بدأ اللبنانيون التدوين عام 2004. حينها كان هناك حوالي 130 مدوّنًا في لبنان. وبين شباط/ فبراير 2005 وحزيران/ يونيو 2005 تم إنشاء مئات المدونات الإضافية، أغلبها للتعليق على الأحداث اللاحقة لاغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري عام 2005".[34] وكانت مجموعات من المدونين تعقد لقاءات مباشرة. كما ظهر المدونون على نطاق واسع أيضًا خلال حرب إسرائيل على لبنان في تموز/ يوليو 2006. خلال تلك الفترة، تشكّل عالمُ المدونات "من الجيل الشاب من الطبقة الوسطى في بيروت بشكل أساسي. وفي استطلاع أجري عام 2005، تبيّن أنّ عالم التدوين اللبناني "سياسي للغاية" مقارنةً بسوريا والأردن. وفي 2010 كان معظم المدونين اللبنانيين مشتتين بلا مركز أو محور لأنشطتهم".[35] وقد ذكرت دراسة أجريت عام 2010 أنّ "لبنان يُعتبر واحدًا من أشدّ الدول العربية فقرًا في المنتديات".[36]

ومع انطلاق الانتفاضات العربية 2011- 2012، تراجع دور المدونات لتطغى وسائل التواصل مثل: "فيس بوك" و"تويتر" على المشهد، وهذا هو الحال في لبنان الذي لعبت فيه تلك الوسائل دورًا مهمًّا في تظاهرات 2011 و2015 و2019.

كما هو الحال في لبنان فإن أغلب المدونين والمدونات - عند انتشار التدوين كإعلام بديل من الإعلام الرسمي ومساحة للتعبير بحرية - في تونس ينتمون إلى الطبقة الوسطى.

أجيال منصات التواصل الاجتماعي

شهد قطاع تكنولوجيا الاتصالات تطورًا مذهلًا خلال هذا القرن، ومن المتوقع أن يستمر قطاع الاتصالات في النمو، وأن تستمر الزيادة في استخدام منصات التواصل الاجتماعي بوثبات متسارعة. تلك الطفرة في عدد المستخدمين لها تبعات على جميع الأصعدة سواء ثقافيًّا، أو اجتماعيًّا، أو اقتصاديًّا، وأخيرًا سياسيًّا. لأولئك الطامحين في تغيير المجتمع وفّر الإنترنت منفذًا لإعلام بديل ليس مضطرًّا إلى الاعتماد على الآلية القديمة التي كانت تابعة وخاضعة لاعتبارات وسائل الإعلام التقليدية. فاليوم، سواء غطى الإعلام التقليدي حدثًا أو لم يغطه، فتأثير ذلك ليس بنفس قوة ما كان عليه في الماضي، بسبب وجود منصات التواصل الاجتماعي. بل إن الإعلام التقليدي مضطر إلى اللجوء إلى منصات التواصل الاجتماعي لضمان وصول نتاجه إلى الجمهور.[37]

منذ عقد، لم يكن عالم الفضاء الرقمي كما هو عليه اليوم، "لم تكن الإعلانات المدفوعة منتشرة، وعمليًّا، لم يكن أحد مؤثرًا في وسائل التواصل، ولم يكن هناك بثّ مباشر على التطبيقات"[38] كما لم تكن إمكانية تعديل الصور متاحة كاليوم. عام 1997 كانت ولادة أول موقع لوسائل التواصل SixDegrees.com "وكان يتيح إنشاء صفحة شخصية، إنشاء قوائم اتصالات وإرسال رسائل داخل الشبكات".[39] عام 2000 أنشئ موقع Hot or Not والذي كان يسمح "للمشتركين بتحميل صورهم كي يتمكن الآخرون من تقييم مدى جاذبيتهم".[40] على أنّ الموقع الأشهر كان Myspace "الذي أنشئ عام 2003 وكانت ذروته في 2005 حيث كان هناك 25 مليون مستخدم".[41] ولم يتمكن سوى موقع "فيس بوك" من نزع اللقب من

---

[33] بين 2003 و2005 تم نشر العديد من الكتب حول المدونات. وحوالي عام 2001 تزايد عدد المدوّنين من اختصاصيين وأكاديميين وصحافيين وسياسيين، من بينهم نعوم تشومسكي الذي بدأ تدوينته في آذار 2004. وقبله بعام كان مدوّن عراقي يُدعى Salam Pax أول مدوّن غير غربي يحظى باهتمام كبير من الصحافة الدولية.

[34] Maha Taki, "Bloggers and the Blogosphere in Lebanon and Syria, Meanings and Activities", "University of Westminster", August 2010, https://core.ac.uk/download/pdf/161119597.pdf

[35] Maha Taki, Opcit.

[36] "قضايا الشباب العربي في الفضاء الرقمي في العام 2010"، "مؤسسة الفكر العربي"، 2010.

[37] حسام الحملاوي، الإنترنت والثورة، بوابة الاشتراكي، 24 يناير/ كانون الثاني 2021، https://revsoc.me/politics/43522/

[38] Dalvin Brown, "Remember Vine? These Social Networking sites defined the past decade", "USA TODAY", 19/ 12/ 2019, https://bit.ly/3ntsZxx

[39] Alexandra Samur, "The History of Social media: 29+ key moments", "Hootsuite", 22/ 11/ 2018, https://bit.ly/3y6TOMF

[40] Alexandra Samur, Opcit.

[41] Alexandra Samur, Opcit.

Myspace. عام 2003 أنشــأ مارك زوكربرج Facemash ثم The Facebook عام 2004، وفي 2005 تخلى عن "The". وفي الفترة نفسها، ظهرت موجة من وسائل التواصل أبرزها Flickr. على مرّ السنوات، أدخل فيس بوك تعديلات جمّة على شكله ومحتواه وأدخل طرقًا جديدة لعرض الأحداث والأخبار الجارية.

عام 2005 كذلك أنشئــ "يوتيوب". "في البداية، كان معظم المقاطع المحمّلة على يوتيوب فيديوهات قصــيرة للهواة"،[42] لتدخل لاحقًا تعديلات أبرزها السـماح لمنشـئي المحتوى بالحصـول على أموال مقابل عملهم وإدخال الإعلانات والمحتوى عالي الجودة والبث المباشــر في الأعوام من 2007 وحتى 2009.[43] وفي 2006 أنشئــ موقع "تويتر"، ليتبعه عام 2007 ابتكار الهاشتاج (الوسم) والذي ساعد المنظمات السياسية وكذلك المواطنين في التركيز على قضايا معينة والتوعية حولها.

عام 2009 أطلق تطبيق "واتس آب" الذي غيّر مفهوم وفحوى التواصــل المباشــر بين شــخصــين أو أكثر/ كما ســهّل تلك العملية، بسبب سهولة استخدامه وانخفاض كلفتها إذ "فاق عدد مستخدمي التطبيق حتى عام 2021 مليارَي مستخدم، مع تبادل أكثر من مئة مليار رســالة يوميًّا".[44] في 2010 تم اعتماد "الإيموجي" (الرســم التعبيري). و"لا شــكّ أن الثقافة الرقمية تغيرت عام 1999 عندما ظهر الرسم التعبيري للمرة الأولى على صور الهاتف المحمول اليابانية".[45]في العام نفسه، أي 2010، تم إطلاق موقع "إنستجرام" ولم يكن يحوي حينها خاصيّة "الفلتر"، ليتطور مع الوقت ويصبح بالإمكان تغيير ملامح الصور والأشخاص بشكل جذري. وفي 2011، انطلقت الانتفاضات العربية والتي كان لوسائل التواصل الاجتماعي دورٌ أساسي فيها. وفي 2013 أطلق تطبيق "تيليجرام"، وهو تطبيق للتراسل الفوري، ويمكن لمستخدميه تبادل الرسائل، متعدد المنصات ويركز على الناحية الأمنية. مستخدمو "تيليجرام" يمكنهم تبادل الرسائل بإمكانية تشفير عالية ما دفع العديد من المنظمات الإرهابية، كتنظيم "داعش" إلى الاعتماد عليه بشكل أساسي للتواصل.

ثمّ أَطلق "تويتر" على 2014 تسـمية "عام السّـلفي"، على الرغم من أنّ "أصـل السّـلفي" (الصـورة الملتقطة ذاتيًّا) ما زال مسألة خلافية، وكثيرٌ يحاجون بأنّها كانت موجودة في عالم التصوير منذ أكثر من قرن وليست اختراعًا لشركات التواصل. في 2016، أطلق "فيس بوك" خاصية البث المباشر، وانستجرام "الستوريز".

أما "تيك توك"، تطبيق المراهقين المفضــل، فهو في الأصــل "عبارة عن ثلاث تطبيقات منفصــلة"، [46]وتكمن أهميته "في اسـتخدامه الموسـيقى وخوارزميات قوية جدًّا تتعرف على المحتوى الذي يحب المسـتخدمون رؤيته بشـكل أسـرع بكثير من العديد من التطبيقات الأخرى[47]،" وقد ساهم في انتشار "الترند" Trend، والأخير يشير إلى الموضوعات التي يتم تصنيفها حاليًّا باعتبارها الأكثر شيوعا على منصة مواقع التواصل الاجتماعي.

وعلى الرغم من أنّ تطبيق "زووم" أنشئــ خلال عام 2011، فإنه لم يتّخذ تلك الأهمية ســوى مع انتشــار وباء "كورونا" واضـطرار الناس إلى عقد اجتماعاتهم من المنازل عام ٢٠٢٠. ومن بين عشـرات تطبيقات التواصـل الاجتماعي التي أنشـئت خلال العامين الماضيين، يُعتبر "كلوب هاوس" أبرزها. ما فعله هذا التطبيق أنه "أزال الفيديو والصور الكبيرة وترك صورة ملف التعريف الصغيرة مع الصوت".[48]

---

[42] Annie Pacella, "The Evolution of YouTube", "Blue Archer", 14/ 2/ 2019, https://www.bluearcher.com/blog-item-evolution-of-youtube

[43] Ibid.

[44] Whatsapp Statistics, "THINKIMPACT", https://www.thinkimpact.com/whatsapp-statistics/

[45] Alexandra Samur ، مرجع سابق. عام 2015، تمّ اعتماد الرسم التعبيري "الوجه الضاحك" كلمةً من قبل قاموس "أكسفورد".

[46] Joe Tidy, Sophia Smith Galer, "Tik Tok: The Story of a Social Media Giant", "BBC", 5/ 8/ 2020, https://www.bbc.com/news/technology-53640724

[47] Joe Tidy, Sophia Smith Galer, Opcit.

[48] Lewis Schenk, "How Clubhouse is Changing Communication Patterns for SMEs", "Influencer Age", 22/ 3/ 2021, https://influencerage.com/how-clubhouse-is-changing-communication-patterns-for-smes /

ويعتبر من أبرز الأدوات الحديثة التي لجأ إليها العديد من المواطنين في مصـــر كوســـيلة للتعبير الرقمي تطبيق كلوب هاوس، ربما من الاستبداد الرقمي الذي جعل الكثيرين يعيشون في حالة من الخوف الدائم من المراقبة المستمرة. وقد بدأ متاحًا للأجهزة التي تعمل بنظام التشـــغيل "IOS" فقط، وأخيرًا أصـــبح متاحًا للأجهزة التي تعمل بنظام التشـــغيل Android، وقد تصدّر العديد من قوائم التحميل الوطنية. حيث بدأ المستخدمون بإنشاء غرف الدردشة لمناقشة مواضيع مختلفة من السياسة والهوية والنظام الذكوري والدين والعنصرية وحتى تنسيق الاحتجاجات. وقد أُشيدَ بهذا التطبيق باعتباره ملاذًا لحرية التعبير. ورغم الحماس الذي أبداه المســـتخدمون، اتضـــح أن "كلوب هاوس" ليس آمنًا حقًّا. يجمع التطبيق كميات كبيرة من بيانات المستخدمين، الذين يمكن التعرف عليهم بسهولة، ولا يوجد ما يمنع الجهات الأخرى - بما في ذلك المخبرون الموالون للحكومة أو الشرطة السرية - من مراقبة المستخدمين الذين يتحدثون عن مواضيع محظورة وحساسة. والأسوأ من ذلك، قد تضطر الشركة إلى مشاركة البيانات التي تجمعها مع سلطات إنفاذ القانون. ففي حديثه مع موقع "ميدل إيســت آي"، قال الباحث في منظمة العفو الدولية للتكنولوجيا جو ويســتبي: "أعتقد أن ســكان المنطقة بحاجة إلى توخي الحذر الشديد عند استخدام التطبيق. فمن شأن وعود المنصات الأولى لفتح المجال للتواصل بين الناس وإتاحة قدر أكبر من حرية التعبير أن تخرج عن السيطرة بسرعة".[49]

في تونس، كانت وسائل التواصل الحديثة بدايةً من الثورة سنة 2011 هي الفاعل الرئيسي في تواصل الناشطين والناشطات وتنظيم تحركاتهم الاحتجاجية والوســيلة الأبرز للحشـــد والتنظيم في مختلف التحركات أو الحملات. ويعتبر موقع فيسبوك الأكثر استخدامًا بين التونسيين والتونسيات مقارنة بتويتر ويوتيوب. وربما يعود السبب الرئيسي- إلى انتشار الفيس بوك وتويتر ويوتيوب إلى أن الإعلام التونسي- التقليدي كان تحت سيطرة النظام الحاكم ورقابة السلطات الأمنية وتم حصـر وظيفته في الدعاية والتضـليل. وقد فتحت ثورة 2011 باب الحرية واسـعًا أمام الإعلاميين والمدونين، عبر رفع القيود عن النشر والبث وتم بالفعل كسر احتكار الدولة للإعلام السمعي البصري، بل عرفت البلاد طفرة غير مسبوقة في إطلاق وسائل إعلام متنوّعة. هذا الانفتاح رافقه مناخ سياسي ملائم لممارسة حرية الصحافة وإطار تشريعي جديد ألغى القيود القديمة بالإضافة إلى انتشار استخدام التونسيين والتونسيات لوسائل التواصل الاجتماعي بحرية وانفتاح.[50]

وتطورت وسـائل التواصـل الاجتماعي أخيرًا فبرزت مواقع جديدة اسـتحوذت على اهتمام في صـفوف المراهقين والمراهقات خاصةً، مثل موقع "تيك توك" على خلاف استعمالاته المتداولة عالميًّا في نشر فيديوهات راقصة وترفيهية وموسيقية. باتت منصّة "تيك توك" وسيلة يستخدمها الشباب والناشطون في تونس لتوثيق الاحتجاجات والتحرّكات بالشوارع، وكذلك

[49] فرانك أندروز، "كلوب هاوس".. هل المستخدمون في مأمن من الاستبداد الرقمي؟ نون بوست، 12 مارس/ آذار 2021، https://www.noonpost.com/content/40074

[50] موقع منصة Hootsuite مرجع سابق الذكر.

الانتهاكات التي ترتكبُها قوّات الأمن فقد تم منذ بداية سـنة 2021 اسـتعمال هذا الموقع من قبل الصـحفيين والمواطنين لتغطية التحركات والاحتجاجات.

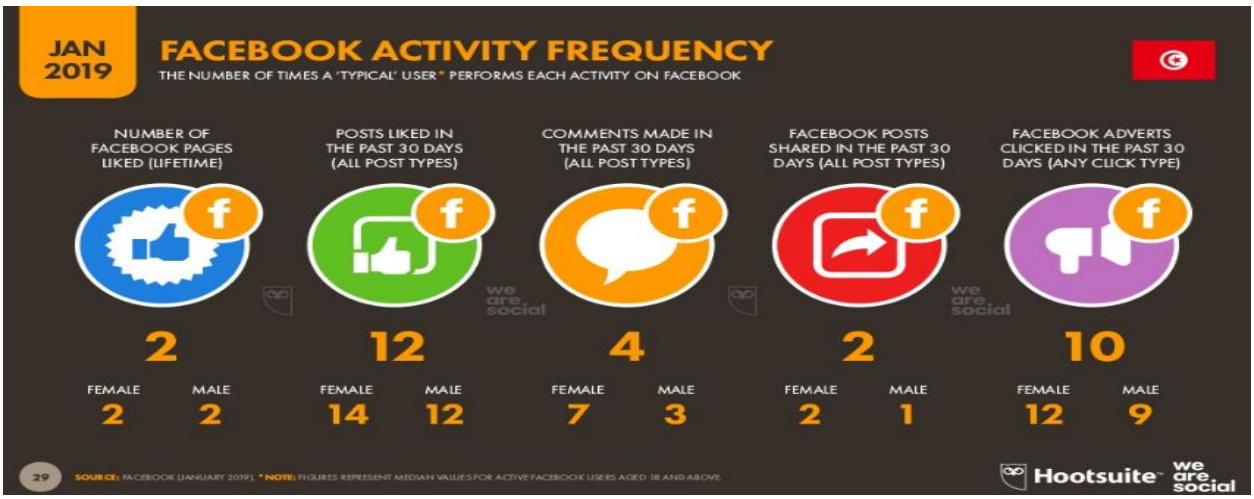

لم يكن الإنترنت عند إطلاقه عام 1994 في لبنان متوفرًا كما هو عليه الحال اليوم، إذ اتخذ الأمر أكثر من عشـر سـنوات حتى بدأت أعداد المستخدمين في الارتفاع. لقد أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي تقدّمًا فيما يتعلق بمشاركة الأفراد في لبنان بحرّية لأسباب سياسية، وتطوير معرفة وتطوير سياسيَّين للجيل الشاب تحديدًا. لعبت التطبيقات الحديثة دورًا في التحركات الشعبية وآخرها 17 تشرين/ أكتوبر وما تلاها. فمع سيطرة القوى وأحزاب السلطة على الإعلام التقليدي، برزت العديد من المبادرات والحسابات على عدد من التطبيقات اهتمت بمتابعة أخبار التحركات والبحث في الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم. وعلى الرغم من أن تطبيق "إنستجرام" ما زال بعيدًا بشكل كبير عن مجاراة الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الأساسية (فيسبوك، تويتر)، فإنّه كان للمبادرات التي ظهرت في لبنان على ذاك التطبيق دورٌ في الوصول إلى جيلٍ من المتابعين ينشط أساسًا على موقع "إنستجرام" ويركّز في الحدث على الصورة. من تلك المبادرات مثلًا حساب Political Pen الذي بقيت هوية المتطوعين العاملين فيه مبهمة وقد تعرّض الحساب خلال التظاهرات للعديد من التبليغات، ربما من قبل مناصري الأحزاب أو الأجهزة الأمنية بسبب تسليطه الضوء على بعض القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكنه لم يتعرض للإغلاق.

وعلى الرغم من "بروز مواقع عدة خلال السنوات الماضية، فإنّ ما لمع منها لا يتعدّى عدد أصابع اليد الواحدة. فالمنصات التي استقطبت العدد الأكبر من المستخدمين الأوفياء هي فيسبوك، تويتر وانستجرام. اعتمدت هذه المواقع على التفاعل من خلال الكلمات إلى أن ظهر "كلوب هاوس"، وبدأ ينافس معظم شبكات السوشيال ميديا. ذاع صيت التطبيق في لبنان والعالم العربي في الفترة الممتدة بين أواخر كانون الثاني (يناير) وأوائل شباط (فبراير) 2021، مع انتشار جائحة كورونا. في لبنان، كان يجتمع مستخدمو "كلوب هاوس" في بدء الأمر في نادي (غرف محادثة) "قهوة اللبنانيين" و"عالطريقة اللبنانية" لبعض الناشطين والإعلاميين، قبل أن يبصر "التهابات وطنية" النور أخيرًا. كان "قهوة اللبنانيين" أوّل الأندية التي تستقبل شخصيات سياسية، إعلامية ومؤثّرة في الفضاء الافتراضي. ثم راحت الأحزاب السياسية تستعمل التطبيق لتمرير أجنداتها وتسويق نفسها ونقل التوتّر الذي يحاول روّادها الهروب منه. مع تطوّر كلوب هاوس، استغلّت الأحزاب أو مناصروها خاصيات، كخلق النوادي واستقبال شخصيات سياسية وإعلامية لشدّ العصب السياسي بالطرق كافة، فاستحال التطبيق إلى ساحة حرب ومساحة لتسجيل النقاط. وتجدر الإشارة إلى أنّ خلف كلّ نادٍ وغرفة، قيادة عامّة تدير

المحاورين والمشـــاركين بشـــكلٍ أو بآخر، تراقب الحســـابات لمعرفة من ورائها،[51] الحقيقية منها والمزيّفة ومن يموّلها ويستعملها درعًا لنشر أخباره".[52] وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ توفّر تطبيق "كلوب هاوس" على هواتف "أندرويد" بعد أن كان محصورًا في هواتف "آي فون" (الحديثة منها) وسّع جمهور هذه الخدمة بشكل كبير بعد أن كانت خدمةً من الدرجة الأولى لحاملي جهاز الآي فون الذي بات شراؤه مع انخفاض القدرة الشرائية للبنانيين مكلفًا جدًّا.

إن أثر هذا الاستخدام الكثيف لمواقع التواصل لم يتوقف عند حدود التواصل والحشد، بل أصبح كذلك كما رأينا في الحالات الثلاث موقعًا لصنع كوادر جديدة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحوَّل كثيرًا من الأنشطة من السرية إلى العلانية وتوسعت في ظله الروابط القائمة على الأفكار الإيجابي منها والسلبي، كما ساهم بشدة في تطوير أدوات العمل المجتمعي لتتخطى الأبعاد الجغرافية والجندرية والطبقية المختلفة وتخلق بواتق جديدة عابرة لتقسيمات التقليدية والدوائر المغلقة.

الجزء الثاني: مساحات جديدة وفضاء للحراك

مما لا شكّ فيه أنّ الفضاء الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا كبيرًا في المنطقة العربية منذ عام 2011، مع بداية الثورات العربية في تونس ومصر، تلتهما ليبيا وسوريا والمغرب، وأيضًا مع الموجات الثانية من الثورات التي اندلعت عام 2019 في كلّ من لبنان، والعراق، والسودان، والجزائر. إذ فرضت هذه الثورات، ولا تزال، الوقوف مطوّلًا عند "الإعلام الاجتماعي البديل أو الشبكة العنكبوتية/ الإنترنت، أو الفضاء السيبري - وكلها أسماء لمسمى واحد - للتعرف على دوره الحقيقي في تفجيرها وإذكائها، وفي تنظيمها والإعداد لها".[53] وفي الوقت نفسه "لا يمكن دراسة تحرّك شعبي جماهيري بهذا الحجم، من خلال عامل واحد، هو طرق التواصل التي اعتمدها، وشكّل من خلالها فضاءً عامًّا، يسمح بولادة وعي ويؤسّس لحراك"،[54] إذ إن "هناك عوامل عديدة يجب أخذها في الحسبان، منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي".[55] وقد أدى هذا الاستخدام الكثيف للفضاء الرقمي في مختلف أشكاله إلى ظهور مفاهيم ترتبط بهذا الفضاء تحديدًا مثل الحرية الرقمية[56]، والأمان الرقمي[57]، والحوكمة الرقمية[58] وغيرها من المفاهيم المختلفة.

الثورات واستخدامات الفضاء الإلكتروني

لم يقتصر دور وسائل التواصل على الحراكات الثورية إنما ساهمت في بلورة وتطوير كثير من الحركات الاجتماعية كذلك وأعطتها زخمًا ما، ووفرت لها أدوات جديدة للتنظيم والعمل، بل وذهبت إلى أبعد من ذلك لتشكل هي نفسها حركات اجتماعية تبدأ من الـ "الواقع الافتراضي" وتنتقل إلى الواقع والأرض بعد ذلك.

في مصر، وفي ربيع العام 2008، انضم أكثر من 100 ألف مستخدم إلى مجموعة على الشبكة الاجتماعية "فيس بوك" للتعبير عن تضامنهم مع العمال المتظاهرين في مدينة المحلة الكبرى الصناعية في منطقة دلتا النيل. وبينما تصاعدت

---

[51] تم التأكد من المعلومة من قبل الباحث.

[52] رين نكد، "الأحزاب اللبنانية ناشطة على التطبيق: "كلوب هاوس".. ساحة تواصل أم ميدان حرب"؟ جريدة "الأخبار"، 11/ 11/ 2021، https://al-akhbar.com/Media_Tv/322970

[53] أسامة عكنان، "دور الإنترنت في الثورات العربية"، "المعهد المصري للدراسات"، 2/ 9/ 2019، https://bit.ly/3chxZQw

[54] مهى زراقط، "الجزيرة تسرق الثورة من الفيس بوك"، 9/ 3/ 2011، https://www.al-akhbar.com/Opinion/84462

[55] أسامة عكنان، مرجع سابق.

[56] الحرية الرقمية هي الحق في الوصول إلى الإعلام الرقمي واستخدامه وإنشائه ونشره أو الوصول إلى أجهزة الحاسوب وغيرها من لأجهزة الإلكترونية وشبكات الاتصال واستخدامها.

[57] الأمان الرقمي هو الطرق المختلفة والمتعددة التي تكون غايتها حمايةُ حسابات الإنترنت المتعلقة في الحاسب الآلي وحماية الملفات من التسلل أو التدخل والتطفل من قبل مستخدمين خارجيين.

[58] الحوكمة الرقمية هي نظام قادر على تحديد الأدوار والمسؤوليات ووضع الخطط التنفيذية وكيفية اتخاذ القرار الرقمي للمؤسسة أو الجهة.

التظاهرات إلى إضراب لتطال مصر بأسرها، اكتسبت مجموعة "فايسبوك" زخمًا وتحولت إلى حركة سياسية عُرفت باسم "حركة شباب 6 إبريل". سخّر منظمو الحركة أدوات التشبيك على الإنترنت على نطاق واسع ليحضوا الأنصار على إظهار دعمهم للعمال من خلال لبس اللون الأسود وملازمة المنزل ومقاطعة المنتجات يوم الإضراب. ومنذ ذلك الحين، نظمت المجموعة تظاهرات أخرى منها للتضامن مع غزة ولدعم الصحافيين والمدونين المحتجزين وراء القضبان. في العام 2009، كان عدد الأعضاء لا يزال يناهز 70 ألف مواطن مصري شاب، معظمهم من المتعلّمين وغير مهيكلين سياسيًّا، بمعنى عدم انخراطهم تنظيميًّا في التنظيمات السياسية التقليدية آنذاك حتى وإن كانوا فكريًّا منتمين إليها.

منذ الإضراب الأول في العام 2008، كافحت الحركة للحفاظ على قدراتها التنظيمية. وأدت حملة القمع التي شنها النظام إلى تراجع الحركة. في خلال الإضراب الأول، اعتدت قوى الأمن على عدد من قادة الحركة وأعضائها، وأدت حملة القمع القاسية إلى الحدّ من زخم حركة 6 إبريل. كما كانت ذكرى الإضراب في 2009 و2010 أليمة عندما تدخلت الشرطة لتفريق المتظاهرين. تمكّنت الحركة في البداية من تفادي القمع العملي إذ سخرت وسائل الإعلام على الإنترنت والشبكات الاجتماعية بمهارة، إلا أن النظام قوّض ميزتها التكنولوجية من خلال الحملات الإعلامية والإستراتيجيات الإعلامية المضادة.[59]

وفيما بعد، لعبت صفحة "كلنا خالد سعيد" دورًا مهمًّا في 2010 في إلقاء الضوء على مأساة مقتل الشاب السكندري في يونيو من العام نفسه، وسريعًا حظيت بمتابعة عشرات الآلاف من الشباب المصري. وطرحت الصفحة عدة مبادرات بوقفات احتجاجية صامتة، استجاب عدد محدود من الشباب لها في المحافظات المختلفة، ولكنها حرصت على توثيق تلك الوقفات بالصور ونشرها لعدد ضخم من المتابعين أكبر من المشاركين في الوقفات.[60]

لم يكن تأثير صفحة "كلنا خالد سعيد" والصفحات الأخرى المعارضة على فيسبوك، ويضاف إليها العدد المحدود نسبيًّا من الحسابات على تويتر، بالضرورة ناتجًا من متابعة جمهور واسع من الشعب المصري لها بطريقة مباشرة، بقدر ما كانت تحكمه أن وسائل الإعلام التقليدي كانت تنقل محتوى منشورات الإنترنت لعشرات (وأحيانًا مئات) الملايين من المتابعين داخل مصر وخارجها سواء كان ذلك النقل بشكل إيجابي أو سلبي باختلاف موقف الوسيلة الإعلامية وموقعها من السلطة. وهنا من الضروري الحديث حول أن العلاقة بين الإعلام التقليدي والفضاء الإلكتروني كانت متبادلة، فقد كان يؤثر كل منهما في الآخر، فمحتوى الإعلام التقليدي (التلفزيون والصحافة التقليدية) كان كثيرًا ما يأخذ حيزًا للمناقشة والتعقيب عليه على الفضاء الإلكتروني. كذلك بالنسبة إلى الإعلام التقليدي والذي كما أشرنا، ينقل من الفضاء الإلكتروني الكثير من المحتوى الذي يقدمه، كذلك يهتم كثيرًا بما يدور فيه باعتباره معبرًا عن نبض الشارع.

فمن الممكن القول إن يوم 25 يناير لم يكن عفويًّا، أو ناتجًا من حشدٍ عبر الفيس بوك، فقد سبقه اجتماعات من القوى السياسية للتحضير لهذا اليوم، واتفاق على المسيرات، والشعارات، وكان سقف المطالب في البداية تغيير حبيب العادلي - وزير الداخلية آنذاك - وليس تغيير النظام، وهو ما تغير بشكل كبير عندما وجد الداعون إلى المظاهرات أن العدد أصبح يتزايد وقتها وهو ما لم يكن مخططًا له. وكانت هناك دعاية واسعة للتحركات في هذا اليوم، لعبت فيها وسائل الإعلام التقليدي (المحلية والعالمية) الدور الرئيسي– من حيث اهتمامها بنقل كل ما يحدث على الأرض باعتباره حدثًا مختلفًا عمَّا كان يجري في الأعوام السابقة على ذلك، وكان دور الفيسبوك فيها مكملًا أو إضافيًّا. إلى جانب ذلك، لم يكن الفيس بوك

[59] حركة شباب 6 إبريل، مركز مالكوم- كير كارنيجي الشرق الأوسط، 22 سبتمبر/ أيلول/2010، https://carnegie-mec.org/2010/09/22/ar-pub-54974

[60] حسام الحملاوي، الإنترنت والثورة، بوابة الاشتراكي، 24 يناير/ كانون الثاني 2021، https://revsoc.me/politics/43522/

أو الإنترنت عمومًا المنصــة التي تحدد إيقاع الأحداث وتنظمها خلال الانتفاضــة، وإلا كانت الثورة توقفت بانقطاع الإنترنت والاتصالات.[61]

في تونس أطلق الناشــطون على ثورة 2011 "ثورة تويتر" نظرًا إلى لعب هذا الموقع أســاسًــا الدور الكبير في بداية الثورة وفي تغطية مختلف مجرياتها فقد قام بعض المدونين في البداية وأولهم الناشــطة المرحومة لينا بن مهني بالتنقل إلى مدينة سيدي بوزيد مكان اندلاع المواجهات لتصوير الاحتجاجات ونشر فيديوهات مواجهات المواطنين مع عناصر الأمن ما ساهم في نقل الصورة وكشف حقيقة الظلم والقمع الذي تم تسليطه على المواطنين العزل.

كانت هذه التغطية عبر موقع فيســبوك نقطة انطلاق وتشــكل مجموعات للتواصــل والتحرك في بقية المدن التونســية واستمر النشطاء في استعمال مواقع التواصل الاجتماعي خلال فترة الثورة وبعدها كوسيلة أساسية للتواصل وأيضًا للإعلام بفضل قرب هذه الوسائل من المواطنين ومن الأحداث وهو ما جعل ما يسمى بالمواطن الصحفي يحظى بأهمية كبيرة إذ أصبح الشباب خاصة يتابعون الفضاء الإلكتروني أكثر من وسائل الإعلام التقليدية للحصول على مستجدات الشــأن الوطني وأيضًــا لمتابعة مختلف التحركات الاجتماعية التي شــهدتها ولا زالت تشــهدها تونس منذ 2011 إلى اليوم خاصة أن الوضع الاقتصادي وأيضًا السياسي لم يتحسن بل عرفت وتعرف البلاد أزمات سياسية متواصلة أثرت بشكل كبير على الجوانب الاقتصادية لحياة المواطنين.

عبر مختلف المراحل التي مر بها مسار الثورة في تونس، وما شمله من اعتصام القصبة 1 والقصبة 2، لانتخاب المجلس التأسيسي، ثم اعتصام الرحيل، للمطالبة برحيل حكومة حمادي الجبالي إثر الاغتيالات السياسية التي شهدتها تونس، تم الاعتماد أساسًا على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر الأخبار وتنظيم التجمعات والاحتجاجات والتنسيق بين مختلف الناشطين والناشطات.

في تونس، أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي منذ ثورات 2011 فرصًا للشباب لإبداء آرائهم السياسية والمشاركة في توجيه الرأي العام على المســتوى المحلي والوطني والعالمي. والمتتبع لموجات الثورات في 2011 و2019 يتبين له أن وســائل التواصــل الاجتماعي وبالخصوص فيسبوك ويوتيوب، لعبت دورًا أساسيًّا في حشد وتوجيه الجماهير الثائرة، من خلال فيديوهات تعبر عن المعاناة التي يعيشها المواطنون، أو من خلال وسائط (صور أو رسومات كاريكاتورية) توضح الفساد والاستبداد الذي تمارسه الطبقة الحاكمة.

أما عن لبنان، فقد لعبت وســائل التواصــل الاجتماعي دورًا كبيرًا في انتفاضــة 17 تشــرين/ أكتوبر 2019. ولأن انطلاقة التظاهرات كانت عفوية، غير منظمة - والتي للمفارقة فجّرها إعلان الحكومة عزمها فرض رســم مالي على الاتصــالات المجانية عبر تطبيقات المراســلة الإلكترونية مثل "واتس آب"، في ظل بدء تلمّس الناس أثر الانهيار الاقتصــادي والمالي والنقدي - فهي لم تنفصــل، أي الانطلاق، عن مواقع التواصــل التي عبّر المواطنون من خلالها عن غضــبهم بعد الإعلان ودعوا إلى النزول إلى الشارع.

خلال فترة التظاهرات، بدت وسائل التواصل، وعلى رأسها "تويتر" و"فيس بوك" وكذلك مجموعات "واتس آب"، ضابطًا لإيقاع الشارع. منذ الأيام الأولى، "تعمّم مصطلح (أنت المراسل) في تحفيزٍ للناشطين كي يشكلّوا جبهات إعلامية بديلة عبر صــفحاتهم على مواقع التواصــل الاجتماعي".[62] وقد لعب هؤلاء، في تكريس مفهوم "صــحافة المواطن" (ووجود مفهوم ســابق بالطبع على تظاهرات تشــرين/ أكتوبر)، دورًا مهمًّا تحديدًا "في المناطق البعيدة عن العاصــمة، والتي غاب عن

[61] Jon B. Alterman, The Revolution Will Not Be Televised, Center for Strategic and International Studies, March 2011, https://bit.ly/3IiLOwU

[62] نسرين مرعب، "إعلام الثورة: هل انتصرت مواقع التواصل على التلفزيونات"؟ "أساس ميديا"، 2020/10/19، https://www.asasmedia.com/news/387170

تغطيتها معظم الإعلام التقليدي، وكان بعضهم لأهداف سياسية".[63] وقد لعبت وسائل التواصل "دورًا تعبويًّا وتوجيهيًّا وتنظيميًّا"،[64] وكما كان للمتظاهرين حضـور وتأثير عبر تلك الوسـائل، كان لأجهزة الدولة والعناصـر الحزبية كذلك حضورها الفاعل عبر الفضاء الإلكتروني ما انعكس أحيانًا كثيرة على الأرض.

ومنذ الأيام الأولى أيضًا برزت عشرات، وربما مئات، الصفحات المرتبطة بالانتفاضة عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل: "ثوار 17 تشرين" و"عامية 17 تشرين". كما "كانت مجموعات الواتس آب العامل المساعد والأساسي، فمن خلالها كانت الأنباء المتعلّقة بالتحرّكات وقطع الطرق تصل سريعًا وفي لحظتها إلى اللبنانيين"،[65] لكنها كانت في الوقت نفسه مضلّلة إذ حملت الكثير من الأخبار المغلوطة. وتم أيضًا إنشاء "منصة احتجاجات لبنان الإلكترونية التي توثّق وترصد بشكل يومي تفاعل مختلف شـرائح المجتمع مع الأحداث. وقد تبيّن أن الصـحافيين شـكّلوا، على موقع تويتر، أكبر نسـبة مشـاركة وتفاعل مع الأحداث اليومية".[66]

"وفي حين اتخذ الناشطون من وسائل التواصل الاجتماعي مكانًا للتعبئة والدعوة إلى التحرك، نشطت حركة معارضة لهذه التحركات على نفس الوسـائل عبر نشـر الشـائعات والتركيز على السـلبيات في الحراك لتشـويهه وسـحب الدعم الشعبي منه، فيما يمكن ترجمته في الإعلام الكلاسيكي بالدعاية والدعاية المضادة".[67]

تأثير الفضاء الإلكتروني على الحركات الاجتماعية

يرى مؤيدو نظرية تعبئة الموارد، المتعلقة بالحركات الاحتجاجية، أن مواقع التواصـل الاجتماعي بمثابة مورد للتعبئة والتنظيم، للدفع بقضية كان من الصعب المضي فيها قدمًا خارج الإنترنت، ويضم مفهوم تعبئة الموارد بمفهومه الأوسع العديد من أفراد الطبقة الوسطى، بمن فيهم من مثقفين ومهنيين، كحركات الستينيات - حركة الحقوق المدنية للسود مثالًا.[68] اقترح أيضًا منظرو تعبئة الموارد مفاهيم مثل: (صناعات الحركة الاجتماعية social movement industries') و(رواد الحركة الاجتماعيةsocial movement entrepreneurs)، مثال ذلك قدرة الشـركات الصـغيرة والمتوسـطة على جمع واستخدام الموارد، مثل: المال ووقت النشطاء والمعرفة، ومن هنا جاء القياس على شبكات التواصل الاجتماعي كمورد للتعبئة.[69]

ففي مصر، لعبت الحركات الاجتماعية، خاصة تلك التي تنتمي الغالبية العظمى من أعضائها إلى فئة الشباب، دورًا بارزًا في مشـهد الحراك السـياسي في مصـر خلال السـنوات الأخيرة. فقد جاءت الحركات الاجتماعية بنموذج جديد على الحياة السـياسـية المصـرية. وفي هذا الإطار، فقد ملأت الحركات الاجتماعية منذ يناير 2011 فراغًا سـياسـيًّا فيما يتعلق بالنمط التنظيمي والبنيوي للقوى السياسية والاجتماعية في مصر، من ناحية. ومن ناحية أخرى، قدمت هذه الحركات عددًا من إستراتيجيات العمل الجمعي التي امتزجت بتقنيات وسائل التواصل الاجتماعي لتخلق قدرة لا يستهان بها على الحشد والتعبئة.[70]

---

[63] غادة سعد، "أي دور لعبته وسائل التواصل لا جتماعي في احتجاجات لبنان"؟ "الميادين نت"، 9/ 12/ 2019، https://bit.ly/3OuaNiH

[64] غادة سعد، مرجع سابق.

[65] نسرين مرعب، مرجع سابق.

[66] دراسة تأثير الصحافيين في ثورة 17 تشرين الأول"، "مهارات"، 12/ 10/ 2020، https://maharatfoundation.org/protestandjournalist

[67] غادة سعد، مرجع سابق.

[68] Van de Donk, Wim, et al. Cyber-protest: new media, citizens, and social movements.2004, (New York, Routledge), p. 6.

[69] Ibid, P.7

[70] زياد عقل، حالة الحركات لا جتماعية في مصر... التشتت وشبح الأفول، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2 يونيو/ حزيران 2017، https://acpss.ahram.org.eg/News/16312.aspx

لعب الفضـــاء الإلكتروني دورًا بارزًا في مختلف الحركات الاجتماعية التي عرفتها تونس منذ 2011 إلى اليوم، فقد تم استغلال سهولة استعمال هذا الفضاء وتوفر خدمة الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية في كامل البلاد خاصة لدى فئة الشـــباب لتنســـيق الحركات الاحتجاجية والتأثير في توجهات الرأي العام وفي تغيير قوانين، مثلما حدث من خلال حملة "منيش مسامح" التي تمكن الناشطون والناشطات فيها من تغيير فصول في قانون المصالحة من خلال حملتهم التي انطلقت أساسًا من موقع فيسبوك فقد كان القانون في نسخته الأولى يقر بوضع حدّ للملاحقات والإجراءات القائمة ومنع أي تدابير قضائية لاحقة ضدّ الموظفين وممثلي الدولة الآخرين ورجال الأعمال المتهمين بفساد مالي واختلاس أموال عامة، بعد استرجاع الأموال المنهوبة وبعد التعديل اقتصر هذا الأمر على موظفي الدولة.

لقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تونس، وخاصة موقع فيس بوك، في إنهاء احتكار المعلومات، ومثلت فرصة فعلية للناشطين والناشطات والمواطنين والمواطنات على حد سواء، لتبادل المعلومات التي يقع التعتيم عليها، لا سيّما تلك المتعلقة بالاحتجاجات الاجتماعية والتفاعل حولها ونشر مقاطع الفيديوهات لإيصال الحقيقة. كما مثلت هذه المواقع فرصـــة لنقاش مجتمعي حقيقي حول الانتهاكات التي اقترفتها القوات الأمنية في حق المتظاهرين خلال الاحتجاجات. "وتشكّلت انطلاقًا من الفضاءات الافتراضية مجموعات شبابية لكسر طوق التعتيم، وتنظيم حملات مناصرة لفضح الانتهاكات. ويمكن القول إن المواقع الاجتماعية، وفيس بوك تحديدًا، لعبت دورًا أساسيًّا من حيث الإعلام والتحشيد والمناصرة.[71]

وفي لبنان، كانت الحركة الاجتماعية نوعًا من العمل الجماعي تتكون من جماعات بأعداد كبيرة وتركز على قضية سياسية أو اجتماعية. وكما هو الحال مع الحركات الاحتجاجية أو الثورية، لوســائل التواصــل الاجتماعي تأثيرٌ كبيرٌ على تشــكّل وتوسيع مساحة الحركات الاجتماعية.

لقد "شكّل ظهور الإنترنت في التسعينيات نقطة تحوّل في التواصل بين الأفراد. هذا التطور النوعي في وسائل الاتصال أثر بشكل كبير على تعبئة الموارد لدى الحركات الاجتماعية، وأعاد شكل علاقتها مع الفضاء العام، وشكل تدفق المعلومات منها وإليها. فقد أصــبح هناك تحول كبير في هيكليات الشــبكات الاجتماعية. وقد حلّت وســائل التواصــل الاجتماعي الإلكترونية محل هياكل التعبئة القديمة، وأصبحت أداة التنسيق الجديدة لجميع الحركات الاجتماعية في العالم تقريبًا في السنوات الأخيرة".[72]

وخلال السنوات القليلة الماضية، وتحديدًا مع استفحال الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي في لبنان، سعى كثير من اللبنانيين إلى فهم الوضع الاقتصادي والفوضى الاقتصادية اللّذين يحدثان في البلاد بشكل أكبر. ومع اتّجاه أغلب الوسائل الإعلامية التقليدية، من صــحافة مكتوبة ومرئية ومســموعة، إلى تبرئة مســبّبي الأزمة وتوفير مســاحة لهم لعرض ســرديتاهم للأحداث، برز عددٌ من الحســابات التي تصــبّ اهتمامها على رفع الوعي بما يحدث وتشــرّح أبعاد الأزمة الاقتصــادية. إحدى أبرز تلك الحســابات NERDS وهو "مجموعة من المهنيين الماليين والاقتصــاديين اللبنانيين الذين اجتمعوا معًا تحت اسم "الاقتصاد السيئ يتطلب حلولًا جذرية".[73]

---

[71] ناجي البغوري مواقع التواصل لاجتماعي وأثرها على الديمقراطية، فيسبوك نموذجًا https://daamdth.org/archives/15849

[72] Clay Shirky, "The Political Power of Social Media", January 2011, Foreign Affairs, https://faculty.cc.gatech.edu/~beki/cs4001/Shirky.pdf

[73] Emiley Lewis, "The Nerds: Lebanese economy buffs brings accessible expertise to the masses", "Al Arabiya English", 13/ 4/ 2020, https://bit.ly/3bCHMTE

بدأ NERDS بحساب واحد غير معروف الهوية عبر "تويتر" يُدعى Lebfinance، وقد جمع حينها أكثر من 11 ألف متابع. ومع انتشـار وسـم #nerds جنبًا إلى جنب مع التظاهرات التي انطلقت في 17 أكتوبر، أبدى العديد من الصـحافيين والمواطنين اهتمامهم بتعليقات وتحليلات المجموعة.[74]

ومع نجـاح المجموعـة بشـكـل أكبر على "تويتر"، تمّ إنشـاء موقع إلكتروني للمجموعـة أطلق عليـه اسـم finance4lebanon.com[75] يعرض الموقع أسماء المساهمين من أكاديميين واختصاصيين وباحثين تتم إضافتهم بشكل مستمر، إذ "يمكن لأي شخص المساهمة في المجموعة طالما أنّ المادة التي يقدّمها ذات قيمة".[76] تستخدم NERDS رسائل جماعية على مجموعات تويتر وفيس بوك لاقتراح أفكار لمنشـورات المدونات. وقد ظهر العديد من أعضـاء المجموعة على وسائل إعلام محلية ودولية، وقد أطلقوا خلال آذار/ مارس 2020 محطة The Nerds على يوتيوب.[77]

يمكننا القول إن مواقع التواصـل الاجتماعي أحدثت فروقات في الحركات الاجتماعية عبر إحداث تغيير بطرق مختلفة أبرزها: تحفيز العمل الجماعي، الحدّ من آليات قمع الدولة، التأثير على الدعم الدولي للنظام، التأثير والسـيطرة على المجال العام. بالتالي يمكن القول إن الإنترنت مفيد لزيادة الوعي حول أحداث العمل الجماعي، مثل تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات الجماهيرية، وتصـبح موردًا سـياسـيًّا للتعاون بين المجموعات والتنسـيق فيما بينهم، ومكافحة العزلة الاجتماعية.[78] كما كانت ساحة مهمة لرصد اتجاهات وتطورات الرأي العام و تفاعلها مع هذه الحركات.

نماذج لحركات على الفضاء الإلكتروني

يمكن القول إن الأعوام الخمسـة عشـر الأخيرة في مصـر شـهدت ظهور وأفول أيضًـا الكثير من الحركات على الفضـاء الإلكتروني التي تنوعت قضاياها وأهدافها ما بين الحقوق السياسية والمدنية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحريات الدينية، وحقوق المرأة، بعضـها بقي في إطار الفضـاء الإلكتروني، والبعض الآخر آخذ في الاتسـاع والتشـبيك للتحول إلى حركة اجتماعية على الأرض. من أهم الأمثلة بالطبع عن حركات الفضاء الإلكتروني في الأعوام الأخيرة، يمكننا الإشـارة إلى حركات مناهضة التحرش الجنسي - على سبيل المثال لا الحصر - التي بدأت من جهود تطوعية، على سبيل المثال: "خريطة التحرش". يعد مشـروع "خريطة التحرش" من أولى المبادرات المبتكرة لمكافحة التحرش الجنسي في مصـر. بدأ هذا المشـروع في أواخر عام 2010 كمبادرة تطوعية أطلقت خريطة تفاعلية، وأدوات إعداد التقارير توضح مهمتها على أنها "إشـراك كل المجتمع المصـري لخلق بيئة لا تتسـامح مع التحرش الجنسي"، من خلال اتخاذ موقف جماعي ضـد التحرش الجنسي". يسمح موقع HarrasMap "خريطة التحرش" للسيدات بالإبلاغ بشكل مجهول (عبر أدوات جديدة متنوعة مثل الرسائل القصـيرة والتغريد والنشـر على فيس بوك، والبريد الإلكتروني، وما إلى ذلك) أي شـكل من أشـكال الإسـاءة ثم يتم تعيين التقارير باستخدام منصة رسم الخرائط مفتوحة المصدر. ويتم حث النساء على الإبلاغ عن حوادث التحرش وتوفر خريطة التحرش خريطة محدَّثة باسـتمرار لمصـر مع دوائر حمراء تمثل النقاط السـاخنة للتحرش. وقد فازت بجائزة الأمم المتحدة للقمة العالمية للشـباب في عام 2011. في هذه المسـابقة، تتنافس الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة على الجائزة التي تعترف بـــ"الشباب الذين يستخدمون تقنيات الإنترنت والهاتف المحمول لتغيير العالم". تستخدم الخريطة العديد من منصات

[74] Emiley Lewis, Opcit.

[75] يمكن الاطلاع على الموقع عبر الرابط الآتي: https://finance4lebanon.com/about/

[76] Emiley Lewis, Opcit.

[77] Emiley Lewis, Opcit.

[78] Van de Donk, Wim, et al. Cyber-protest: new media, citizens, and social movements.2004, (New York, Routledge), p. 6.

التواصـل الاجتماعي (مثل تويتر وفيس بوك) لنشـر الإعلانات عبر الإنترنت وتجنيد المتطوعين والدعوة إلى المشـاركة المدنية وتعبئة المجتمع والإجراءات الجماعية[79].

في تونس، يمكن الإشارة إلى مثال حملة "#أنا زادة"، حيث انطلقت حملة "#أنا زادة" وهي عبارة باللهجة التونسية تعني "أنا أيضًا"، في إطار ردود الفعل الغاضبة إزاء قضية فتاة تلميذة نشرت صورًا وفيديو تحرش أحد نواب الشعب بها في طريقها إلى المعهد وكان الهدف من الحملة في البداية المطالبة بمساندة الفتاة ضحية التحرش والحث على ضرورة كشف المتورط في هذه الجريمة وعدم التستر عليه بل ورفع الحصانة عنه باعتباره نائبًا في مجلس النواب ويتمتع بالحصانة[80] انطلقت الحملة سنة 2019 بسبب هذه القضية، ولكنها فتحت الباب أمام كل النساء اللواتي تعرضن للتحرش للحديث عن تجاربهن ومشاركتها مع أعضاء الحملة. وتهدف حملة "#أنا زادة"، وفق صاحبات المبادرة من الفتيات والنساء التونسيات، إلى تمكين ضحايا التحرش من كسر الصمت حول هذه الظاهرة، من خلال تقاسم تجاربهن والمصارحة بقصصهن الواقعية حول أنواع التحرش التي تعرضن لها وكيف تعاملن معها، والبوح بمشاعر التعاطف معهن بما يساعد على تقويتهن ويتيح لهن التغلب على ما تخلفه هذه الاعتداءات المرتكبة ضدهن من آثار سلبية.[81] العامل المميز لهذه الحملة هو فسح المجال للضحية عند نشر قصتها بأن تخفي هويتها الأصلية، وهو ما يشجع باقي الضحايا على مشاركة قصصهن للعموم دون إظهار هوياتهن. داخليًّا وعلى مستوى التنظيم، وعلى الرغم من تولي جمعية 'أصوات نساء' تأطير وتوجيه الحملة فإنها ظلت ذات طابع عفوي حتى اليوم، لا تخضع لقوانين ولا لخطوط حمراء يُحظر تجاوزها. وهو ما ساهم في استمرار الحملة وانتشارها وهي مقتبسة من الحملة العالمية me too.

في لبنان، نظمت النساء العديد من حملاتٍ عدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي كان لها أثر مباشر. من بين تلك الحملات: #الأبيض_ما_بيغطي_الاغتصاب و"#إلغاء_المادة522"، للمطالبة بإلغاء "المادة 522" من قانون العقوبات اللبناني التي تعفي المغتصب من الملاحقة القانونية، في حال تزوج ضحيته. وقد ألغى مجلس النواب في آب/ أغسطس 2017 المادة 522، غير أنّه أبقى على سريان المادتين 505 و518 من القانون نفسه والتي تتضمّن عقوبات مخففة بحق المغتصب، مع تعديلها. وقد تقدّم عددٌ من النواب بمشاريع قوانين لتعديل هاتين المادتين.[82] "ترتبط المادتان 505 و518 بتزويج القاصرات. تتعلق المادة 505 بمجامعة القاصر، خصوصًا البالغة من العمر 15 إلى 18 عامًا، بموافقة مسبقة منها، بينما تتناول المادة 518 حصول علاقة بين شاب وفتاة مع وعد بالزواج. وفي الحالتين، إن وافقت الفتاة أو أهلها على زواجها يُمنع سجن الرجل".[83]

ومن الحملات التي أطلقتها النساء في لبنان حملة: #مش_بسيطة، للتوعية حول التحرش الجنسي. وقد لقيت فتيات مدرسة في مدينة طرابلس اللاتي تعرّضن للتحرش من قبل أستاذهنّ تضامنًا كبيرًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعد أن امتلكن شجاعة الحديث عن حوادث التحرش. وكذلك الحملات التي تطلقها النساء للمطالِبة بحق حضانة الأمهات لأطفالهنّ، خصوصًا أن لبنان يخضع لقانون طائفي لا مدني للأحوال الشخصية.[84]

---

[79] Amal Ibrahim, Cyber-activism, and Empowerment: Egyptian Women's Advocacy to Combat Sexual Harassment, The Journal of social media in Society Fall 2019, Vol. 8, No. 2, Page 167-186, https://thejsms.org/index.php/JSMS/article/download/479/319/2495

[80] موقع الجمهورية تونسيات تطلقن حملة "أنا زادة" للتصدي لظاهرة التحرش https://bit.ly/3uuGxwn

[81] أسامة عثمان حملة "أنا زادة" خطوة جديدة في طريق طويل ووعر لمناهضة العنف ضد المرأة، المفكرة القانونية 25 نوفمبر/ تشرين 2019 https://bit.ly/3yMebjQ

[82] يمكن الاطلاع على نص القانون والتعديلات عبر الرابط الآتي:
http://77.42.251.205/LawView.aspx?opt=view&LawID=273404

[83] فاطمة الموسوي، "الحراك المدني اللبناني وإسقاط قانون الاغتصاب"، "معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية"، https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/programs/civil_society_actors_and_policy_making/projects/breaking-the-mold/case_3_dropping_rape_law.pdf

[84] "أصيبت بانفجار مرفأ بيروت.. أمّ تلتقي ابنها في المستشفى بعد فراق عامين"، موقع "الجزيرة"، 5/ 8/ 2022، https://bit.ly/3QKv19s

إذا كان الفضاء الإلكتروني أحدث تطويرًا في بعض القضايا فإنه أحدث ثورة بخصوص قضايا أخرى وتسبب في نقلة نوعية على المستوى المعرفي والحقوقي لها، ومن أبرزها قضايا الجندر والنساء وكل ما يتعلق بالنوع الاجتماعي، فحملات مثل: me to سُمع صداها في منطقتنا مدويًا، وقدرة النساء على التعبير عن شكواهم أو مطالبهم أصبحت على أجندة المجتمع ككل وليس فقط المجتمع المدني كما كانت قبل هذه المنصات والمساحات. وهو ما استدعى في المرحلة الأخيرة هجمة مضادة من القيادات المحافظة وتابعيهم سواء كانت دينية او مجتمعية، وهو ما يؤكد شعورهم بتهديد غير مسبوق نتيجة هذا التطور.

نماذج لحركات على الأرض أثر فيها الفضاء الإلكتروني

في مصر، لا يمكننا إنكار مثالي: "حركة 6 إبريل" وصفحة "كلنا خالد سعيد" من حيث تأثيرهم على الحراك على الأرض من خلال التشبيك مع الحركات على الأرض آنذاك مثل: "حركة كفاية" والتي ظلت أحد معالم المعارضة المصرية منذ عام 2004، وحتى عام 2006 ورفعها لسقف المعارضة من خلال مناهضة التمديد لمبارك أو التوريث لابنه، أيضًا الحركات التي خرجت من رحم حركة كفاية، مثل: أطباء من أجل التغيير، طلاب من أجل التغيير، مجموعة 9 مارس للدفاع عن الحريات الأكاديمية، وما إلى ذلك، مرورًا بانتفاضة القضاة عام 2005 المطالبة بإصلاح القضاء واستقلاله، وصولًا إلى ظهور محمد البرادعي وإنشائه للجمعية الوطنية للتغيير في مطلع عام 2010، وأحداث مقتل الشاب خالد سعيد في يونيو 2010، وما تلاها من تظاهرات.[85]

لعبت هذه الحركات من خلال الفضاء الإلكتروني دورًا في نقل ما يدور على أرض الواقع، ما ساهم في انتشار المعلومات على نطاقات أوسع حتى وصل الأمر إلى تغطية الإعلام التقليدي/الخاص بطبيعة الحال وقتها لهذه الاحتجاجات والتظاهرات حتى وإن كان الاهتمام من قبل الإعلام الخاص فقط آنذاك، وليس من قبل الإعلام الحكومي. وبالتالي فهي كان لها أثر في تعبئة وحشد المزيد من المواطنين لحل مشكلة المطالب المرفوعة سواء فيما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية أو العدالة الاجتماعية أو رفض التعذيب وانتهاكات الشرطة وصولًا إلى اللحظة الثورية التي تشابكت فيها الجهود المختلفة على الأرض وفي الفضاء الإلكتروني أيضًا[86].

في تونس، برزت حملات عديدة منذ 2011 مثل حملة "لا رجوع" لتحقيق العدالة الانتقالية، وحملة "مانيش مسامح" ضد قانون المصالحة و"حملة سالمة تعيش" للتوعية بمعاناة النساء العاملات في قطاع الفلاحة ومن أبرز هذه الحملات "الجيل الخطأ" التي رأت النور في شهر أكتوبر/ تشرين 2020 خلال نقاشات قانون زجر الاعتداء على الأمنيين وهو قانون لتحصين قوات الأمن وتشديد العقوبات على من يعتدي عليهم وكان يهدد الحقوق والحريات وقد لاقى معارضة كبيرة في صفوف الشباب وأيضًا في ناشطي وناشطات المجتمع المدني على شبكات التواصل الاجتماعي كحركة أفقية يسارية تهدف إلى إسقاط النظام وتقدّم الحركة نفسها كتجمع للغاضبين/ات ، والكويريين/ات، وأطياف متعدّدة من اليسار، وتسعى الحركة إلى مناهضة القمع البوليسي ـ والدولة بكل مؤسساتها، وقد فرضت الحركة نفسها كبديلٍ جدّيٍّ للحركات والتنظيمات التقليدية، ومع ما تحمل من إرث الأجيال الماضية، يمكن اعتبارها على وجه الخصوص من ثمار الثورة (ثورة

[85] For more, you may visit: Maha Abdelrahman, Egypt's Long Revolution: Protest Movements and Uprisings. 2014, (London and New York: Routledge).

[86] للمزيد يمكن مراجعة كل من:
زياد عقل، حالة الحركات لا جتماعية في مصر... التشتت وشبح الأفول، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2 يونيو/حزيران 2017، https://acpss.ahram.org.eg/News/16312.aspx
حسام الحملاوي، الإنترنت والثورة، بوابة الاشتراكي، 24 يناير/ كانون الثاني 2021، https://revsoc.me/politics/43522/

2011)، وهكذا إذن يمكن النظر إلى الحراك الاحتجاجي الأخير الذي برز فيه "الجيل الخطأ" والأشـكال الجديدة للتظاهر والاعتراض باعتباره نتيجة من نتائج الثورة[87].

استعملت هذه الحملة موقع فيسبوك أساسًا لنشر بياناتها وصور تحركاتها وقاطعت وسائل الإعلام التقليديةَ بكل تصنيفاتها، رغم توفرها ومحاولة الصحافة التقليدية التواصل مع نشطاء هذه الحملة، وقد اعتبرت الحركة في بياناتها أن وسائل الإعلام ما هي إلا شريكة في تغذية الأزمات السياسية والاجتماعية في تونس وبالتالي تمسكت بمقاطعتها واعتمدت تعبيرات فنية مبتكرة خلال الاحتجاجات، مثل: الرسم بالألوان المائية والغناء والرقص وتم تصوير هذه الاحتجاجات ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي أساسًا كوسيلة للتواصل والتنسيق وأيضًا لحشد الناشطين للتظاهرات القادمة[88].

تأثرت حملة "الجيل الخطأ" بمشاركة أعضائها على أرض الواقع في حوالي 10 تحركات احتجاجية منذ يناير 2021، قوبلت بحملة اعتقالات واسعة في صفوف نشطاء الحركة وفي صفوف المحتجين العفويين من الأحياء الشعبية بلغت حوالي 1,400 اعتقال، في سابقة من نوعها منذ الثورة، ولكنّه خلّف بصمةً وفرادة في الاحتجاج، فقد تمظهر في الاحتجاجات لقاءٌ بين المتناقضات والمتضادّات وأشكال احتجاجية جديدة طرحت جدلًا وأسئلة كثيرة وتُهمًا أخلاقية مستقاة من المعاجم الدينية والمحافظة الأخلاقية[89].

في لبنان، تُعتبر تحرّكات وتظاهرات "سلسلة الرتب والرواتب"، التي طالبت بتصحيح رواتب موظّفي القطاع العامّ على ضوء زيادات الأسعار، تحديدًا خلال الأعوام القليلة الماضية، أحد أبرز الأمثلة عن حركة سياسية اجتماعية عمّالية نقابية يمكن القول إنّ الفضاء الإلكتروني أثّر فيها بشكل أو بآخر. صحيح أنّ الحركة، بجولتها الثانية التي بدأت عام 2011 بعد أن سبقتها أخرى عام 1995، انطلقت من أروقة مجلس الوزراء على يد وزير العمل الذي اشترك في العمل مع "هيئة التنسيق النقابية"، غير أنها استندت لاحقًا في شقّ كبيرٍ من عملها إلى الفضاء الإلكتروني للحصول على الدعم والتحشيد والتعبئة والتنظيم والتشبيك والاتصال ونشر المعلومات. وقد تزامن العام الذي انطلقت فيه الحركة (2011) مع انطلاق التظاهرات في عدد من البلدان العربيّة والتي شكّل الفضاء الإلكتروني مسرحًا مهمًّا لها على مختلف المستويات، وبالتالي لم يكن استخدام هذا الفضاء غريبًا على مكوّنات الحركة. تميزت معركة "هيئة التنسيق" حينها في "تجنيدها أكبر عدد من الناس في نشاطاتها المتنوعة، وعلى مدى أشهر عدة وبانتظام قلّ نظيره في التاريخ المطلبي".[90] وقد تم التركيز بشكل أساسي على "فيس بوك"، الذي تمّ تأسيس صفحات معنيّة بالتحرك عليه، بالإضافة إلى الصفحات الخاصة بمكوّنات الهيئة نفسها بطبيعة الحال والمجموعات التي تأسست عليه مثل: أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، رابطة موظفي الإدارة العامة، نقابة المعلمين في المدارس الخاصة، إلخ. وقد تم استخدام هذه الصفحات للتعبير والدعوة إلى التظاهرات والتنسيق. هذا بالإضافة إلى مجموعات الواتس آب التي لعبت دورًا أكبر في تنسيق التحركات وتبادل الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتحركات.

من الأمثلة على حركات أيضًا اعتمدت في جزء من عملها على الفضاء الإلكتروني "حملة الحفاظ على مرج بسري"، وهي حركة ذات طابع بيئي- سياسي- مطلب- حقوقي، كانت الحركة البيئية اللبنانية، وهي شبكة من المنظمات البيئية غير الحكومية في لبنان، هي السبّاقة في القيام بحملات ضد بناء السدود في البلاد. وقد وجّهت أصابع الاتهام لأول مرة إلى

---

[87] أسامة سليم نحن الجيل الخطأ الحراك ما بعد الحزبي في تونس موقع الهامش https://al-hamish.net/11477/

[88] عبد السلام الهرشي "الجيل الخطأ" يقود احتجاجات تونس مركز كارنيجي للشرق الأوسط 14 مايو/أيار 2021 https://carnegie-mec.org/sada/84595

[89] صغير الحيدري، الجيل الخطأ، حركة احتجاجية تعيد ترتيب أولويات الشارع التونسي الغاضب موقع العرب بتاريخ 11فبراير/شباط 2021 https://bit.ly/3AvF2Ss

[90] رائد شرف، "معركة هيئة التنسيق النقابية في 2013: الحراك المركّز"، 4/ 2/ 2014، https://bit.ly/3Jjq5Vd

سد بسري بسبب آثاره المدمرة في عام 2017. ومنذ ذلك الحين، نمت مكانة الحملة، واتخذت شكلها الحالي في عام 2018 تحت اسم "أنقذوا مرج بسري" (وغالبًا ما يتم اختصار الاسم إلى أنقذوا بسري) كحملة تعمل على المستوى الوطني.[91] . تمّ في هذه الحركة كذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر بشكل أساسي) وتمّ تأسيس صفحات خاصة بها للتنسيق ونشر الأخبار المتعلّقة بالحملة وكل ما هو متعلّق بالسد الذي كان مزمعًا بناؤه حينها. وعلى الرغم من تشابه الوسائل المستخدمة بين حركتي المطالبة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب وحركة الحفاظ على مرج بسري، غير أنّ الطابع الشبابي لحركة الحفاظ على مرج بسري، في مقابل فئة عمرية أكبر نسبيًّا للأولى، لعب دورًا في كيفيّة استخدام هذه الوسائل، لذا يمكن ملاحظة "عصريّة" الطرق التي تمّ اعتمادها في الثانية والإلمام الأكبر في عالم الفضاء الرقمي، مقابل النمط التقليدي للأولى. كما يمكن الإشارة هنا إلى فترة ما بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020 وتعبير المواطنين عن غضبهم عبر الفضاء الرقمي، واستخدامه لحشد التظاهرات في الشارع.

يمكننا في ختام هذا الجزء أن نخلص إلى أنه لوسائل التواصل نوعان من التأثير على الحراكات والحركات الاجتماعية، الأول تسريع التوظيف والتعبئة والاتصال ونشر المعلومات وكذلك توسيع مساحات التعبئة التي لم تكن موجودة في تقنيات التعبئة القديمة".[92] كما توفّر هذ الوسائل "منصات لمنظمات وأفراد متمايزين أيديولوجيًّا، يمكن توحيد مطالبهم بشأن قضايا محددة، وتشكيل تحالفات قائمة على الأحداث بشكل فعّال".[93] كما "تمثّل فرصة للباحثين في مجال الحركات الاجتماعية لدراسة تقنيات الاتصال الحديثة وتأثيرها على تكتيكات وخيارات الحركات الاجتماعية".[94] وتُعتبر هذه المنصات وسيلة فعّالة لقياس المزاج العامّ المكوّن لهذه الحركة، أو الذي يشكّل أرضيّتها الأشمل، وكذلك المزاج العامّ الأوسع حيالها، ذلك أنّ مصلحة هذه الحركات أو قياديها "الترويج لقضيّتها بطريقة تأخذ في الاعتبار الهوية الجماعية على حساب هوية المجموعة نفسها. وكلّما ازداد تقاطع مطالب الحركات الاجتماعية وانسجامها مع الهوية الجماعية، ازداد عدد أفراد المجتمع الذين يرجَّح أن يشاركوا" فيها.[95] هذا إضافة إلى تطوير قدرات مهنية، مثل ظاهرة صحافة المواطن. كما أنه من المهم لفت الانتباه إلى أنها في ذاتها كانت في قلب الاحتجاجات كعامل حيث قطع الإنترنت في مصر في اليوم الثاني للثورة أدى إلى نزول الآلاف إلى الميادين، كما كانت شرارة الثورة في لبنان هي وضع ضريبة على مكالمات الواتس آب.

في المقابل، لا تخلو هذه الوسائل من أثر سلبي على الحركة الاجتماعية نفسها. صحيح أن الفضاء الإلكتروني، ووسائل التواصل تحديدًا، تشكّل وسيلةً فعّالة للتحشيد، لكنها قد تشكّل في الوقت نفسه تضخيمًا لأثر الحركة نفسها بشكل قد يختلف عن أرض الواقع، بمعنى أنّ بعض الصفحات الخاصة بمطلق حركة قد تشهد تفاعلًا كبيرًا ودعمًا للمطالب وتأكيدًا على المشاركة، لكن عند انتقال الحركة من التفاعل الإلكتروني إلى الأرض فغالبًا لا تحصل على نسبة المشاركة نفسها التي حصدتها عبر الفضاء الإلكتروني، الأمر الذي قد يستغلّه معارضو الحركة لتقويض عملها أو تأكيد عدم جدواها أو عدم تمثيلها فعلًا للواقع العامّ. وهو الحال في الحالات المختلفة ولو بدرجات متفاوتة لا يمكن قياسها، ولكن يمكن ملاحظتها.

---

[91] لمراجعة صفحة الحملة الرئيسية: https://twitter.com/savebisri

[92] Eltantawy, N., & Wiest, JB (2011). The Arab Spring | social media in the Egyptian Revolution: Reconsidering Resource Mobilization Theory. Journal of Communication

[93] Whittier, N. (2014). Rethinking coalitions: anti-pornography feminists, conservatives, and relationships between collaborative adversarial movements. Social Problems 61, 175-193. doi: 10.1525 / sp. 2014.12151

[94] Hasan Obaid, "The Impact of Social Media on Social movements and public opinion information", "VIST For Rights and Developments", 14/ 4/ 2020, https://bit.ly/3HKJa2H

[95] Hasan Obaid, Opcit.

الجزء الثالث: سياقات تقليدية وفضاءات حديثة

هناك الكثير من الأمثلة التي يمكن الحديث عنها في ما يخصّ التشـريعات والسـياسـات والحوكمة الرقمية، إلى جانب الرقابة والسلطة التي تمارسها هذه الوسائط، تحت مسميات عدة: "إرهاب، كراهية، عنف، تمييز، إلخ"، والتي تمارسها الحكومات نفسها، غير أن ما حصل في فلسطين من حذف "فيسبوك" و"تويتر" لمئات المنشورات والحسابات التي توثق التظاهرات الفلسطينية وحذف ما يوثّق الإخلاء القسري الذي تتعرض له العائلات الفلسطينية من بيوتها في حي الشيخ جرّاح في القدس، وإغلاق ممنهج للحسابات، واحتجاج موظّفين في فيسبوك على انحيازه ضد الفلسطينيين ثم اعتذار مسؤولين تنفيذيين في فيسبوك عن ذلك، يعيد تسليطَ الضوء على السؤال حول مفهوم الحريات الرقمية وحدودها، وفي المقابل، الحدود المطلوبة لسياسات تنظيم تلك الحرية، بوصفها مجالًا عامًّا يستدعي بطبيعة الحال تنظيمًا. والأهم، البحث في كيفية استخدام المجال الرقمي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز الحقوق الرقمية ودعم السلامة الرقمية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والمدونين وأعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام البديلة والناشطين، وذلك في ظلّ ازدياد التهديدات الرقمية "التي تتربّص بالمستخدمين مع انتشار وباء كورونا 2019 والانتفاضات والتظاهرات". في العديد من الدول العربية من جهة، والتضييق الحكومي والرسمي على منصات التعبير وضعف التشريعات العربية في هذا المجال وتقييدها للحريات من جهة ثانية، وسياسات منصات التواصل الاجتماعي نفسها التي أصبحت انتقائية وتمييزية إلى حدٍّ كبير.

السياق القانوني الحاكم للفضاء الإلكتروني

يتأثر مستخدمو الإنترنت في مصر بعددٍ من القوانين، بعضها صدر قبل أكثر من عقد، والبعض الآخر صدر في السنوات الأخيرة، وسريعًا ما أصبحت هذه القوانين أداة لإحكام السيطرة على الإنترنت وحرمان مستخدميه من الحق في حرية التعبير والخصوصية.

"أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه على النحو الذي ينظمه القانون." مادة (31) من الدستور المصري عبَّرت هذه الصياغة للمادة 31 من الدستور المصري، والتي تم إضافتها خلال عملية تعديله عام 2014، عن توجه السلطة الناشئة _آنذاك_ الهادف إلى السيطرة على الإنترنت. وقد تلا ذلك إصدار عدد من القوانين، تطال بعض نصوصها مستخدمي الإنترنت، ومنها قانون مكافحة الإرهاب، الذي صدر في عام 2015 قبل انتخاب مجلس النواب. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة الإخوان المسلمين كانت تسعى كذلك إلى الهيمنة على الإنترنت، حيث أعلن حزب الحرية والعدالة، في عام 2012، عن دراسة إصدار قانون لمكافحة جرائم الإنترنت.[96]

وبعد انتخاب مجلس النواب في أواخر عام 2015، أولت لجنة الاتصالات فيه، اهتمامًا كبيرًا بوضع مجموعة من القوانين موجهة بشكل أساسي إلى مستخدمي الإنترنت: قوانين الجريمة الإلكترونية (الصادر عام 2018)، وحماية البيانات الشخصية (الصادر عام 2020)، بالإضافة إلى قانون تنظيم الإعلام والصحافة (الصادر عام 2016).

[96] كان القانون تحت الدراسة عام 2012، ينص على مواد مثل العقوبات المقررة ضد جرائم الإنترنت، كما ورد في المشروع، تتضمن السجن عامًا وغرامة نصف مليون جنيه على جريمة التنصت عبر الإنترنت أو تهديد شخص أو الإساءة إليه والتشهير به، والسجن وغرامة لا تزيد على مليوني جنيه على كل من استولى على أموال عن طريق لا احتيال، والسجن وغرامة لا تزيد على 3 ملايين لكل من أوقف الشبكة المعلوماتية عن العمل أو دمر البيانات الموجودة بها، والسجن والغرامة 5 ملايين جنيه على كل من أنشأ موقعًا لمنظمات إرهابية على شبكة المعلومات، والسجن ما لا يقل عن 5 سنوات وغرامة 3 ملايين جنيه على كل من خالف النظم العامة والقيم الدينية والآداب، وأنشأ مواقع إباحية على الإنترنت. المرجع: "الحرية والعدالة": مشروع قانون جرائم الإنترنت قيد الدراسة (2012) المصري اليوم. Accessed: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1784699 Available at: 11 December 2022).

يعتبر وجود إطار تشريعي ودستوري لحماية الفضاء الإلكتروني أمرًا غاية في الأهمية خصوصًا مع تزايد اعتماد المواطنين عليه في شتى مجالات حياتهم اليومية، وهو ما يعني أن وجود هذه التشريعات يحمي من الجرائم الإلكترونية وهو ما حدث بالفعل في بعض حالات الابتزاز أو التعدي من خلال استخدام وسائل الفضاء الإلكتروني التي حدثت أخيرًا في مصر.[97]

لكنه على الناحية الأخرى، لا تزال هذه القوانين تستخدم مصطلحات مبهمة وفضفاضة، وما يتبع ذلك من اتساع السلطات التقديرية للسلطات. وبالتالي يتم في الكثير من الأحيان إساءة استعمال القانون. وينتج من ذلك كله ازدياد ممارسات الرقابة على الإنترنت ومراقبة المستخدمين، والتضييق على الإعلام الرقمي. وتسمح تلك القوانين ومنها قانونا الاتصالات والجريمة الإلكترونية بمحاكمة مستخدمي الإنترنت، لأسباب تتعلق بالتعبير عن الرأي. وقد ساهمت هذه البنية التشريعية في تدهور حالة حرية الإنترنت في مصر، إذ حصلت مصر على 26 نقطة فقط من إجمالي 100 نقطة، وفقًا لمؤشر فريدوم هاوس عن حرية الإنترنت 2020. ووصف المؤشر مصر بأنها دولة لا تملك "إنترنت حر[98]".

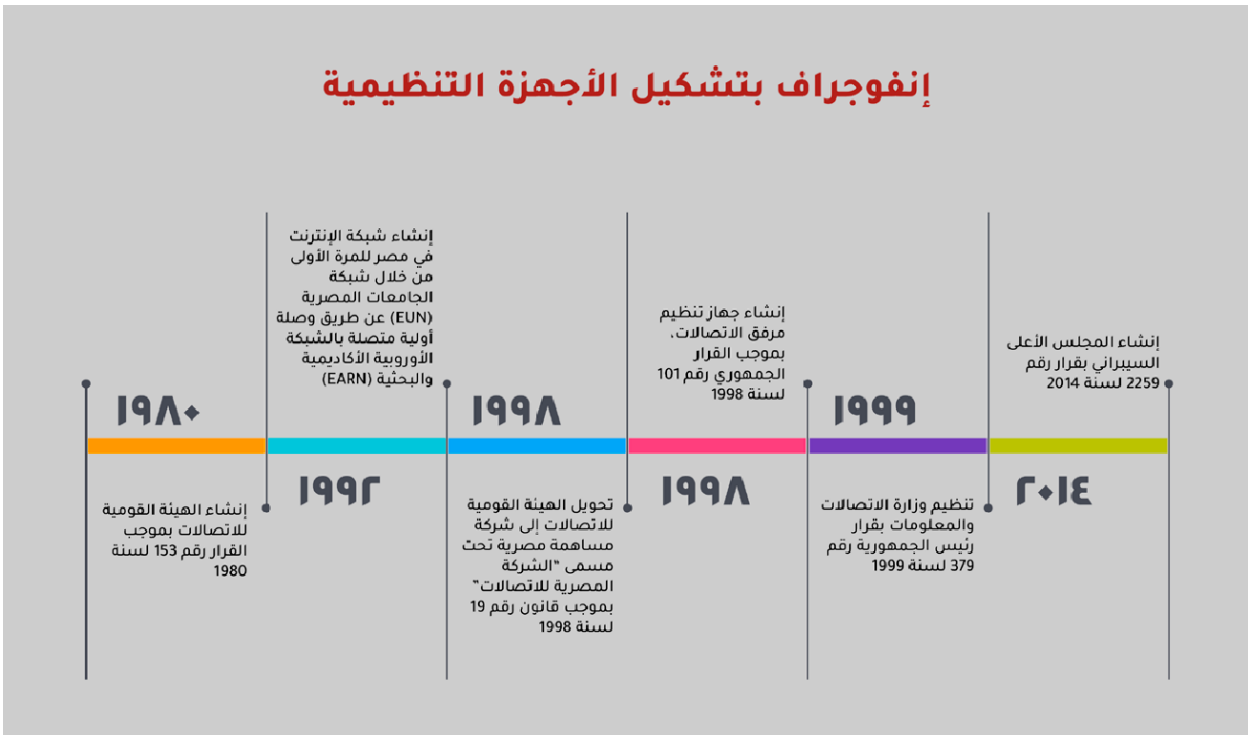

مصدر الإنفوجراف: سلسلة الإنترنت والقانون في مصر/ الجزء الأول: مركزية الاتصالات، مؤسسة حرية الفكر والتعبير: www.afteegypt.org

يمكننا هنا الإشارة إلى بعض مواد القوانين المصرية التي تضع قيودًا على حرية الإنترنت، على سبيل المثال، يُعطي القانون رقم 10 لسنة 2003، والذي يُنظّم قطاع الاتصالات في مصر، الأمن القومي السلطة لإخضاع جميع أنواع خدمات وشبكات الاتصالات لإدارتها طبقًا للمادة 67 والتي تنص على منح هذه السلطة "في حالة حدوث كارثة طبيعية أو بيئية أو في الحالات التي تعلن فيها التعبئة العامة طبقًا لأحكام القانون رقم 87 لسنة 1960 المشار إليه وأية حالات أخرى تتعلق

[97] للمزيد يمكنكم الاطلاع على: "الابتزاز الإلكتروني" في مصر... كارثة تحتاج إلى أكثر من القانون، إندبندنت عربية، أكتوبر 2021، https://bit.ly/3p5Os05

[98] سلسلة الإنترنت والقانون في مصر/ الجزء الأول: مركزية الاتصالات، مؤسسة حرية الفكر والتعبير: www.afteegypt.org

بالأمن القومي." ويُذكر أن هذه المادة تم الاعتماد عليها كسند قانوني لقطع الاتصالات في مصر في يناير 2011، كما أن تعريف "الأمن القومي" في القانون هو تعريف فضفاض يمكن للسلطات استخدامه لفرض سيطرتها على قطاع الاتصالات.

وتلزم المادة 64 من القانون جميع مقدمي خدمات الاتصالات على توفير "كافة الإمكانيات الفنية من معدات ونظم وبرامج واتصالات داخل شبكة الاتصالات والتي تتيح للقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومي ممارسة اختصاصها في حدود القانون، على أن يتزامن تقديم الخدمة مع توفير الإمكانيات الفنية المطلوبة، كما يلتزم مقدمو ومشغلو خدمات الاتصالات ووكلاؤهم المنوط بهم تسويق تلك الخدمات بالحصول على معلومات وبيانات دقيقة عن مستخدميها من المواطنين ومن الجهات المختلفة بالدولة."

ينص قانون الطوارئ (رقم 162 لسنة 1958)، في المادة رقم 3، على أنه يحق لرئيس الجمهورية: "الأمر بمراقبة الرسائل أيًّا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكل وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وإغلاق أماكن طباعتها." ويُذكر أن هذا القانون لا يُطبّق إلا في فترة إعلان رئيس الجمهورية حالة الطوارئ، وهو الوضع الحالي في مصر. حيث قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ منذ شهر إبريل ٢٠١٧ ويتم تجديد هذا القرار كل ثلاثة أشهر حتى الآن.

كما ينص قانون مكافحة الإرهاب (رقم 94 لسنة 2015) في المادة رقم 46 على أنه: "للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة بحسب الأحوال في جريمة إرهابية أن تأذن بأمر مسبب لمدة لا تزيد على ثلاثين يومًا بمراقبة وتسجيل المحادثات والرسائل التي ترد على وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة وتسجيل وتصوير ما يجري في الأماكن الخاصة أو عبر شبكات الاتصال أو المعلومات أو المواقع الإلكترونية وما يدون فيها وضبط المكاتبات والرسائل العادية أو الإلكترونية والمطبوعات والطرود والبرقيات بجميع أنواعها ويجوز تجديد الأمر المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة مدة أو مددًا أخرى مماثلة."[99]

أما في تونس فهناك ترسانة قانونية متنوعة تنظم وصول التونسيين والتونسيات إلى المعلومة وحقهم في الإنترنت وأهم هذه الفصول، أولًا، الفصل 32 من دستور 2014: "تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. تسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال".

بالإضافة إلى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة. ومنشور رئيس الحكومة عدد 19 لسنة 2018 المؤرخ في 18 مايو 2018 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة[100].

يحتوي مجال النفاذ إلى المعلومة على مبدأ واستثناء:

المبدأ: لكل شخص طبيعي أو معنوي الحق في طلب النفاذ إلى المعلومة.
الاستثناء: كل معلومة من شأنها إلحاق الضرر بـ:
- الأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتصل بهما.
- حقوق الغير في حماية حياته ومعطياته الشخصية والفكرية.

كما أن هناك فصولًا قانونية متفرقة تنظم مسألة الفضاء الإلكتروني في تونس فالجرائم الإلكترونية أو الافتراضية لها أيضًا عقوبات توازي عقوبات الجرائم. إذ ينص الفصل 86 من مجلة الاتصالات (قانون عدد 1 لسنة 2001 مؤرخ في 15

[99] محمد طاهر، مصر: تاريخ طويل من مراقبة الإنترنت والاتصالات، مؤسسة Access Now، 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، https://bit.ly/3bYS7d2
[100] موقع هيئة النفاذ الى المعلومة https://bit.ly/3PbgyCj

يناير/كانون الثاني 2001)على أنه "يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وسنتين وبخطية من مئة إلى ألف دينار كل من يتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات[101].

كما أن الفصل 222 من المجلة الجزائية ينص على عقوبة تتراوح بين 6 أشهر و5 سنوات سجنًا على كل من يتعمد تهديد غيره سواء في العالم المادي أو الافتراضي و يُعرّف الفصل 245 من المجلة الجزائية القذف (التشهير) على أنه: "كلّ ادعاء أو نسبة أمر لدى العموم فيه هتك شرف أو اعتبار شخص أو هيئة رسمية". بينما ينص الفصل 247 على عقوبة بالحبس تصل إلى ستة أشهر وغرامة مالية قدرها 240 دينارًا (168 دولارًا أمريكيًّا) في حق كل من يُشهّر بشخص أو مؤسسة حكومية. كما ينص الفصل 128 على عقوبة بالسجن تصل إلى سنتين في حق كل شخص تتم إدانته باتهام مسؤول عمومي بارتكاب جريمة أثناء أداء مهامه دون أن يُقدّم أدلّة على ذلك[102].

كما أنه وحسب قانون الإرهاب لسنة 2015، والذي تأتي في إطاره بعض التعاملات الإلكترونية (مبهمة ولم يتم توضيح ماهيتها بالضبط في القانون)، وينص في المادة الخامسة على معاقبة كل من يحرض على ارتكاب جريمة إرهابية بالسجن لمدة 20 عاما مع المراقبة الإدارية.

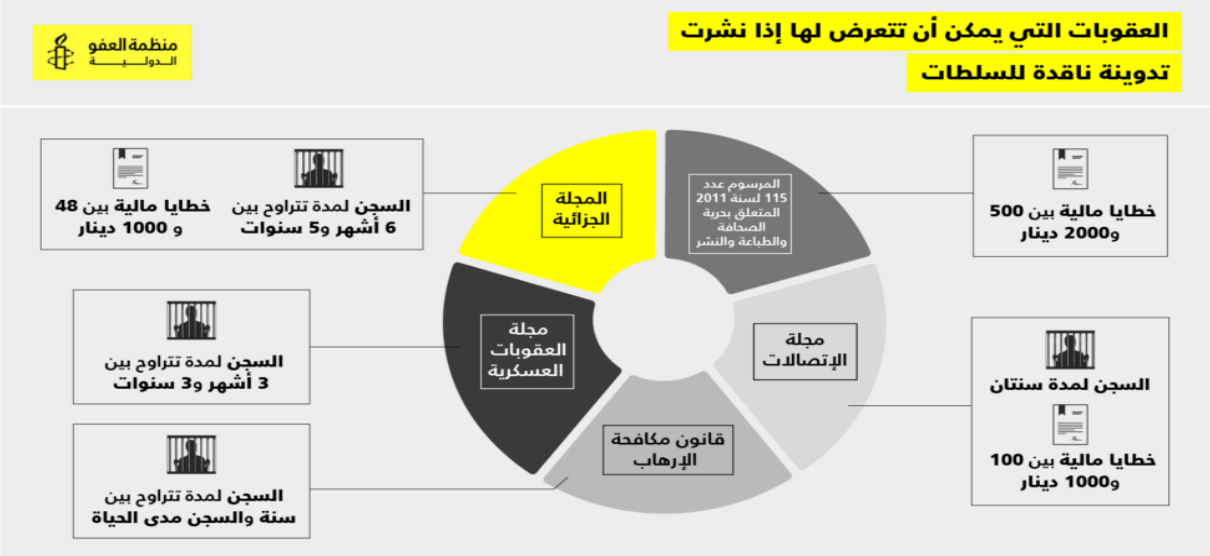

[101] موقع منظمة article 19، تونس: يجب الكف عن الملاحقات القضائية غير القانونية للمدونين/ات 05 فبراير/ شباط 2021 https://bit.ly/3afYzMd

[102] موقع هيومان رايتس ووتش تونس يجب إلغاء قانون التشهير الجنائي https://www.hrw.org/ar/news/2013/03/20/249087

مختلف القوانين والأوامر المنظمة لمجال الاتصالات يلخصه الرسم التالي

وفي لبنان، "تتألف المنظومة القانونية من قوانين تعود إلى أربعينيات القرن الماضي، تمّ تنقيحها وتعديلها، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لاعتبارها حديثة ومتقدمة. ولا يزال قانون العقوبات الصـــادر عام 1943 بعيدًا عن كل التطورات الحديثة ولا سيّما التقدم الرقمي الحاصل."[103]

تم تقديم اقتراح قانون الإعلام الجديد إلى مجلس النواب في عام 2010، ومن أهم مبادئه "المســـاواة بين حرية التعبير إلكترونيًّا وحرية التعبير بواســطة أي وســيلة أخرى". [104]وحتى تشــرين الأول/ أكتوبر 2022 لم يتمّ إقرار القانون. أما حق "الوصــول إلى الإنترنت" فيبقى "تأمينه لناحية الجودة والســرعة مرتبطًا ببنية تحتية غير مكتملة وعدم وجود ســياســة واضحة لوزارة الاتصالات"،[105] بالإضافة إلى الفساد المستشري في هذا القطاع وآخرها قضية الإنترنت غير الشرعي التي "كُشفت عام 2016 وأدّت إلى اختلاس ما يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار، وتورّطت فيها رؤوس كبيرة".[106]

وفي ما يتعلق بمسـألة "حماية الخصـوصـية"، وهي مسـألة بالغة الأهمية في عالم المعلوماتية، أقرّ مجلس النواب، بعد تأخير ســنوات، "قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشــخصي".[107] لكن هذا القانون تمّ تعديله إلى حدّ تشويهه وضرب الأسس التي بُني عليها، فأتت "أسس حماية البيانات الشخصية للمواطنين اللبنانيين فيه قديمة وغير فعالة".[108]

1943	إصدار قانون العقوبات اللبناني
2006	إنشاء مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية
2010	تقديم اقتراح قانون الإعدام الجديد إلى مجلس النواب
2016	فساد مستشري في قطاع الاتصالات منذ عقود, أخر حلقاته قضية الانترنت غير الشرعي
2018	إقرار قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي

[103] ألكسي توما وميرا زغبور، "التعبير عن الرأي والقمع: مقاربة انتهاكات حرية التعبير في لبنان"، "معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية"، كانون الثاني/ يناير 2019، https://bit.ly/3tQUPas

[104] حرية الإنترنت في لبنان 2018، "مهارات نيوز"، https://bit.ly/3xG3Owo

[105] حرية الإنترنت في لبنان 2018، مرجع سابق.

[106] إيلي الفرزلي، "الإنترنت غير الشرعي: القضاء لا يزال بالمرصاد"، جريدة "الأخبار"، 2020/9/24، https://al-akhbar.com/Politics/294265

[107] يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط الآتي: https://smex.org/wp-content/uploads/2018/10/E-transaction-law-Lebanon-Official-Gazette-Arabic-.pdf

[108] القانون الجديد لحماية البيانات.. ناقص، https://bit.ly/3HHw8Tp، 11/ 10/ 2021، SMEX

نماذج للتضييقات السلطوية

في مصر، على الرغم من أن الدستور المصري يَنُص في المادة 57 على حماية الخصوصية وسرية الاتصالات والمراسلات في مصر إلاّ أن هناك العديد من النصوص القانونية التي تُجيز للسلطات ممارسة مراقبة واسعة النطاق على المستخدمين المصريين، أبرزها: تقنين المراقبة الشاملة على الاتصالات في مصر، حيث تُلزم شركات الاتصالات بحفظ وتخزين بيانات استخدام العملاء لمدة 180 يومًا. إضافة إلى ذلك، يُعطي القانون رقم 10 لسنة 2003، السلطة فرصة إخضاع جميع أنواع خدمات وشبكات الاتصالات لإدارتها طبقًا للمادة 67 والتي تنص على منح هذه السلطة في أي حالات طوارئ أو حالات تتعلق بالأمن القومي. ويُذكر أن هذه المادة تم الاعتماد عليها كسند قانوني لقطع الاتصالات في مصر في يناير 2011، كما أن تعريف "الأمن القومي" في القانون هو تعريف فضفاض يمكن للسلطات استخدامه لفرض سيطرتها على قطاع الاتصالات.

كما ينص قانون مكافحة الإرهاب (رقم 94 لسنة 2015) في المادة رقم 46 على أنه "للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة بحسب الأحوال في جريمة إرهابية أن تأذن بأمر مسبب لمدة لا تزيد على ثلاثين يومًا بمراقبة وتسجيل المحادثات والرسائل التي ترد على وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة وتسجيل وتصوير ما يجري في الأماكن الخاصة أو عبر شبكات الاتصال أو المعلومات أو المواقع الإلكترونية وما يدون فيها وضبط المكاتبات والرسائل العادية أو الإلكترونية والمطبوعات والطرود والبرقيات بجميع أنواعها ويجوز تجديد الأمر المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة مدة أو مدًدا أخرى مماثلة."[109]

في 25 سبتمبر 2020، كشفت منظمة العفو الدولية في تقرير صادر عن مختبر الأمن الرقمي التابع لها عن تطورات جديدة بشأن استخدام النظام المصري لبرمجيات مراقبة وتجسس تستهدف النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. كانت منظمة العفو الدولية قد اكتشفت عينات من برمجية Fin Spy التي تُنتجها شركة Fin Fisher Gmbh الألمانية، وكشفت عن ارتباطها بمجموعة من المهاجمين التي عُرفت باسم "نايل فيش"، وهي المسؤولة عن أكبر هجمة تقنية منظّمة وغير مسبوقة استهدفت منظمات المجتمع المدني والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر. حيث يُشير التقرير إلى أن مجموعة نايل فيش قد استخدمت تحديثًا وهميًّا من برنامج فلاش أدوب لتنزيل برمجية Fin Spy الخبيثة لاستهداف أنظمة التشغيل العاملة بتوزيعات جنو/لينكس وماك أو إس، وميكروسوفت، ويندوز، وأندرويد.

وفي 21 سبتمبر، كشف موقع "المنصة" أحد المواقع الصحفية المصرية المستقلة، في تقرير مشترك مع مؤسسة Qurium عن استخدام معدات ساندفين Sandvine في مصر بهدف ممارسة حجب المواقع الإلكترونية واستخدام تقنية الفحص العميق للحزم في البنية التحتية لبعض مقدمي خدمات الإنترنت والاتصالات في مصر وهذه التقنية تُعطي لمقدمي خدمة الإنترنت القدرة على الحصول على معلومات عديدة حول سلوك المستخدمين بالإضافة إلى إمكانية منع الاتصال أو التلاعب به أو ممارسة المراقبة خاصة إن كان الاتصال غير مُعمّى. وقد بدأت الحكومة المصرية موجة موسعة لحجب المواقع منذ ٢٠١٧ وما تزال مستمرة، حيث بلغ عدد المواقع المحجوبة حتى عام 2020، 628 موقعًا بما فيها 116 موقعًا صحفيًّا وإعلاميًّا.[110]

في تونس، ومنذ سنة 2019، جرى عدد متزايد من الملاحقات القضائية للمدونين/ات ومستخدمي/ات فيسبوك فيما يتعلق بتعبيرهم السلمي على الإنترنت. وقد أُخضعوا للتحقيق أو وُجهت إليهم تهم أو أحيانًا، صدرت عليهم أحكام بتهم

[109] للمزيد حول مراقبة الإنترنت والاتصالات في مصر، يمكنكم زيارة: محمد طاهر، مصر: تاريخ طويل من مراقبة الإنترنت والاتصالات، مؤسسةAccess Now، 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، https://bit.ly/3bYS7d2

[110] محمد طاهر، مصر: تاريخ طويل من مراقبة الإنترنت والاتصالات، مؤسسة Access Now، 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، https://bit.ly/3bYS7d2

جنائية من ضمنها القذف، وإهانة مؤسسات الدولة والإساءة إلى الغير عن طريق شبكات الاتصالات. وقد نظرت منظمة العفو الدولية في حالات 40 مدونًا/ة ومديرًا/ة لصفحات على فيسبوك لديها أتباع كثر، وناشطًا/ة سياسيين/ات، ومدافعاً/ة عن حقوق الإنسان، ممّن استهدفتهم هذه الملاحقات القضائية. وتشير هذه الحالات إلى وجود اتجاه مقلق لتقديم أشخاص إلى المحاكمة بسبب تعبيرهم السلمي عن حقهم في حرية التعبير على الإنترنت.[111]

لم تؤدِ كل الحالات التي تمت دراستها إلى أحكام قضائية؛ ففي أربع من هذه الحالات تظل القضية في مرحلة التحقيق الأولي. وبالمثل لم ُيعتقل أو ُيحتجز جميع الأشخاص الذين جرت مقاضاتهم بموجب هذه التهم. وقد تضمنت تسع حالات فقط من أصل الـ 40 حالة التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية - إلقاء القبض على المتهمين واحتجازهم. واشتملت التدوينات على فيسبوك التي أدت إلى هذه الملاحقات القضائية على مزاعم الفساد، انتقاد سياسات الدولة، وأقوال ساخرة حول مسؤولين في الدولة، انتقاد سلوك الشرطة وأداء المسؤولين الحكوميين. ولم تشمل أي أقوال التي استعرضتها منظمة العفو الدولية أي تحريض علني من أجل العنف أو غيره من أشكال التعبير التي يمكن أن ترقى بصورة مشروعة إلى مستوى جرم جنائي معترف به.

ينص الفصل 86 من مجلة الاتصالات على أنه "يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وسنتين وبخطية من مئة إلى ألف دينار كل من يتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات". وقد اسُتخدم الفصل 86 لمقاضاة المدونين/ات على تعبيرهم السلمي على فيسبوك في 16 حالة من أصل الـ40 حالة التي استعرضتها منظمة العفو الدولية[112].

بعد 25 يوليو/ تموز 2021 هناك أمثلة عديدة على قمع الناشطين على الإنترنت لعل أهمها المحاكمات العسكرية للمدنيين على خلفية تدويناتٍ فيسبوكية، وأبرز مثال ما حدث لنائب الشعب ياسين العياري، الذي أجبر مرات على الوقوف أمام المحاكم العسكرية على خلفية تدويناته، حتى حكم عليه أخيرًا بالسجن وهو في فرنسا حيث يقيم هناك.

ارتكاب أمر موحش بحق رئيس الجمهورية هي تهمة تونسية جديدة ظهرت بعد 2011 وتكرست مع الرئيس قيس سعيد منذ 2020، فكل من يشتم الرئيس أو حتى يشير إليه أو يمس مشاريعه الكبرى، ومنها الاستشارة الوطنية الإلكترونية لتغيير نظام الحكم وهي استشارة أقرها الرئيس وتم نشرها والتصويت عليها من قبل المواطنين والمواطنات وكانت عبارة عن جملة من الأسئلة التي تخص الشأن القانوني والاجتماعي والاقتصادي للبلاد ، يُزج في السجن، مثلما حصل مع المواطن عمارة بن منصور؛ أستاذ بالتعليم الثانوي، وجد نفسه فجأة معتقلًا لـ 78 ساعة بهذه التهمة، إثر نشر تدوينة ساخرة عن أزمة الدقيق في تونس، ومشاركة بعض التدوينات المعارضة.[113]

في المقابل يتميز لبنان بهامش حرية أوسع بكثير من الدول المحيطة. رغم أن الدستور اللبناني مثله مثل الدستورين المصري والتونسي، يكفل حرية الرأي والمعتقد والحرية الشخصية[114]، كما أن لبنان ملتزم بالمواثيق الدولية التي تكفل هذه

[111] منظمة العفو الدولية تونس: ملاحقات قضائية جنائية بسبب التعبير على الإنترنت https://www.amnesty.org/ar/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/MDE3032862020ARABIC.pdf

[112] مجلة الاتصالات في تونس، مصدر سابق.

[113] كمال الرياحي، وداعًا حرية التعبير في تونس، رصيف 22، بتاريخ 20مارس 2022.

[114] تنص المادة 13 من الدستور اللبناني على أن "حرية الفرد بالتعبير عن آرائه شفويًا أو كتابيًا، وحرية الصحافة، وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات، مكفولة في الحدود التي يحددها القانون".

الحرية.[115] لا تزال مساحات التعبير عن الرأي على أرض الواقع أكبر بكثير بالمقارنة بكل من تونس ومصر كما أوضحنا في السابق.

وعلى الرغم من تفاوت نسبة وخطورة حالات الاعتقال بين لبنان والدول العربية المجاورة، فإن "الحرية على الإنترنت ترزح في لبنان تحت تهديدات قانونية ومجتمعية"[116] عدة. منذ "العام 2016 تزايدت حالات الاستدعاء والتوقيف باطّراد بناءً على تهم متعلقة بالخطاب على الإنترنت. وسجّلت منصّة "مُحال" في الأشهر التي أعقبت انتفاضة 17 تشرين/ أكتوبر استمرار استدعاء واعتقال الأشخاص بسبب خطابهم على الإنترنت".[117] كان النواب والشخصيات السياسية وأجهزتهم الأمنية أكثر من رفع الشكاوى ضد المواطنين. وقد برز عددٌ من التهم الجديدة ضد النشطاء الذين يُفترض أنهم انتقدوا الوضع المالي المتردّي والاقتصادي الذي تعيشه البلاد.[118] ومن بين التهم الجديدة كان المسّ بالمكانة المالية للدولة، بالإضافة إلى إهانة جواز السفر اللبناني.[119]وقد رُفعت شكاوى وصدرت استدعاءات للعديد من الناشطين معظمهم من الصحافيين والناشطين.[120]

ويتعرّض هؤلاء للتوقيف من قبل "مكتب النيابة العامة" و"مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية". أنشئ الأخير عام 2006، وتحوم حول وضعه القانوني الكثير من الشكوك ذلك أنه أنشئ من دون إجراء أي تعديل في هيكلية قوى الأمن الداخلي[121] ما يعني أنه لم ينشأ وفقًا للأصول القانونية. "تسمح السلطة المعطاة لهذا المكتب باختراق المساحات الرقمية وخرق حرية التعبير عبر الإنترنت"،[122]يتلقى هذا المكتب الشكاوى عبر النيابات العامة ليجري تحقيقاته، وتتمّ هذه الحالات بطريقة استنسابية بحيث لا تصدر بناءً على فهم قانوني لما يعنيه التشهير والقدح والذمّ خصوصًا أنها مصطلحات غير معرّفة وغير محددة في النص القانوني[123].

واصلت السلطات مطالبة الأشخاص الذين تم استدعاؤهم بالتوقيع على تعهّد خلال فترة الاستدعاء، من دون محاكمة أو قرار قضائي. والتعهد يكون عادةً بإزالة المنشور بعدم تكراره. وتُعتبر مثل هذه الاستدعاءات غير قانونية. ومن أبرز التهم "القدح والذم، الإساءة إلى رئيس الجمهورية، إثارة النعرات المذهبية، التعرض للجيش، إهانة القضاء، إهانة جواز السفر اللبناني، المسّ بالمكانة المالية للدولة[124]."ويستخدم "مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية" مجموعة من "التدابير القسريّة خلال عمليات الاحتجاز بما فيها: الضغط على الموقوفين للتوقيع على التعهدات، احتجازات تستمرّ لساعات وربما لأيام، حرمان الموقوفين من حقهم في الحصول على محامٍ".[125] وتجدر الإشارة إلى أنّ تدخّل القضاء العسكري في قضايا حرية الرأي والتعبير والصحافة تُعتبر من أبرز الانتهاكات، إذ تلاحق المحكمة العسكرية أحيانًا صحافيين، الذين يشير قانون المطبوعات إلى وجوب محاكمتهم أمام محكمة المطبوعات[126]، ومدنيين وناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي في

---

[115] ينص الدستور اللبناني في الجزء الأول، لأحكام الأساسية، الديباجة، ب) على أن لبنان "عضو مؤسس ونشط في الأمم المتحدة، وهو يلتزم بعهوده وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى الحكومة أن تؤسس هذه المبادئ في جميع المجالات والمناطق من دون استثناء".

[116] "محال"، مرصد حرية التعبير، https://muhal.org/ar/about

[117] عمر داعوق، "السلطة تكمّم أفواه منتقدي الأزمة الاقتصادية في لبنان"، https://bit.ly/3zSqvQK، SMEX، 27/ 8/ 2021

[118] المرجع السابق.

[119] سنة على انتفاضة 17 تشرين الأول في لبنان: حالات الاستدعاء والتوقيف بسبب التعبير على الويب، منصة "محال"، 30/ 10/ 2020، https://bit.ly/3uy7qiA

[120] المرجع السابق.

[121] غيدة فرنجية، "مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية: رقابة غير منظمة على المساحات الإلكترونية"، "المفكرة القانونية"، 2013/12/3، https://bit.ly/3N8t43N

[122] ألكسي توما وميرا زغبور، مرجع سابق.

[123] ألكسي توما وميرا زغبور، مرجع سابق.

[124] عمر داعوق، مرجع سابق

[125] ألكسي توما وميرا زغبور، مرجع سابق.

[126] منذ العام 1971 لم يعد القضاء العسكري مختصًّا لملاحقة ومحاكمة جرائم النشر التي تتم بواسطة المطبوعات الصحافية، انتقل اختصاص الملاحقة والحكم بها إلى محكمة المطبوعات. https://maharatfoundation.org/armyjudge

"تخبّط واضح في ممارسة القضاء العسكري لصلاحياته تجاه قضايا النشر والرأي والتعبير خلافًا لأحكام القانون"[127] وتحديدًا المادة 157 من قانون القضاء العسكري.

الملاحظة الغريبة أننا يمكن أن نرى بالمقارنة بين الثلاث حالات أن التشريعات المصرية هي الأكثر تقدمًا ورغم ذلك تشهد الحالة المصرية مقارنة بالتونسية واللبنانية قمعًا أكبر في هذا المجال، وهو ما يشير بوضوح إلى مفهوم دولة القانون في دولنا، إذ لا تعد جودة القوانين المعيار الأساسي، بل تطبيقها وبالأخص كيفية تطبيقها، فالقدرة على التحايل والتلاعب بالقوانين في منطقتنا لا تتخطى تجاوز القوانين إلى أن نما تصل إلى استخدامها بتفسيرات خاصة بشكل عكسي.

لكن ليست الدول هي المصدر الوحيد لقمع الحريات على الفضاء الإلكتروني، فازدواجية المعايير الخاصة بالمنصات نفسها وانحيازها تمثلان مصدر قمع آخر، كما أشرنا في مقدمة هذا الفصل. وتشهد الدول الثلاث تضييقات من هذه المنصات على حرية الرأي والتعبير، وهو ما ستتم مناقشته في الصفحات الآتية.

المنصات تسحب من مساحات الحرية والحركة

على مدى السنوات الماضية، طورت شركات التواصل الاجتماعي مئات القواعد لإدارة المحتوى، منها ما هو مُعلن على صفحات المعايير المُجتمعية، ومنها ما هو مخفي يظهر فقط عبر تسريبه إلى الإعلام. ويُطرح هنا التساؤل حول مدى جدية المنصات الرقمية في احترامها "لحرية التعبير" كما تزعم فالكثير من الناشطين الرقميين في مصر أصبحوا يتحدثون عن التضييق الذي تقوم به هذه المنصات نفسها على المحتوى الذي يقدمونه أو يكتبونه، إما من خلال تساهلها في التعامل مع طلبات الإيقاف للصفحات أو الحسابات الشخصية والتي على إثرها تعرض الكثير منهم لإيقاف حساباتهم الشخصية أو صفحات كانوا يديرونها، كما قام تويتر بحذف مئات الحسابات للناشطين السياسيين في مصر خلال الأعوام من 2018 وحتى 2021.

وفقًا لمروة فطفطة من منظمة "Access Now" المهتمة بالحريات الرقمية في المنطقة العربية، فإن واحدة من النقاط المهمة في موضوع هيكلية فيسبوك أنها غير معروفة. ولذا، ففي أحيان كثيرة، لا نعرف مع من نتواصل من الشركة، عدا أنهم يتغيرون بشكل دوري. على سبيل المثال، لفيس بوك فريق إقليمي في الإمارات، وفريق إدارة المحتوى، وهو المسؤول عن تطوير سياسات الإدارة والمعايير المجتمعية لكل اللغات، موزّع في أنحاء العالم، لكن لا نعرف مدى التداخل بين الفريقين. فعادة يتواصل معنا فريق إدارة المحتوى لمراجعة سياسات معينة، ويكون الشخص المسؤول عن المنطقة العربية موجودًا في الإيميل، فهنالك بعض من التنسيق. أمّا المكتب الإقليمي فيتواصل معنا لترتيب اجتماعات مؤسسات المجتمع المدني لكن ليس هنالك شفافية توضح دورة حياة تطوير السياسات من بداية الفكرة للتطبيق، من أي فريق تبدأ هذه السياسة، ومن يستشيرون، ومتى يتدخل الفريق العربي[128].

حسب فيسبوك مثلًا، يشمل خطاب الكراهية الآتي: "لا يُسمح بالمحتوى الذي يهاجم الأشخاص على أساس عرقهم الفعلي، أو المتصور، أو السلالة، أو الأصل القومي، أو الديانة، أو الجنس، أو النوع، أو الهوية الجنسية، أو التوجّه الجنسي، أو الإعاقة، أو المرض.." ولكننا في الوقت ذاته نسمح بالتعبيرات التي تُنشر على سبيل الدعابة أو السخرية والتي قد يعتبرها البعض تهديدًا أو هجومًا. ويتضمّن هذا المحتوى الذي قد يعتبره العديد من الأشخاص مفتقدًا ذوق النكات أو الأعمال الكوميدية القصيرة أو كلمات الأغاني الشعبية، وما إلى ذلك".[129] انّ التعريف الذي قدّمته شركة فيسبوك

---

[127] صلاحيات القضاء العسكري في قضايا النشر والرأي والتعبير"، "مهارات نيوز"، 14/ 3/ 2019، https://maharatfoundation.org/armyjudge

[128] ريم المصري، سياسات فيسبوك وتويتر ومؤسسات المجتمع المدني: محاولات للاختراق، موقع حبر، 2 يونيو/حزيران 2021، https://bit.ly/3P5ANBd

[129] وليد الماجري دليل المواطن الصحفي من أجل محتوى بديل لمواجهة خطاب الكراهية والتطرف العنيف، المعهد العربي لحقوق الإنسان مارس 2022.

لخطاب الكراهية ينطوي على كثير من التناقض، حيث لم يحدّد معيارًا أو منهجية صارمة للتفريق بين التعبيرات الساخرة (لا يعتبرها فيسبوك خطاب كراهية) وبين التعبيرات الجدّية أو المستترة (يعتبرها فيسبوك خطاب كراهية).[130] فتحت هذه الضبابية المجال لحجب جزء من المحتوى المنشور على شبكة فيس بوك بعلّة أنّه يندرج ضمن خانة خطاب الكراهية في حين أنّه لم يكن سوى تعبيرٍ عن الرأي أو فضحٍ للانتهاكات التي يمارسها جيش الاحتلال الصهيوني مثلًا تجاه الشعب الفلسطيني، مقابل التغاضي عن محتويات أخرى تنضح كراهية وتمييزًا. مثل ما حصل في الحرب الروسية الأوكرانية عندما سمح فايسبوك "مؤقتًا بأشكال من التعبير السياسي تنتهك في العادة قواعده المتعلقة بالخطاب العنيف مثل الموت للغزاة الروس، مع مواصلة عدم السماح بالدعوات التي تدعو للعنف ضد مدنيين روس"، بحسب المسؤول عن الاتصالات في "ميتا"، الشركة الأم لفايسبوك، آندي ستون،[131] بينما في الحقيقة كذلك كانت هناك دعوات كراهية للمدنيين الروس أنفسهم.

في مصر، كذلك تسري نفس القواعد والسياسات على فيس بوك وتويتر من ناحية حماية الأفكار المختلفة، وحماية الأقليات وحماية الحريات، وتعددية الرأي والحد من خطاب الكراهية. ولكن من المهم هنا الإشارة إلى أن هذه القواعد يتم خرقها في بعض الأحيان وهذا نتاج حالة الضبابية في التعامل مع خطابات الكراهية، ففي بعض الأحيان يحظر فيس بوك أو تويتر أحد المستخدمين/ات لأسباب غير واضحة وفي بعض الأحيان نجد تركهم لحسابات ومستخدمين ينشرون مقاطع عنيفة (مثلما حدث في حوادث القتل، مثل حادث الإسماعيلية وحادث طالبة المنصورة).[132]

أما في تونس، بتاريخ 31 مايو/أيار 2016، فقد وافقت شركات فيس بوك وجوجل ومايكروسوفت وتويتر على مدونة ضبط السلوك التابعة للاتحاد الأوروبي، وقدمت هذه الشركات تعاريفها الخاصة لما اعتبرته خطابًا مفعمًا بالكراهية على منصاتها. وتعتبر منصّات التواصل الاجتماعي "مزرعة" خصبة لإنتاج ونشر وتداول خطاب الكراهية والتحريض على العنف. ويستفيد روّاد هذه المنصّات من انعدام العقاب أو الإفلات منه في أغلب الأحيان من أجل نشر محتوى يحتوي على التحريض والكراهية والدعوة إلى العنف.

وتشارك شركة فيسبوك مقاييس خرق القواعد المتعلقة بالعنف كجزء من تقريرها الفصلي عن تطبيق معايير المجتمع. وتشمل المجالات: التنمر والمضايقة والكلام الذي يحض على الكراهية والسباب والمحتوى العنيف، وغير ذلك.

وتم رصد العشرات من الكلمات التي يعتبرها فيس بوك تحريضية، وتم تسجيل أكثر من 130 إيقافًا لصفحات شخصية وعامة خلال أيلول/سبتمبر 2019 لمجرد ورود هذه الكلمات فيها، ورغم أن الناشطين استخدموا طرقًا لحل المشكلة فإنها فشلت، كاستخدام "ش ه ي د" بدلًا من كلمة "شهيد[133]".

وقد سُرّبت سابقًا من "فيس بوك" "لائحة للأفراد الخطرين والمنظمات الخطرة" تبيّن منها أن "الشركة تصنّف أكثر المنظمات والأشخاص من الشرق الأوسط وجنوب آسيا في لائحتها على أنهم إرهابيون"، من بينها منظمات فلسطينية ولبنانية تملك حيثية شعبية كبيرة، بل ومعظمها يمتلك شرعية قانونية وسياسية واجتماعية. ويتشارك مستخدمو تلك المنصات في لبنان مع غيرهم من المستخدمين مع مظاهر التضييق والتمييز للعديد من معايير وخوارزميات "فيس بوك" و"تويتر" وغيرها. تقول موظفة سابقة في "فيس بوك" عملَت على تعديل المحتوى العربي حتى عام 2017، "إذا نشرتَ عن

---

[130] وليد الماجري دليل المواطن الصحفي، مصدر سابق.

[131] فايسبوك: "خطاب الكراهية" مسموح ضد روسيا، "الأخبار"، 11/ 3/ 2022، https://al-akhbar.com/Media_Tv/332548

[132] للمزيد حول هذه الحوادث يمكنكم مراجعة بوابة الشروق: https://www.shorouknews.com/accidents

[133] موقع الجزيرة ولو بكلمة أو صورة المقاومة الفلسطينية ممنوعة على فيسبوك 5 أكتوبر/تشرين 2019 https://bit.ly/3IkfnhA

نشـاط متشـدّد من دون إدانة ما يجري بوضـوح، فإننا نتعامل معك كأنك تدعم هذا النشـاط".[134] في تتبّع لعددٍ من المنشورات التي تناولت محتوًى يستخدم مصطلحات أو مضمونًا تصنّفها خوارزميات "فيس بوك" على أنها تدعم "الإرهاب أو تنشـر الكراهية"، تبيّن أن هناك تفاوتًا في التعامل معها، فبعض تلك المنشـورات تمّت بالفعل إزالتها وصـولًا إلى إغلاق الحساب نهائيًّا، والبعض الآخر تمّ الإبقاء عليه في الفضاء العامّ، ما يرجّح أنّ "فيس بوك" يعمد إلى تصنيف الحسابات، تماشيًا مع ما كشفت عنه الموظفة السابقة، وفقًا لمستوى إدانة أو دعم المنشور أو الحساب نفسه.

وفي الوقت نفسه، يسمح "فيس بوك" بتقديم شكوى في حال تعرض الحساب لإنذار، وهو في بعض الأحيان يتفاعل مع الشكوى عبر إعادة المنشور المحذوف. ومع ذلك، ليست آلية القرار وأسبابها واضحة، فما هي المعايير التي تجعل الشركة تتراجع عن قرار يتعلق بإزالة محتوى أو إغلاق حساب بينما تبقي على قرارها في ما يتعلق بمنشور أو حساب آخر؟

ولعلّ أحداث حيّ الشـيخ جرّاح في القدس والحرب على غزة العام الماضي، 2021، أحدث مثال عربي عن "كيفية قيام عملاق وسـائل التواصـل الاجتماعي بإسـكات الخطاب السـياسي في المنطقة"[135] وانحياز معايير مواقع التواصـل الاجتماعي لصـالح الصـهاينة والمتعاونين والمطبّعين معهم. فبينما استعر العدوان على غزة، أزال تطبيق "إنستجرام"، التابع لشركة "فيس بوك"، هاشـتاج #الأقصى_ اعتذرت "فيس بوك" لاحقًا، موضـحةً أنّ "خوارزمياتها أخطأت بين ثالث أقدس موقع في الإسلام وجماعة كتائب شهداء الأقصى."،[136] التابعة لحركة "فتح". وتأكيدًا لانحياز المعايير وانعدام موضوعيّتها، نعيد الإشارة إلى اللائحة التي كانت قد سُرّبت سابقًا من "فيس بوك" عن الأفراد والمنظمات الذين يصـنفهم "فيس بوك" على أنهم إرهابيون، وحديث الموظفة السـابقة حول انتقائية المعايير. وقد حذف "فيس بوك" أيضًـا حسـابات العشـرات من الصحفيين والناشطين الفلسطينيين، وعددًا هائلًا من الكلمات باللغة العربية التي تُعد اللغة الثالثة من حيث الاستخدام على فيسبوك في العالم"،[137] ما دفع الكثير من ناطقي العربية إلى التحايل على خوارزميات "فيس بوك" عبر اعتماد الحرف العربي القديم غير المنقوط.

لم تكن تلك الحادثة الأولى، فقد أصـدر "فيس بوك" سـابقًا اعتذاراتٍ مماثلة بعد إزالة حسـابات أو منشـورات لم تكن متوافقة مع سـياسـته ومعاييره. وقد وثّقت تقارير "تعاون شـبكات التواصـل الاجتماعي مع حكومة الاحتلال الإسـرائيلي للحد من انتشـار المحتوى الفلسـطيني"،[138] مع الإشـارة إلى أن "إسـرائيل هي الدولة الوحيدة في الشـرق الأوسـط التي يدير فيها فيس بوك مكتبًا وطنيًّا".[139] وبينما "تُعتبر الإعلانات مصـدرًا مربحًا لـــ"فيس بوك" في إسـرائيل، فإنّ "أجهزة الأمن الإسـرائيلية تراقب "فيسـبوك" وتمطرها بآلاف طلبات حذف الحسـابات والمنشـورات الفلسـطينية"[140]، وقد "أعلنت وزارة القضـاء الإسـرائيلي أن فيس بوك اسـتجاب عام 2017 لقرابة 85% من طلبات إسـرائيل"[141] المتعلقة بالمحتوى الفلسـطيني. وكانت مؤسسـة "إمباكت الدولية لسياسات حقوق الإنسان" في لندن، اتهمت إسـرائيل بـــ"توظيف علاقاتها مع شـركة فيسبوك لمحاربة المحتوى الفلسطيني في الفضاء الإلكتروني الأزرق".[142]

---

[134] Isabel Debre, Fares Akram, "Facebook Language's gaps weaken screening of hate, terrorism", Associated Press, 26 October 2021, https://apnews.com/article/the-facebook-papers-language-moderation-problems-392cb2d065f81980713f37384d07e61f

[135] Ibid.

[136] bid.

[137] "شبكات التواصل لا جتماعي تحاصر المحتوى الفلسطيني وتروّج للتطبيع"، TRT عربي، 1/ 1/ 2021، https://bit.ly/3n0d3Cv

[138] Isabel Debre, Fares Akram

[139] Isabel Debre, Fares Akram

[140] عبد قطايا، "شركة فيس بوك تتعامى عن المحتوى"، مرجع سابق.

[141] "شبكات التواصل لا جتماعي تحاصر المحتوى الفلسطيني"، مرجع سابق.

[142] "شبكات التواصل لا جتماعي تحاصر المحتوى الفلسطيني"، مرجع سابق.

وبالطبع، لا يقتصر الأمر على فلسطين، إذ كانت سياسات "فيس بوك" وخوارزمياتها حذفت أيضًا على سبيل المثال الكثير من مواد الأرشيف حول الحرب في سوريا. ويتزامن ذلك مع تسريب الموظفة السابقة في "فيس بوك" فرانسيس هوجن عام 2021 وثائق "أوراق فيس بوك"[143] Facebook Papers اعتبرت فيها أن "فيس بوك" "يفضّل الأرباح على سلامة المستخدمين/ات[144] ما يُظهر أن "المشاكل أكثر منهجية بكثير من مجرد بعض الأخطاء البسيطة".[145] ويأتي ذلك بعد ثلاث سنوات على فضيحة "كامبردج أناليتيكا" الشهيرة للاستشارات السياسية[146] والتي حصلت بطريقة غير مشروعة على بيانات شخصية لملايين مستخدمي "فيس بوك".

ولا يقتصر الأمر على "فيسبوك"، و"إنستجرام" التابعة له، فمنصة "تويتر" بدورها تنحاز إلى الاحتلال الإسرائيلي في حالاتٍ كثيرة، منها على سبيل المثال الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والحروب المتتالية على غزة. وفي هذا الإطار، حذفت المنصّة عشرات المنشورات والوسوم التي تتناول أو توثّق الاعتداءات الإسرائيلية وفرضت رقابة عليها، بالإضافة إلى حذفها حسابات تصنّفها "إرهابية"، في ما يُظهر ازدواجيةً في المعايير وتماشيًا مع سياسات مالكي المنصات. ويتعرض "تويتر" في حالاتٍ كثيرة لهجومٍ واتهامات بازدواجية المعايير خصوصًا تلك المتعلقة بأحداث سياسية أو بشخصيات عامة أو نزاعات وحروب.

المنصات كسلاح مضاد

وقد التفتت السلطات في دولنا إلى هذا السلاح فعمدت إلى استخدامه كأداة مضادة للحراكات المجتمعية أو الحركات الاجتماعية عبر استخدامه كمساحة للتشويه والتحريض على معارضيها. في المشهد المصري دائمًا ما يعبر النظام عن وجهة نظره السلبية تجاه الإنترنت والشبكات الاجتماعية، وتتفق معه الأجهزة الأمنية في وجهة النظر ذاتها وتطبقها. هذا العداء أصلًا هو عداء متصل بتخوف السلطة من المعلومات والمعرفة والاتصال، وما يمكن أن ينتج منهم من تَجمّع الأفراد في تنظيمات قادرة على الدفاع عن مصالحهم ضد ممارسات سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية من الدولة، أو تشكيل وعي جمعي نابع من معرفة مشتركة وأنتجه اتصال بشري حُر عبر الإنترنت دون ضغوط من عين تُراقب أو سلطة تضع شروطًا للسلوك المنضبط.

ما يزال النظام يسعى إلى خلق وجهة نظر للرأي العام تبدو معتمدة بشكل أساسي على "دوامة الصمت"، في سعيه لإحكام السيطرة على الإعلام التقليدي، كأهم وسيلة اتصال جماهيرية، لتتخذ نفس مواقفه وتخدم مصالحه، حيث تبدأ مجموعات مختلفة من الإعلام بترديد نفس الخطاب بنفس المعنى لفترات طويلة إلى أن يصبح خطابًا سائدًا، فينعكس ذلك على الأفراد المُتلقين الذين يرددون نفس وجهة النظر بحثًا عن توافق مجتمعي، أو يمارسون على أقل تقديرٍ نوعًا من الصمت، بحيث لا يكونون في مواجهة السائد، فيواجهوا الملاحقات الأمنية أو الاتهامات بالخيانة ومحاولات تدمير الوطن. ويبدو أن النظام يحاول استخدام نفس الأسلوب مع الإنترنت، بدءًا من استخدام اللجان الإلكترونية، لإغراق وسائل التواصل عن طريق هذه اللجان بمحتوى دعائي للنظام أو معلومات مضللة، وصولًا إلى إعلان رأس النظام في عدة أحاديث مختلفة السياق عن إمكانية توجيه الرأي العام على الإنترنت والشبكات الاجتماعية، مرورًا بالتسريبات والآراء والممارسات من قبل الأجهزة الأمنية بخصوص برمجيات التجسس على مستخدمي الشبكات الاجتماعية والمراقبة الجماعية.[147]

---

[143] يمكن الاطلاع على الأوراق عبر الرابط الآتي: https://apnews.com/hub/the-facebook-papers

[144] عبد قطايا، "فضائح فيسبوك المتتالية: تفضيل الربح المادي على سلامة المستخدمين/ات"، https://bit.ly/3y5ZqIs، SMEX، 10/ 10/ 2021

[145] Isabel Debre, Fares Akram

[146] عملت الشركة مع الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2016.

[147] محمد الطاهر، من سجون "البانوبتيكون" إلى تقنيات المراقبة الجماعية، مدى مصر، 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، https://bit.ly/3P746TV

من المهم الإشارة إلى أنه في مصر يعود استخدام "اللجان الإلكترونية" لمحاولات التأثير على الرأي العام الموجود على وسائل التواصل الاجتماعي، بشتى الأشكال، منذ بداية ظهور جمال مبارك على الساحة السياسية في مصر في الأعوام من 2007 وحتى قيام الثورة في 2011. فقد شـرع النظام آنذاك متمثلًا في الحزب الوطني وأماناته المختلفة في اسـتغلال مواقع التواصـل الاجتماعي (تحديدًا فيس بوك لما كان له من انتشـار أوسـع من تويتر) من أجل الترويج لترشـح جمال مبارك للانتخابات الرئاسية والترويج للسياسات التي يتبناها الحزب وخطابه.

ولم ينتهِ الأمر بقيام الثورة والإطاحة بنظام مبارك، فأثناء السـنوات الأولى من الثورة، تم اسـتغلال وسـائل التواصـل الاجتماعي من فيس بوك وتويتر من أجل الدفع بآراء محددة أو أطاريح محددة حول الأحداث الجارية، فقام الإخوان المسـلمون كقوى سـياسـية مؤثرة - قبل وصـولهم إلى السـلطة في 2012 - باسـتخدام هذه الوسـائل من أجل الترويج لمشـروعهم بشـكل كبير حتى وإن اضـطرهم الأمر إلى مهاجمة المخالفين للرأي ونشـر أكاذيب وشـائعات حولهم مسـتغلين قدرتهم المادية والبشرية على الحشد من أجل ذلك من خلال التواصل الاجتماعي.[148] لم يختلف أيضًا النظام الحاكم هذه الفترة متمثلًا في المجلس العسـكري (حتى قدوم الإخوان المسـلمين للحكم بشـمل رسـمي) فيما يتعلق باسـتغلاله لوسـائل التواصـل الاجتماعي من أجل الترويج لنظرياته المختلفة حول الأحداث ومحاولة التأثير على الرأي العام. اسـتمر هذا كما أشرنا سابقًا مع النظام الحالي الحاكم منذ 2013، والذي أولى لوسائل التواصل الاجتماعي أهمية كبيرة وحشد من أجلها مصادر كثيرة لتمويل "اللجان الإلكترونية" المختلفة.[149]

في تونس، تم اسـتعمال صـفحات المواقع الاجتماعية خاصـة خلال فترات الحملات الانتخابية لتشـويه المخالفين، ونشـر ثقافة التطرّف العنيف، وأنفقت الأحزاب التونسـية والمترشـحين لمواقع القرار في انتخابات ديمقراطية كل الوسـائل غير الديمقراطية وغير الأخلاقية لتصـفية الخصـوم وخلق مناخات من الشـحن والعنف والكراهية، وتتواصـل هذه الحملات المسيئة والعنيفة ضد الخصوم والمختلفين حتى بعد انتهاء الحملات الانتخابية. كما تحولت الحملات المنهجة إلى ضرب الخصـوم من قبل الصـفحات مدفوعة الأجر والتي تقف خلفها جيوش إلكترونية، إلى نموذج للتعامل بين كثير من المستخدمين والمواطنين ممّا رفّع من منسوب العنف وهو خطر قد يحوّل الديمقراطية الناشئة إلى ديمقراطية شكلية.[150]

إذ انتشرت صـفحات ممولة sponsorisées بأسماء المرشحين والمرشحات للانتخابات، خاصة أصحاب رؤوس الأموال مثل رجال ونسـاء الأعمال: سـليم الرياحي ونبيل القروي وسـلمى اللومي وكانت تمدح وتمجد إنجازات لفائدة هؤلاء المرشحين وتتهكم على بقية المرشحين وتعمل على تشويههم وتنشر أخبارا زائفة لتحقيق هذا الغرض.

وما زال إلى اليوم يثير "الذباب الإلكتروني "الجدل حول الصفحات الاجتماعية التي تستخدمها أطراف سياسية للنيل من خصومها عبر بث الشائعات لتشويه الأطراف المعارضة أو التأثير في الرأي العام ضد طرف او حادثة معينة.

وخلال اجتماع للاتحاد العام التونسيـ للشـغل صـرح الأمين العام للاتحاد أنه بعد الثورة قام الذباب الأزرق (الخاص بحركة النهضة) بشيطنة الاتحاد واليوم هناك ذباب آخر يُشيطن المنظمة، في إشارة إلى أطراف داخل الحكومة التونسية.[151]

وقبل 25 يوليو/ تموز2021 انتشـرت صـفحات على موقع فيسـبوك سـاهمت في حفز الجماهير لقبول تجميد عمل البرلمان وتعليق العمل بالدستور وهناك من اعتبر أن للفيسبوك ولهذه الصفحات دورًا كبيرًا في تهيئة الرأي العام في تونس لما بعد

[148] للمزيد حول هذا الأمر، يمكنكم مراجعة: سقوط أولى كتائب "تقفيل الإنترنت".. ماذا تعرف عن "سبوبة" اللجان الإلكترونية في مصر؟ ساسة بوست، 7 نوفمبر 2016، https://bit.ly/3SYsXfm

[149] نفس المرجع.

[150] ناجي البغوري، مصدر سابق.

[151] موقع روسيا اليوم، الذباب الملون جيوش إلكترونية على مواقع التواصل تثير الجدل في تونس https://bit.ly/3Arpttk

25 يوليو/ تموز وقبول كل قرارات الرئيس قيس سعيد، فقد تم إنشاء صفحات فيسبوك للمشاركة في حملات منظمة تدعو إلى حل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب. ويبدو أن صفحات فيسبوك التي تدار من أشخاص غير معروفين كانت أدوات تعبئة مفيدة لصالح سعيد.

ورُصدت عينات من الهاشتاجات التي استخدمت في الحملة المنظمة، منها: "كلنا قيس سعيد، وأنصار قيس سعيد "الشعب يريد"، و#Nous_sommes_tous_Qais_Saeed كلنا قيس سعيد، ولا للحوار نعم للمحاسبة.[152] هناك من اعتبر أن حراك الفيس بوك لم يكن بريئًا، بل موجهًا، ولصالح إجراءات سعيد، لتقديم الأخير على أنه شخصية "شفافة" و"نظيفة"، مقابل تشويه خصومه، والبرلمان والحكومة، ليكون ما جرى أكثر من مجرد رد بسيط على الغضب الشعبي العفوي.

وفي لبنان، لم يكن المواطنون والمحتجّون وحدهم من استطاع توظيف وسائل التواصل الاجتماعي والفضاء الرقمي لصالحهم ولصالح تحركاتهم بهدف الحشد والتعبئة لها وتنظيمها خلال 17 تشرين/ أكتوبر وما بعدها، إذ اعتمدتها السلطة أيضًا أداةً مضادةً لتلك التحركات وتمكنت من توظيفها لصالحها. من مظاهر ذلك التوظيف استخدام العديد من الحسابات الوهمية الداعمة لرواية السلطة والمروّجة لها حول الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي، ونشر المعلومات الكاذبة والمضللة خلال التحركات كذلك، عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعبر تطبيق واتس آب. وتمكنت أيضًا في الكثير من الأحيان إلى اعتمادها أداةً لقمع التظاهرات عبر مجموعات معينة تمّ توظيفها لهذه الغاية.

ولعدد كبير من وسائل الإعلام التقليدية وفضائها الرقمي كذلك دور في ذلك، فتلك الوسائل تشكل شبكةً أساسيةً من شبكات النظام. وقد دافعت تلك، بشراسة، عن المصالح الاقتصادية لطبقة رجال المال والأعمال والمحتكرين وكبار التجّار والمستوردين والسياسيين المسبّبين للأزمة والمستفيدين منها، وعمدت إلى الترويج لأخبار كاذبة وحجب المعلومات والتضليل والترويج لرواية النظام حول الأزمة. كما تبنّى عددٌ من تلك الوسائل التحرّكات، وأصبح ناطقًا باسم المعارضة، وتمكّن من تسليط الضوء على التحركات التي تخدمه في الشارع والتعمية على أخرى تضرّه. أبرز الأمثلة هنا تلفزيون "إم تي في". تبنّى الأخير الانتفاضة وخصّص مساحة من برامجه لها وصار يروّج لوسومٍ حولها، متناسيًا أنّ رئيس مجلس إدارته، ميشال المرّ، مدان بقضية الإنترنت غير الشرعي وهدر وسرقة المال العامّ وصادر ضده حكم.[153]

وفي هذا الإطار أيضًا نشطت بعض القوى السياسية والأحزاب لمحاولة السيطرة على الشارع واستغلال التحركات لصالحها. وقد استخدمت تلك الجهات الفضاء الإلكتروني بشكل واسع عبر مواقعها الإلكترونية وصفحاتها على منصات التواصل الاجتماعي (وعلى رأسها فيسبوك وتويتر) واستحداث صفحات جديدة لمواكبة الأحداث وعرض مطالب تواكب تطلعات الشارع وتعلن من خلالها عن خطواتها "التصعيدية". وكان لتطبيق واتس آب دور أيضًا في إدارة التحركات في الشارع، إذ نشطت بعيد 17 تشرين/ أكتوبر مئات المجموعات عبر التطبيق سواء تلك التابعة للمتظاهرين أو للأحزاب. وكانت بعض الجهات الحزبية تعمد إلى التنسيق عبر التطبيق لقطع الطرقات لأسباب سياسية بحتة، كما كانت هناك تحركات لجهات أمنية وعسكرية، بحسب معلومات. ولم يقتصر الأمر على التنسيق، إذ كثرت الأخبار المغلوطة التي انتشرت عبر رسائل الواتس آب. وكما ذكرنا سابقًا استخدمت جهات حزبية تطبيق "كلوب هاوس" في الفترة اللاحقة من أجل الترويج لأجندات سياسية. وبُعيد انطلاق تظاهرات 17 تشرين/ أكتوبر، تفشى وباء كورونا. وقد شكّل الأخير أيضًا مساحةً للقمع، فبحجّته تمكنت السلطة من السيطرة بشكل جزئي على حركة الشارع عبر إجراءات الحدّ من التنقل والحركة. وقد شكّل

[152] موقع عربي 21، تقرير: حملة موجهة في فيسبوك سبقت انقلاب سعيد بتونس https://bit.ly/3yk5HPu

[153] "تغريم ميشال المر، و"Studio vision" أكثر من مليارَي ليرة"، جريدة "الأخبار"، 19/ 5/ 2021، https://al-akhbar.com/Community/306302

الفضـاء الرقمي إلى حدّ كبير أداةً لذلك، إذ تحدّدت حركة المواطنين عبر تطبيق أخذ الإذن المسـبق للخروج، الأمر الذي أثّر بشكل كبير على العمّال المياومين والمتعاقدين وغيرهم.

وكان الفضاء الرقمي، وتحديدًا وسائل التواصل الاجتماعي، أداةً بالغة الأهمية خلال الانتخابات النيابية الأخيرة في لبنان. خلال انتخابات 2018، وبســبب غياب الأحكام التي تتناول على وجه التحديد الحملات والخطابات المتعلقة بالانتخابات على قنوات التواصل الاجتماعي في قانون الانتخاب الصادر عام 2017، بدا صعبًا حينها "التمييز بين الإعلان والمحتوى فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي".[154] وعلى الرغم من تزايد اعتماد المرشحين خلال انتخابات 2022 على الفضاء الرقمي بالمقارنة مع المرة السابقة، بقي الوضع القانوني على حاله. وقد انتشرت كذلك العديد من التطبيقات الإلكترونية الخاصة والمواقع الإلكترونية، وصار بإمكان أي مرشح أن ينشر فيديوهات دعائية تتطلّب مالًا تجاوز في أحيان كثيرة سقف الإنفاق الانتخابي، ما خلق انعدامًا في تكافؤ الفرص بين المرشحين.

الجزء الرابع: التفاعل والتأثير بين الإلكتروني والواقعي

من أهم هذه القضـايا والأكثر ارتباطًا بوضـعية الفضـاء الإلكتروني قضـية حرية الرأي والتعبير، فهل يمكننا القول إنّ هذه المنصات كانت مساحة عادلة للرأي والتعبير ومنفذًا للمقهورين للتعبير عن أنفسهم ولو إلى حدود، أم أن قمع السلطات ومعايير المنصات قد أزاحت عنها هذه الخاصية؟

ونحاول في هذا الجزء من خلال الدول الثلاث محل الدراســة التعرف إلى مدى قدرة المجموعات المدافعة عن حقوق الإنسان، على نشر وتطوير المعرفة بها على مستوى المواطنين، وعلى مستوى المدافعين أنفسهم، في ظل تشابك ذلك مع إشكاليات مثل: الحرية الرقمية والأمان الرقمي، وأثر ذلك على القضايا التي تعيشها المنطقة، عبر المساحات المختلفة التي يتيحها هذا الفضاء.

مساحات للحرية

في مصـر، سـاهم الفضـاء الرقمي في تعزيز وضـعية حرية الرأي والتعبير في آخر فترة حكم مبارك وصـولًا إلى الثورة وما يسمى بالانفتاح التالي لثورة يناير 2011، وعلى الرغم من أنه وفقًا للدستور المصري لعام 2014 كما سبقت الإشارة، نصت المادة 65 منه على أن حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه قولًا، أو كتابة، أو تصويرًا، أو غير ذلك من وسائل النشر.

إلا أننا نلاحظ أنه كذلك ســاهم في وضــع المزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير وليس ذلك فقط من خلال المراقبة الجماعية التي يمارسـها النظام المصـري على المواطنين من خلال الوسـائل المختلفة عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي، إنما أيضًــا من خلال اســتخدام التعبئة والتجييش من أجل آراء كثيرًا ما تكون متطرفة وتدعو إلى العنف بدلًا من نبذه وربما يتجلى هذا في حالات مختلفة، نذكر منها القضـايا المرتبطة بحريات النسـاء وتواجدهن في الفضـاءات العامة أو القضـايا المتعلقة بحرية الاعتقاد، حيث دائمًا ما يأخذ النقاش عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي اتجاهات مختلفة تأخذ النقاشـات إلى اتهامات بالتخوين والتكفير وشـن حملات كراهية على نطاق واسـع وقد تصـل في بعض الأحيان إلى الوصـول إلى إقامة دعاوى قضائية.

---

154 SMEX, LADE =، "تقرير مراقبة حسابات المرشحين على وسائل التواصل لا جتماعي"، https://transparency-lebanon.org/Uploads/Library/229/download/72a7cd3d-feb7-4d70-b873-d6ace3937180_229.pdf

ليس ذلك فقط، بل إنه وفقًا لبيان صادر عن منظمة العفو الدولية عام 2018، فإن السلطات المصرية أصدرت تشريعًا يسمح بالرقابة الجماعية على منصات الأخبار المستقلة، وصفحات تعود إلى جماعات حقوق الإنسان. ومنذ إبريل/ نيسان 2017، حجبت أجهزة الأمن ما لا يقل عن 628 موقعًا دون تصريح أو إشراف قضائي. وقد اعتمد البرلمان في البلاد القوانين دون إجراء أي تشاور مع المجتمع المدني أو الصحفيين، وذلك بصفة أساسية تحت ذريعة إجراءات "مكافحة الإرهاب".[155]

تعد حرية الرأي والتعبير في تونس من أبرز مكاسب ثورة 2011 وعرف الفضاء العام انفتاحًا كبيرًا لم تعرفه البلاد من قبل وتم فتح قنوات تلفزية وإذاعات وصحف ومواقع إلكترونية عديدة ومتنوعة وهو ما ساهم في إثراء الساحة الإعلامية وفتح باب قبول الرأي المخالف. وقد ساهم تغيير القوانين بعد 2011 في تهيئة المناخ العام لمزيد من الانفتاح والتعبير عن الرأي بكل حرية.

وكذلك إثر سن قانون النفاذ إلى المعلومة الذي يمثل إحدى الأدوات الأساسية لإثراء النقاش العام وتمكين الأفراد من بناء آرائهم ومواقفهم في المجالات العامة على أساس معلومات موثوقة. ولقد ورد بالفصل الأول من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة أن هذا القانون يهدف إلى تعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة ودعم مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها وتقييمها. وبالتالي فإن أي مساس بهذا الحق يؤدي بالضرورة إلى عرقلة الأفراد عن بسط رقابتهم على السلطة العمومية والمشاركة في الشأن العام إلى جانب إمكانية انتشار الشائعات التي يصعب فيما بعد تفنيدها خاصة بعد أن تكون قد انتشرت بصورة واسعة.[156] لكن رغم ان حرية الرأي والتعبير مضمونة دستوريًّا وتم تكريسها من خلال الممارسة فهناك بعض الانحرافات التي حدثت منذ سنوات ولا زالت تحدث اليوم وتمس حق الأفراد في التعبير وفي الرأي. اعتبر كثير من المتابعين للشأن الإعلامي في تونس والمنخرطين فيه من صحافيين ومدونين، أن سنة 2021، خاصة الخمسة أشهر الأخيرة منها، أي بعد قرارات الرئيس التونسي- قيس سعيد يوم 25 يوليو/تموز 2021 بتجميد عمل البرلمان وإقالة حكومة هشام المشيشي وجمعه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كانت الأصعب على مستوى حرية التعبير وحرية الرأي وهذا ما أكده نقيب الصحافيين التونسيين، محمد ياسين الجلاصي، الذي اعتبر أن "الأشهر الأخيرة الأقسى- من حيث التضييق على حرية التعبير، وهو ما تجسد في عديد المحاكمات لمدونين وصحافيين"، مضيفًا أنّ "الاعتداءات على حرية الصحافة والتعبير التي شهدتها الفترة الأخيرة هي الأكثر كمًّا في السنوات العشر الأخيرة، خاصة منها المحاكمات العسكرية"، مرجحًا تراجع تونس في مؤشر حرية الصحافة الذي تنشره المنظمات الدولية سنويًّا.[157]

وفي لبنان، كان تقييم مدى قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على تشكيل مساحة عادلة للناشطين والمواطنين للتعبير عن آرائهم، ولو بحدود، يخضع لعوامل عدة:

- طبيعة النظام السياسي في لبنان الذي لا يمكن اعتباره نظامًا مغلقًا، حيث هامش التعبير فيه أكثر اتساعًا مقارنةً بدول الجوار - خصوصًا دول الخليج العربي التي يشكّل الاستبداد الرقمي فيها ظاهرةً متماديةً بالتزامن مع الاستثمار في قطاع التكنولوجيا، وما تسمّيه "اقتصاد المعرفة" وتنويع اقتصاداتها المعتمدة على الهيدروكربون بفعل اتجاه احتياطات النفط

[155] مصر: قمع غير مسبوق لحرية التعبير يُحوّل مصر إلى سجن مفتوح، منظمة العفو الدولية، 20 سبتمبر/ أيلول 2019، https://bit.ly/3yLuvkW
[156] موقع منظمة article 19 تونس: خطوة خطيرة في الاتجاه الخاطئ https://www.article19.org/ar/resources/tunisia-a-grave-step-in-the-wrong-direction/
[157] الجزيرة حوار مع نقيب الصحفيين بتونس https://bit.ly/3yIPSmX

والغاز لديها إلى النفاد في نهاية المطاف. أما ردات فعل السـلطات في لبنان على فضـاء التعبير هذا فيمكن اعتبارها أيضًـا "أقلّ خطورةً" إذا ما وُضعت على المقياس نفسه مع تلك الدول.

- تشكل المنظومة القانونية نفسها، القاصرة عن حماية الحرية الرقمية والمتأخرة عن مجاراة التطور الرقمي، تضييقًا على المحتوى الذي يُنشر عبر المنصات الاجتماعية. وهذه مسألة ليست محصورة بالمنطقة العربية، فحتى الدول الديموقراطية لجأت أحيانًا إلى حجب تلك المنصات أو التضييق عليها.

وبشكل عام هناك انحياز واضطهاد التكنولوجيا الرقمية نفسها وهو ما نجده في مختلف الحالات تحت الدراسة. لا شكّ أن وسائل التواصل الاجتماعي تشكّل منبرًا كان مفقودًا في السابق، وأنّ هذا الفضاء وفّر بيئة خصبة لشريحة المواطنين العرب المستخدمين للإنترنت من أجل إنتاج وتداول وتوزيع وتوظيف المعلومات الخاصة بمئات القضايا، وهي قادرة أيضًا على الحشد في عدد من تلك القضايا وصولاً إلى المساهمة في تكوين رأي عامّ، غير أنّ الخوارزميات نفسها، مستندةً على عامل بشري بالدرجة الأولى، تشكّل هي نفسها تقويضًا لممارسة الحق في التعبير عن الرأي. في كتابها "خوارزميات الاضطهاد" (2018)، تتحدث صفية نوبل عن "اضطهاد ممنهج في التكنولوجيا الرقمية، يساهم في استمرارية قمع مجتمعات عانت وتعاني من الاضطهاد والظلم التاريخي كالاستعمار، والعبودية، والعنصرية، ورهاب المثليين، والتمييز على أساس الجنس والجندر". ويمكن تلمّس بعض أشكال هذا الاضطهاد مثلاً من الهوّة الشاسعة بين من يمتلك وسائل التكنولوجيا ومن لا يمتلكها، وفي قمع المنصات نفسها لحرية الرأي أو تقييد تلك الحرية. و"فيس بوك" مثلاً "صحيح أنه طوّر عددًا هائلاً من المتابعين خلال الربيع العربي عام 2011، ونسَب المستخدمون للمنصة فرصةً نادرةً للتعبير الحرّ ومصدرًا مهمًّا للأخبار.. لكنّ هذه السمعة تغيّرت في السنوات الأخيرة"، وقد كثُرت الفضائح التي لحقت به، منذ حتى ما قبل قضية حيّ الشيخ جرّاح والحرب الأخيرة على غزة. ولبنان بطبيعة الحال ليس استثناءً على هذا التحكم الرقمي من المنصات نفسها.

- نقطة أخيرة في دراسة "مميزات وعيوب" الفضاء الرقمي على مستوى ممارسة حرية الرأي والتعبير، والتي قليلاً ما يتمّ تناولها، هي أنّ هذه المنصات نفسها وبسبب كونها فضاءً واسعًا وساحةً رحبةً للتعبير والبوح (أكثر رحابةً وضمانةً للتعبير من الحضور الشخصي/ الجسدي: في الشارع، أو التظاهرات)، فهي تشكّل مساحةً لتأجيج العنف والرقابة التي يمارسها المواطنون والأفراد أنفسهم بعضهم على بعض. ينطلق هؤلاء من أسس ومعايير أخلاقية، ثقافوية، وطنية، عقائدية، أيديولوجية، لتأجيج العنف، فيصبح إطلاق التهديد- سواءً بهوية مبهمة أم غير مبهمة، ولكن إلكترونية- أكثر يسرًا من التهديد المباشر الذي قد يتسبّب بضررٍ أكبر، وكذلك إطلاق التهم وإيذاء السمعة وصولاً إلى إهدار الدم. وليس بالضرورة أن يتحوّل هذا "العنف الإلكتروني" إلى عنف وأذًى مادي مباشر، غير أنه قد يساعد على تحقيقه.

مساحة للديمقراطية

هل ساهمت هذه المنصات إيجابيًّا في عملية التحول الديمقراطي في منطقتنا والتي شهدت محاولات وتراجعات على مدار السنوات العشر الأخيرة؟ أم أنها كانت مساحة لنظم القمع لتكريس سلطتها وكانت مساحة للثورات المضادة للهيمنة فكريًّا على المجتمع؟ وهل مثلت كذلك مساحة لنشر الأفكار التمييزية والتكفيرية في منطقتنا؟

في مصر، لعبت المنصات الرقمية المختلفة دورًا كبيرًا ومهمًّا في عملية التحول الديمقراطي منذ إرهاصاتها في أواخر عصر مبارك وصولًا إلى 25 يناير 2011 وما بعدها، لم تكن الوحيدة بالطبع، ولكنها ساهمت كما سبق وأشرنا في التحايل على القمع والقيود التي فرضها نظام مبارك ومن بعده نظام المجلس العسكري ومرسي. إلا أنه منذ عام 2013، بدأ يتغير الوضع شيئًا فشيئًا فكما كانت هذه المنصات مساحة للتمرن على ممارسة الديمقراطية، فإنها أصبحت مساحة أيضًا

للقمع من خلال وسائل مختلفة ومتنوعة، بل وأصبحت في بعض الأحيان مهددة لأمن الأفراد وسببًا لاعتقالهم. فهناك العديد من السلبيات لتدخل الإنترنت في الحياة السياسية خصوصًا مع تراجع الديمقراطية ووضع القيود على العمل السياسي، فنجدها مثلًا مساحة للقرصنة الإلكترونية ذات الأغراض السياسية، على سبيل المثال هجمات "نايل فيش" على نشطاء حقوق الإنسان في مصر والتي وضحت شركة جوجل أنها كانت مدفوعة من قبل جهات حكومية مصرية. وليس ذلك فقط، فكانت أيضًا المنصات الرقمية المختلفة مساحة لاستخدامات التنظيمات الإرهابية من أجل نشر أفكارها وتجنيد المزيد من الشباب للانضمام لها.[158]

وبالتالي، فالمنصات الرقمية في مصر أصبحت متأثرة بالوضع العام القائم على سيطرة أجهزة الدولة كافة على الإعلام التقليدي وغير التقليدي من خلال منصاتها الجديدة والمختلفة ومن خلال اللجان الإلكترونية التي أصبحت تعتمد عليها الدولة في تعبئة الرأي العام من خلال المنصات الرقمية. ووفقًا لآخر تقارير هيومان رايتس ووتش، فلا يزال عشرات الآلاف من منتقدي الحكومة، بمن فيهم صحفيون، ونشطاء سلميون، ومدافعون حقوقيون، محتجزين بتهم: "إرهاب" تعسفية، كثير منهم رهن الحبس الاحتياطي المطول، وفي الكثير من الأحيان، كانت منشوراتهم على المنصات الرقمية تستخدم كأدلة ضدهم لاعتقالهم.[159]

كان الاعتقاد لدى الكثيرين، مع كسر حاجز الرقابة والحجب على مواقع التواصل، أن فضاءات التواصل الاجتماعي ستكون أفضل تجسيد لمفهوم حرية التعبير وحق النفاذ إلى المعلومات، وتكريس ثقافة الشفافية والانفتاح. كما ساد الاعتقاد أيضًا، في ظل ضعف الإعلام التقليدي وتعثر الإصلاح وإعادة الهيكلة ليكون مرفقًا للخدمة العامة، فإن مواقع التواصل الاجتماعي ستكون هي المجال العمومي الحقيقي الذي سيرعى النقاش العام حول كيفية بناء مجتمع منفتح وديمقراطي. لكن ما حدث هو عكس ذلك، حيث تحوّلت المواقع الاجتماعية وعلى رأسها فيسبوك إلى أداة من أدوات الثورة المضادة لتحطيم التجربة الديمقراطية، وإلى آلية لشن حروب رمزية، ومعنوية، حيث انتشرت الأخبار الزائفة، والمضللة، واستعملت الصفحات لتشويه المخالفين، ونشر ثقافة التطرّف العنيف.[160] وفي نفس الوقت، ساهمت كذلك المنصات المختلفة في إثارة نقاشات جديدة هامة على المستوى الاجتماعي و السياسي بمعناه الأوسع والذي قد يمتد الى المدى المتوسط أو البعيد ويتجاوز الحادثة التي أدت الى نشأة النقاش او انتشار أفكار معينة، وهي نقاشات كان يتم تجاهلها عمدا أو تحت وطأة الضغوط الاقتصادية في الدول محل الدراسة ولكنها وجدت في فضاءات التواصل الاجتماعي مساحات جديدة للاشتباك بين مختلف الأطراف.

أصبح الاتصال السياسي للأحزاب والمجموعات السياسية في تونس اتصالًا سلبيًّا في جزء أساسي منه، وذلك في شكل حملات تشنّها هذه الأحزاب والمجموعات بعضها على بعض بشكل لا تحترم فيه أبسط قواعد النقاش العام، وتحولت فضاءات المواقع الاجتماعية إلى فضاءات للسب والشتم والخطابات العنيفة وخطابات التحريض على الكراهية، من جهة أخرى ساهمت هذه المواقع وخاصة الفيسبوك بسبب القواعد التقنية الخوارزمية التي يستخدمها لعرض المضامين إلى سجن الناس في فضاءات مغلقة منسجمة أيديولوجيًّا وسياسيًّا لا مكان فيها للتنوع يطلق عليها "غرف الصدى". وبذلك ساهم فيسبوك في الانعزالية الفكرية و الاستقطاب الأيديولوجي والسياسي، إذ ينغلق الناس داخل جماعات (مجموعات) سياسية وفكرية وأيديولوجية منسجمة لا تقبل الاختلاف أو النقاش وتبادل وجهات النظر. وبدلًا من أن تحولنا هذه المواقع إلى مجتمع موحَّد مترابط بفضل النقاش والتواصل والجدل حصل العكس، أي قام بالفصل بين الناس بدلًا من

---

[158] الديمقراطية الرقمية: التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة، مركز هردو للتعبير الرقمي، 2017، https://bit.ly/3akdEMP

[159] التقرير العالمي لحقوق الإنسان، مصر، أحداث عام 2021، هيومان رايتس ووتش، https://www.hrw.org/ar/world-report/2022/country-chapters/380811

[160] ناجي البغوري، مرجع سابق.

أن تكون تلك الفضاءات لاكتشاف الآراء المختلفة. وهو خطر قد يحوّل الديمقراطية الناشئة إلى ديمقراطية شكلية تتلاعب بها قوى خفية.

تنطبق الحالة التونسية بجزءٍ كبير منها على الحالة اللبنانية، (وهي باتت حالة عابرة للقارات)، فكما استخدمت الأحزاب السياسية ومناصروها وغيرهم من الجهات والمجموعات الفاعلة في لبنان منصاتٍ كـ "كلوب هاوس"، كما ذكرنا سابقًا، لشدّ العصب السياسي فتحول التطبيق معها إلى ساحة حرب وشتائم وتخوين، تحوّلت باقي المنصات إلى مساحة لم تستفِد منها تلك الجهات بشكل كامل في إغناء النقاش السياسي وتحويله إلى نقاش إيجابي، فوجدنا الشتائم والتخوين والتحريض وتبادل الاتهامات وصولًا إلى التهديد. هذا لا يعني أنّ كل ما يجري على ذاك الفضاء في ما يتعلق بالاتصال السياسي بهذه السوداوية، وقد ذكرنا سابقًا ما فيه من إيجابيات، لكن بشكل عام تترك تلك الوسائل أثرًا سلبيًّا على إغناء ذاك النقاش أكثر من الأثر الإيجابي.

في مصر، لم يختلف الوضع كثيرًا عن حالات لبنان وتونس، فقد تحولات الفضاءات التي كانت في بدايتها مجالًا للحرية الفكرية وتبادل الأفكار إلى منصات من أجل الممارسات الإقصائية ولم يقتصر الأمر فقط في مصر على مجموعات سياسية أو اجتماعية بعينها وإنما كان عابرًا للطبقات والأفكار، وأصبحت منصات التواصل بشكل ما تشبه ما حدث في مدن مصر من تعزيز للمجتمعات المسورة التي ينغلق فيها كل مجتمع - بأفكاره وصفاته - على نفسه دون محاولة الانفتاح أمام أي أفكار مختلفة.

يقول أستاذ الصحافة وعلوم الأخبار في الجامعة التونسية الصادق الحمامي: "كل مواقع التواصل الاجتماعي يعتمد خوارزميات خاصة في عملية عرض المضامين التي ينتجها المستخدمون"، والخوارزميات هي آليات تعتمد لمعرفة اتجاهات خيارات المستخدمين، بالتالي ملاءمة المضامين لخيارات المستخدم، مضيفًا: "هذه الخوارزميات تجعل الناس يعيشون في عوالم تشبههم، وتسمى بالمصطلحات التقنية بـ"غرف الصدى" التي يصبح فيها المستخدم أسير عالم مثله في التفكير والذوق". ويحذر الأستاذ الحمامي من "خطورة هذا المعطى على الديمقراطية الناشئة في تونس وحتى على أعتى ديمقراطيات العالم".[161]

رغم كل هذه السلبيات فإن لوسائل التواصل الاجتماعي في تونس اليوم قدرة على إحداث تغييرات سياسية بفضل نشر كل الأخبار وتداولها، وتضطر الحكومة في كثير من الأحيان إلى تغيير بعض القرارات تبعًا لرفض المجتمع لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فقد تم حتى التراجع عن تعيينات لمسؤولين متهمين بفسادهم بعد حملات قام بها ناشطون سياسيون على فيسبوك. كما أن هذه المنصات تعطي مساحة لمن لا مساحة لهم في الإعلام الرسمي، مثل: الجمعيات الصغيرة أو المدونين او الناشطين السياسيين المستقلين خاصة من خلال صفحات ينشئونها للتعريف بآرائهم وأفكارهم.

وفي لبنان، فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي، فإنّ منصات الفضاء الرقمي سلاح ذو حدّين. من جهة، هي تشكّل حاضنة لبذور جديدة تعيد توجيه اهتمامات شريحة كبيرة من المواطنين إلى الشأن العام، كما أنه يمكن لملايين الأفراد من خلالها أن يتواصلوا ويتبادلوا الأفكار ويجروا المناقشات و ينجزوا الاتفاقيات والخطط وينظموا الاحداث وينفذوها عبر الإنترنت وأدوات المعلوماتية الأخرى، كما أنها تنقل عملية إنتاج المعلومات وتداولها وتوزيعها بعيدًا عن مراكز اتخاذ القرار العليا للمجتمع. وهذا ما شهدناه في لبنان على مدار العقد الماضي، وتحديدًا منذ 17 تشرين/أكتوبر 2019، إذ لعبت

[161] هدى الطرابلسي هل يهدد فيسبوك ديمقراطية تونس، موقع إندبندنت https://bit.ly/3nJUKSu

المنصـات دورًا - بشـكل ملموس - في تشـكيل الوعي حول الوضـع القائم، وتفسـير العديد من خفايا مظاهر الأزمة، وإن كانت البلاد لم تشهد تغيرًا بارزًا في عملية "قياس المزاج العامّ"، أي الانتخابات النيابية الأخيرة.

ومن جهة أخرى، هي مسـاحة بالغة الأهمية للنظام، أو القوى المضـادّة، لتمتين قواعده وتكريس سـلطته عبر اسـتخدام مختلف الأدوات التي تناولناها سابقًا. إلى ذلك، شكّلت تلك المساحات، خصوصًا خلال العقد الأخير، فرصةً لنشر الأفكار التكفيرية والإرهاب في المنطقة. على سـبيل المثال، "ارتفع عدد المواقع الإلكترونية للجماعات المتطرفة عبر الإنترنت من 12 موقعًا، عام 1997، إلى 150 ألف موقع، عام 2015".[162] وتسـتخدم تلك الجماعات وسـائل التواصـل والفضـاء الرقمي لأغراض التجنيد والتدريب والتواصـل مع الأتباع والداعمين والمتبرعين. فتنظيم "داعش" مثلًا، الذي كان يُعتبر رائدًا في اسـتخدام تلك الوسـائل، يدير عشـرات آلاف الصـفحات ويرصـد الملايين من ميزانيته على خطابه الإعلامي. وقد "سـاعدت هذه المواقع الجماعات الجهادية في تصدير صورة مفادها أن الجهاديين دائمًا منتصرون، وهذا ما ساعد في تجنيد الشباب وجلب التبرعات"،[163] من مختلف أنحاء العالم. ولا ينفي هذا أن الكثير من الدول والحكومات تسـتخدم الإرهاب ذريعةً للتضييق على الحريات الرقمية.

مساحة للعدالة

في مصر، على الرغم من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة في الترويج لقضية العدالة الاجتماعية قبل وأثناء وبعد الثورة، من خلال حملات مختلفة اتخذت شـكلًا إلكترونيًّا (كحملة نحو قانون عادل للعمل)[164] على سـبيل المثال لا الحصر بالطبع. أو من خلال التأكيد على أن الثورة لم تقم بها الطبقة المتوسطة المصرية فقط كما ادعى الكثيرون من أجل إضـفاء صـبغة معينة على المطالب التي نادى بها المواطنون والتحايل عليها، على سبيل المثال من خلال التدوينات المختلفة ويمكن هنا إعطاء مثالًا بتدوينة: الفقراء أولًا..."[165] للكاتب محمد أبو الغيط، أو غيرها من التدوينات المختلفة التي حاولت أن تؤكد على محورية مطلب العدالة الاجتماعية في الثورة المصرية وما تلاها.[166]

وفي تونس شكلت منصات التواصل الاجتماعي وخصوصًا فيسبوك المنتشر أكثر من غيره في البلاد مجالًا مفتوحًا للناشطين والناشـطات المدافعين والمدافعات عن الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية وسـاهم الفضـاء الإلكتروني في نشـر حملات تدافع عن قيم العدالة الاجتماعية وفي التعريف بمجموعات وحركات اتخذت من العدالة الاجتماعية هدفًا لنشاطها، مثل اتحاد أصـحاب المعطلين عن العمل الذي عمل على التعريف بقضـية البطالة التي أضـحت أهم مشـاكل الشـباب التونسي. وتم اسـتعمال منصـات التواصـل الاجتماعي لنشـر أخبار التحركات التي يقوم بها أعضـاء وعضـوات هذه الحركة وخاصـة الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات، ما ساعدهم على التشبيك مع أبرز وأقدم المنظمات التونسية كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أينما كانوا يقومون بإضراباتهم.

من أهم الحركات أيضًـا، حراك واحات جمنة، وهي واحة نخيل في جنوب تونس تمكن أهاليها من اسـترداد ملكيتها من الدولة إثر 2011 وقاموا بإدارة تلك الأراضي بوسـائل ذاتية عن طريق تشـكيل جمعية حماية واحات جمنة التي أقاموها هيئة مشـرفة على التسـيير وتم التعريف بهذه الحركة عبر فيسـبوك ولاقت انتشـارًا وتضـامنًا كبيرًا من طرف الناشـطين والسـياسـيين والمدافعين عن الاقتصـاد الاجتماعي والتضـامني وقد آلت التجربة إلى توقيع اتفاق مع الدولة، أهم بنود

[162] "التضييق على شبكات التواصل لا جتماعي: السياسات والأهداف"، "موقع الجزيرة"، 2019/1/2، https://bit.ly/3bTAyeo

[163] "التضييق على شبكات التواصل لا جتماعي"، مرجع سابق.

[164] موقع الحملة على فيس بوك: https://www.facebook.com/7amla.na7o.kanon.3adel.lel3am/

[165] لقراءة المدونة يمكنكم زيارة الرابط التالي: https://gedarea.blogspot.com/2011/06/normal-0-false-false-false.html

[166] للمزيد يمكن مراجعة هذه الحلقة: أجندة مفتوحة: مطالب فقراء مصر، بي بي سي العربية، 27 يونيو/حزيران 2011، https://www.youtube.com/watch?v=3rlriCqguks

الاتفاق تنصّ على "تكوين شـركة جديدة للتنمية والإحياء الفلاحي" بين مؤسـسـة عمومية من جهة وهيكل يضـم أهالي جمنة من جهة أخرى. أمّا المساهمة في رأس المال، فثلث للدولة وثلثان للأهالي. وحسب الاتفاق تقوم الدولة بتأجير الأرض للشركة الجديدة لمدة 30 سنة قابلة للتجديد. أمّا بالنسبة إلى الإدارة، فيتكون مجلسها من سبعة أعضاء: اثنان يمثلون الدولة، والبقية يختارهم المسـاهم الأكبر، أي أهالي جمنة. كما تم النص على إدماج العمال الذين سـبق لهم العمل في الواحة، وإعطاء أهالي البلدة الأولوية في أية انتدابات أي عروض العمل التابعة للدولة في العموم وتشـمل الوظائف في التعليم والصحة والنقل وما إلى ذلك من وظائف مستقبلية.

من أهم الحركات أيضًـا والتي عرفت مجال انتشـار واسـعًا عبر الفضـاء الإلكتروني، الحركات المطالبة بتوفير الحق في الماء فقد سجّلت في السنوات الأخيرة عدة تحرّكات احتجاجيّة ضد تلويث المياه و/أو استنزافها بسبب الأنشطة الاستخراجية والصـناعية، ومنها على سـبيل الذكر لا الحصـر، التحركات ضـد شـركة فسـفات قفصـة في الحوض المنجمي، والمركب الكيميائي في قابس، ومصانع تعبئة المياه المعدنية في القيروان.

وفي لبنان، لا شـكّ أن وسـائل التواصـل الاجتماعي شـكّلت، منذ 17 تشـرين/أكتوبر تحديدًا، وبالتزامن مع الانهيار الاقتصـادي الحادّ الذي تشـهده البلاد، مسـاحةً ونافذةً أوسـع لمناقشـة الأفكار المتعلقة باللامسـاواة والعدالة الاجتماعية والتفاوت الطبقي وتسليط الضوء على طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاحتكاري والتعريف بأصحاب المصالح ورأس المال. بمعنى آخر، إعادة المسـألة الاقتصـادية إلى حيّز النقاش العامّ، بعد أن تعمّد أصـحاب المصـالح، ولعقود، منذ فترة الانتداب الفرنسي إلى ما بعد الاستقلال، حين تمّ إنشاء أول وزارة للاقتصاد وكانت قد دُمجت ضمن وزارة أخرى، فصلَ المسألة الاقتصادية عن حيّز النقاش العامّ، وحصرها ضمن فئة وُصفت بالمتخصصة. وقد استمرّت هذه السياسة بشكل أسـوأ في فترة ما بعد الحرب الأهلية (1975-1990) مسـتمدةً قوّتها من الإنهاك الذي شـعره اللبنانيون خلال فترة الحرب وحاجتهم إلى "التنعّم" بإعادة إعمار ما تدمّر، فأتى "أهل الاختصـاص" ليحملوا "ذاك العبء" عن أهل البلد. بالطبع، كانت هناك على الدوام، خصـوصًـا في فترة ما قبل الحرب (1975-1990)، جهود سـابقة على 17 أكتوبر لجعل النقاش الاقتصـادي جزءًا لا يتجزأ من اهتمامات المواطنين، لكن ذلك لا يعني أن النقاش أصـبح مفتوحًا أمام المجال العام. إنّ النقاش الاقتصـادي- المالي- النقدي وربطه بالأوضـاع الاجتماعية وطبيعة النظام والقوى المسـكة بزمامه كان لعقود شـبه مغيّب، وبشـكل متعمّد، وتصويره على أنه نقاش للخواص والمتخصصين، باستثناء بعض الجهود من هنا أو هناك، أو بعض التحركات المعيشـية أو المطلبية أو المهنية التي حاولت الغوص في جذور الأزمات. وفي هذا الإطار مثلًا، ليس عابرًا أن يتحول القطاع المصرفي اللبناني، الذي ارتكب أسوأ عمليات احتيال في التاريخ الحديث لذاك القطاع، من رافعةٍ للاقتصاد في الوعي الجمعي اللبناني إلى سـارق وناهب، ثم فقدان الثقة به وجعله تحت مجهر النقد، والأمر نفسـه ينطبق على قطاعات أخرى، مثل القطاعَين الاسـتشـفائي والتعليمي الخاصَّـين. هذا يعني في الحد الأدنى تحولًا في العقلية، وإنْ لم يترجم لاحقًا إلى شكل تحركات.

إذًا، لعبت 17 تشـرين/ أكتوبر، بفعل الانهيار الاقتصـادي الحادّ، دورًا في إعادة تصـويب النقاش، كانت وسـائل التواصـل أداةً لذلك. وقد برزت حملات واسـعة عبر تلك المنصـات طالبت باسـترداد الودائع، وتحميل أصـحاب المصـارف ورؤوس الأموال عبء إطفاء الخسـائر وغيرها، وكانت قد سبقتها كذلك حملة المطالبة بسلسلة الرتب والرواتب (تصحيح الأجور في القطاع العامّ) عام 2012.

لقد تمكّنت وسـائل التواصـل من حشـد عدد كبير من اللبنانيين في وجه قوى كانت تتمتّع بحصـانة اسـتثنائية منذ عقود، وعلى رأسـها القطاع المصرفي وأصحاب القطاعات الخاصة في التعليم والاستشفاء وأصحاب الاحتكارات وغيرهم، غير أنّ تلك القوى، عصـب النظام، تمكّنت في المقابل، بعد الشـعور بخطر حقيقي، من توظيف إمكاناتها في الإعلام التقليدي

والرقمي وتقديم ســرديتها عن الانهيار وآليات الخروج منه بما لا يحمّل تلك الأعباء لأصــحاب رأس المال بل لعموم المواطنين، فكانت مثلًا شــيطنة لمطلب "الكابيتال كونترول" (تقييد حركة رؤوس الأموال) والذي لم يُقرّ حتى اليوم، على اعتبار أنه "يضــرّ بكل اللبنانيين وبجوهر الاقتصــاد الحرّ"، وبرفض إجراء القصّ من الودائع لحماية أموال كبار المودعين، ثمّ رفع شعار حماية أموال المودعين (كبارهم وصغارهم) واستعادتها، بما يُعفي أصحاب رؤوس الأموال من دفع ثمن استفادتهم لعقودٍ من الأموال العامّة وعلى حساب باقي شرائح المجتمع. وممّا اتبعه أصحاب رأس المال أيضًا ربط الانهيار الاقتصادي بإقرار تصحيح الأجور في القطاع العامّ سنة 2017 معتبرين أنه أحدث ضغطًا على الخزينة العامة، ثم رفض الهيئات الاقتصادية وأصحاب المصارف أنفسهم للتعامل مع صندوق النقد الدولي الذي يطالب بإصلاحات ودفع أثمان لا يريد هؤلاء تكبّدها. كل هذا بالطبع، جعل من السهل تقويض كثيرٍ من الجهود المبذولة في هذا الإطار، من دون أن يتمكّن من إلغائها بشكل تامّ.

إلا أنه على الرغم من ذلك، يمكننا هنا الإشارة إلى ظاهرة بدأت في الانتشار أخيرًا وهي ظاهرة "المؤثرين Influencers"، من المهم الإشارة إلى أن المقصودين بمصطلح "المؤثرين" هنا ليسوا فقط من يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي من أجل توليد الثروة، وإنما المقصودون هنا هم من لديهم روابط وعلاقات سياسية واقتصادية تضعهم دائمًا في المقدمة وتستضيفهم وسائل الإعلام المختلفة كنماذج اقتصادية، على سبيل المثال من يقومون بعمل تعاقدات مع شركات عالمية من أجل الترويج لمنتجاتهم، وهناك أمثلة كثيرة ظهرت في مصر أخيرًا لهذه النماذج ربما يكون أشهرها عدد من الفتيات اللائي أصبحن نماذج اقتصادية للفتيات رائدات الأعمال، كما يطلق عليهن.

والهدف من الحديث هنا حولها هو ترويجها لنموذج جديد من التربح والاستهلاكية وتأثيرها على المجال العام المطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية. يلعب هؤلاء "المؤثرون" دورًا كبيرًا في ربط ما يكتسبه الفرد ليس بتعليمه ولا بإنتاجيته حتى، وإنما بمهارته في التسويق لنفسه وفي اكتساب عدد مشاهدات كبير. تنتشر هذه الظاهرة كثيرًا عبر تطبيقات إنستجرام وتيك توك ويوتيوب، وتكمن الإشكالية الحقيقية في احتفاء وتأييد النظم الحاكمة وشبكات مصالحه، بل والمؤسسات الدولية ومنها منظمات مجتمع مدني، بمثل هذه النماذج والترويج لها باعتبارها نماذج ناجحة وبأن من لا يحذو حذوهم فهو "غير مجتهد" ويستحق ما يعانيه من افتقار إلى أبسط حقوقه الاجتماعية والاقتصادية. تروج هذه النماذج دائمًا للفردانية ومسؤولية الفرد عن توفير احتياجاته لنفسه وتُسقِط كافة المسؤوليات عن الدولة في توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها المختلفين، لذا فهي تشكك بشكل كبير في ما سعى إليه المواطنون من مطالب تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتضع اللوم على المواطنين وليس على النمط الاقتصادي السائد الذي يسمح لهم بالنمو والازدهار ويعمق من حدة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية[167].

لا ينحصر في هذه المسألة ما هو متعلّق بريوع الاستخراج أو الريوع المالية، ففي العالم العربي هناك أنشطة جديدة مثل ريع المنصّات، بحيث يمتلك الشخص منصّة لا يقوم من خلالها بأي نشاط سوى امتلاكه لها وبالتالي، من خلال عمله وأصول آلاف وملايين السائقين في حالات كـ "أوبر" أو عمّال توصيل الديلفري وغيرها من المنصات، يحقق أرباحًا ويقاسم العمال في الأرباح/ فقط عن طريق امتلاكه للمنصة. نرى هذه المسألة في حالاتٍ كشركة "بولت" في تونس و"أوبر" و"كريم" في مصر ولبنان وفي الأردن وغيرها من الدول العربية[168].

---

[167] حول هذه الفكرة عالميًّا، يمكنكم قراءة المقال التالي:
How your favorite Instagram Influencers are Contributing to Global Inequality, Development Education, https://bit.ly/3AoD1ah

[168] وائل جمال، "الريعية والأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على المنطقة".

انطلاقًا من هنا، من المهم جدًّا على مستويات معيّنة أن نناقش نظريًّا أسئلةً مثل: "هل هذه رأسمالية أم لا؟ وما المحددات التي تجعلها رأسمالية أم لا تجعلها"؟ وبالتالي، أفق التغيير ووضعه موضع الريع في هذا الموضع موضعًا استثنائيًّا أم موضعًا أصيلًا في جوهر طريقة عمل النظام الرأسمالي.

مساحة للتحرر

وقد مثلت منصات التواصل الاجتماعي فرصةً جديدةً للتوعية حول والتواصل والتضامن مع القضية المركزية في منطقتنا، أي القضية الفلسطينية، لكنها في الوقت نفسه منحت أعداءها مساحات للترويج لأفكار ضدها وأفكار تدعو إلى تطبيع مباشر أو غير مباشر مع إسرائيل. فمنذ قيام كيان الاحتلال الإسرائيلي، عمد إلى انتهاج مداخل إنسانية وعاطفية لكسب التأييد وأنسنة أعماله وإضفاء شرعية عليها، فاستخدم إلى جانب الترهيب العسكري والبعد الديني والتاريخي الإنساني، شتى الأساليب من الأدب إلى الفنون والموسيقى والثقافة. وبرغم ذلك، ما كسبه خلال العقد الماضي، مع تطور الشبكة العنكبوتية وازدياد اعتمادها في العالم العربي، يكاد يضاهي العقود الخمسة السابقة من عمره، فما لم يستطع تحقيقه في الحروب، تمكّن، وما زال، من تحقيقه من خلف الشاشة.

وبينما لا تُعتبر "إستراتيجية التطبيع وليدة اللحظة، إذ سبق لإسرائيل استغلال الفضاء الرقمي لتوجيه رسائل إلى المحيط العربي والإسلامي عبر تجربتها الإذاعية بالعربية (مثلًا) راديو صوت أورشليم"، أخذت مع "تطوّر تقنيات الاتصال الحديث ودخول حقبة التشبيك الإلكتروني والإعلام الرقمي تتضافر جهود التطبيع إلى الفضاء الرقمي وتطبيقات التواصل الاجتماعي".[169] ومنذ توقيع اتفاقيات أبراهام "زادت منصات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية من إنتاجها بنسبة 20 في المئة، ونالت أكثر من 800 مليون مشاهدة للصفحة عام 2021".[170] وبحسب صحيفة "ذا تلغراف" البريطانية "أعادت السلطات الإسرائيلية نشر وتوزيع نخبة من الروّاد المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والفارسية لبناء صداقات مع الدول الإسلامية"، ذلك أن الاحتلال "أيقن أنّ تحقيق الهدف من إستراتيجيته لن ينجح إلاّ باستخدامه اللغة الأم للمجتمعات المستهدَفة".[171] كما "نشأت عبر شبكات التواصل الاجتماعي حالة غير مسبوقة من التعامل المباشر بين أوساط من الجمهور العربي والمسؤولين الإسرائيليين إلى حدّ المعايشة الافتراضية"،[172] وبرز "حضور ناطقي إسرائيل بالعربية على منصات التواصل الاجتماعي (وأشهرهم) الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي أو المعلّق إيدي كوهين، كما يتزايد في الفضاء الرقمي العربي تداول مقاطع ومواد ووصلات دعائية من إنتاج جهات رسمية إسرائيلية. وأخيرًا ظهر المزيد من الصفحات والحسابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الأجهزة الذكية مُكرّسة للتطبيع الثقافي ومنها ذريعة تعليم اللغة العبرية".[173] وعلى موقع "فيسبوك" وحده هنالك أكثر من 40 صفحة ناطقة باللغة العربية موجّهة إلى الجمهورين الفلسطيني والعربي،[174] بالإضافة إلى الصفحات على "تويتر" و"إنستجرام" و"تيك توك"، وقنوات "يوتيوب" و"تليجرام" وكل منصّة موجودة يُمكن أن تفيد الاحتلال. ويَعتبر جوناثان جونين، رئيس فريق اللغة العربية في وحدة التواصل الاجتماعي في إسرائيل، في تصريح لصحيفة "صنداي تلغراف" أنّ "عملهم عبر الإنترنت وضع الأسس الأولى لاتفاقيات السلام بين إسرائيل والعرب"، قائلًا: "لولا وسائل التواصل الاجتماعي لم نكن لنتمكن من

---

[169] راغب ملّي، "التطبيع الرقمي: كيف توظّف إسرائيل وسائل التواصل لا جتماعي لخدمتها؟" موقع قناة "المنار"، 2021/1/20، https://www.almanar.com.lb/7755002

[170] "ذا تلغراف: إسرائيل تستغل مواقع التواصل للتأثير على شباب الخليج عبر فريق متخصص"، موقع "الجزيرة"، 2021/2/2، https://bit.ly/3y5zRqJ

[171] محمد جودة، "اجتياح مواقع التواصل لا جتماعي... كيف يخترق لا حتلال وعينا"؟ "مؤسسة الدراسات الفلسطينية"، 2020/11/24، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650772

[172] راغب ملّي، مرجع سابق.

[173] راغب ملّي، مرجع سابق.

[174] محمد جودة، مرجع سابق. عدد الصفحات المذكور يستند إلى تاريخ كتابة النص في المرجع، إذ ارتفع الرقم بالطبع خلال العامين الماضيين.

الوصـول إلى مثل هذا الجمهور الكبير في العالم العربي".[175] ويسـتغلّ الاحتلال "ضـعف الوعي في تعامل نسـبة ليسـت بالقليلة من المسـتخدمين العرب والفلسـطينيين مع مواقع التواصـل الاجتماعي باعتبارها أداة حديثة للانتشـار بينهم... ويتعمّد الضباط المشرفون على هذه الصفحات عدم حذف التعليقات التي تهاجم الاحتلال، بل تُسخّر جهودًا كبيرة للرد على المعلّقين".[176]

ولا يقتصر الأمر على الترويج للتطبيع وحشد آلاف المؤثّرين والكوادر إلى ميدان الفضاء الرقمي، بل تعمد هذه التطبيقات أيضًا في أحيان كثيرة إلى مهاجمة المحتوى المناهض للتطبيع عبر إغلاق تلك الحسابات أو "حجب الوصول إلى منشورات صفحات كبرى على فيس بوك فاعلة في تغطية موضوع التطبيع".[177] وقد اشتكى "مديرو صفحات فلسطينية وعربية عبر فيسبوك من هبوط حاد في نسبة الوصول إلى المنشورات، وصل إلى أكثر من 50% عن المعدل العام، وفي حالات وصل إلى أكثر من 80%"،[178] الأمر الذي وصفه خبراء بـ"المتعمد، والذي يمكن أن يجري بسهولة من خلال إدارة خوارزميات البيانات في فيسبوك".[179]

في المقابل، شكلت وسائل التواصل، وبشكل ملموس بعد الحرب الأخيرة على غزة، مساحةً للدفاع عن القضية والتوعية حولها وتضامن الآخرين معها. وقد ساعد على ذلك انتشارُ الصور ومقاطع الفيديو التي لم تكن في السابق بهذا القدر من الانتشار. لقد شكّلت تلك الوسائل مساحةً لعرض "الجزء الآخر" من الرواية الذي لطالما جاهد الاحتلال على مدى العقود الماضية في إخفائه، معتمدًا على سطوة الإعلام الغربي التقليدي، وجزء لا يستهان به من الإعلام الشرقي، والمؤسسات الأكاديمية الغربية والمثقفين والمؤرخين، على الجمهور غير العربي والذي لا تعنيه بالضـرورة القضـية الفلسـطينية. ولم يقتصـر الأمر على التضـامن المعنوي، بل وصـل حدّ ضـرب مصـالح الكيان الاقتصـادية عبر إلغاء عدد من الشـركات والمؤسسات عقودًا معه، وكذلك إلغاء مؤثرين وفنانين ومثقفين فعاليات لديه.

انطلاقًا من هنا، يطرح البعض إشـكاليةً مثيرةً للاهتمام وقابلةً للنقاش حول "تمحور العمل في النضـال السـياسي وفعل مقاومة الاحتلال حول الآخر، وليس حول أحقّية القضـية بحد ذاتها". بمعنى أنّ "الآخر"، الذي لا يعرف بالضـرورة شـيئًا عن القضـية أو ليس على تماسّ مباشـر معها وبالتالي هي لا تعنيه، يصـبح هو محورَ الاهتمام في سـياق المقاومة والنضـال السـياسي والإعلامي، وبالتالي يصـبح الخطابُ الإعلامي والخطابُ عبر وسـائل التواصـل متمحورَين حول جذب الآخرين لنصرة القضية وإضفاء شرعية عليها وعلى أحقيتها. وهذا بالفعل ما ارتكز عليه عمل ونضال الكثير من المؤثرين والفاعلين والمناضـلين في وجه الاحتلال على الجبهة الإعلامية وحلَبة وسـائل التواصـل الاجتماعي خصـوصًـا خلال العقود القليلة الماضـية، بحيث باتت هناك حاجة إلى "أنسـنة" الخطاب وتشـذيبه وجعل طرق وأسـاليب المقاومة "أفعالًا مقبولة أخلاقيًّا وحضاريًّا" كي تستحقّ القضية نصرة الرأي العام العالمي.

إلى ذلك، استخدمت جهات دولية تلك الوسائل للترويج لأفكارها في مواجهة القضايا العادلة للمنطقة. على سبيل المثال، استخدام الصهاينة (الكيان والمتعاطفون معه) المنصات ضد القضية الفلسطينية والترويج للتطبيع.

على أنّ السؤال الأساسي هنا ليس محصورًا في مدى قدرة تلك الوسائل على لعب دور في تكوين وعي معين حول القضايا المشـار إليها، بل حول مدى قدرتها على دعم التقدم المسـتمر نحو العدالة، في مقابل أقطاب وقوى دولية تشـكّل لها تلك

---

[175] "ذا تلغراف"، مرجع سابق.
[176] محمد جودة، مرجع سابق.
[177] "شبكات التواصل لا جتماعي تحاصر المحتوى الفلسطيني"، مرجع سابق.
[178] "شبكات التواصل لا جتماعي تحاصر المحتوى الفلسطيني"، مرجع سابق.
[179] "شبكات التواصل لا جتماعي تحاصر المحتوى الفلسطيني"، مرجع سابق، لماذا تكرار المرجع؟

الوسـائل نفسـها مسـاحةً ملائمةً لتقويض أية جهود في سـبيل التقدم في هذه القضـايا. الإجابة على هذا السـؤال ليسـت بديهية، فبينما يرى البعض أنّه لا يمكن نكران أثر تلك الوسـائل في تشـكيل وعي جماهيري، يحاجُّ آخرون أنّ التكنولوجيا الرقمية التواصـلية نفسـها يمكن أن تحوّل الوعيَ السـياسي إلى الأسـوأ، وأنّ "الحركات الرقمية الحالية التي تعتمد على تويتر وفيسبوك وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي لا تسيطر على شبكاتها"[180]، خلافًا للحركات الاحتجاجية السابقة على عصر الرقمنة والتواصل عن بعد، والتي كانت تتمكن من السيطرة على شبكتها بشكل تامّ.

[180] Thai Jones, "The Tricky Role of Social Media in Social Justice Movements", COLUMBIA Magazine, Spring/ Summer 2020, https://magazine.columbia.edu/article/tricky-role-social-media-social-justice-movements

الخاتمة

لا بد من أن نقول إن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في تحويل المواطن العربي من مواطن مُستكين إلى مواطن فاعل بدرجة أكبر من الماضي، وذلك بفضل الحوار والتدوين وتقاسم المعلومات النصية والمصورة، ساهم الفضاء الإلكتروني في صناعة الرأي العامّ أو على أقل تقدير إبرازه. فالفضاء الرقمي والتواصل الاجتماعي كانا مساحة لخروج رؤى وأطروحات من خارج الخطاب السائد إلى النور، وكانا أداة للحراكات وثورات تهدف إلى التغيير للتعبير عن نفسها، وكانا وسيلة لأجيال ومجموعات تبحث بعضها عن بعض للتواصل والتطور. وكان ذلك يحدث بشكل كبير في لحظات انفتاح السياق والمجال العام، بينما في لحظات الانغلاق وما يمكن تسميته الجزر السياسي تحولت إلى أداة للتجاذب والخلاف بين مختلف الفاعلين. وكما كانت هذه المنصات أدوات لقوى تقدمية في البدايات، دخلت الحكومات على الخط لتشكل خطابًا مضادًا، وسرعان ما جذب ذلك منظومة كونية شعرت بالتهديد مما هو مطروح في هذه المساحات فاستخدمتها للترويج للأنماط السائدة التي تحقق مصالحها ولو بطرق مبتكرة وجديدة، ولكنها في النهاية تصب في منظومة المبادئ التي تحقق مصالح هذه الفئات.

وللخروج من هذا المأزق لا بد من الاستمرار في ابتكار وسائل "مقاومة رقمية"، كما فعل رواد التواصل الاجتماعي الناطقون باللغة العربية عندما أزال فيس بوك وتويتر منشورات لهم داعمة للقضية الفلسطينية، فلجؤوا إلى اعتماد "أبجدية بدون نقاط" مستخدمين مواقع إلكترونية، منها: موقع "تجاوز" أو "موقع س للرسم العربي القديم" وتطبيق "اكتب". ومن شأن تلك الوسائل "تشفير النصوص وتمويه الكلمات لتعجز كذلك الخوارزميات عن كشفها. وقد لاقت تلك الحيل نجاحًا ورواجًا على بعض المنصات لكن سرعان ما فهمها المسؤولون. فقد قامت بعض المواقع مثل إنستجرام بتحديث خوارزمياتها لكي يستمر حجب "المضامين الحساسة، التي تتنافى مع سياسة المنصة". كذلك يمكننا هنا الإشارة إلى ابتداع أدوات نقد للسلطة ولتصرفاتها لا زالت غير خاضعة للكتابة الصريحة، ومنها ما نراه منتشرًا كثيرًا في مصر على وجه التحديد، وباقي الدول العربية وهي ظاهرة "الميمز" حيث تطورت "الميمز"[181] وتوغلت في الإنترنت على امتداد العقد الفائت، حتى أصبحت كالعملة الاجتماعية بين الأصدقاء على شبكات التواصل الاجتماعي. أصبحت مؤشرًا في حد ذاته إلى ما يدور في عقل ونفس المجتمعات والشباب القاطن فيها، واستحدثت لغات جديدة، وأساليب مخصصة للتعبير. أصبحت في أدائها محركًا ينشر أفكارًا ومفردات خاصة وانتماءات. وأصبحت أيضًا مساحة للنقد والتعليق على الأحداث العامة دون الدخول تحت طائلة من يمتلكها ومن صنعها في البداية، فهي تظهر وتنتشر دون أية قيود على فضاءات المنصات الرقمية.

كذلك البحث عن بدائل لكسر الحظر الذي قد تفرضه السلطات، ومنها استخدام تطبيقات تخطي الحجب التي تسمح بالدخول إلى المواقع التي تحظرها السلطات كفيس بوك وتويتر. إلى جانب اعتماد نظم تشغيل وبرامج مفتوحة المصدر والتي تتسم بقدر أعلى من الأمان الرقمي مقارنة بنظم التشغيل والبرامج التي تخضع للشركات الكبرى التي بدورها تخضع لميكانزمات السوق. كذلك، خلق وتطوير المساحات البديلة للتحايل على الحجب، حيث يلجأ البعض إلى إنشاء مواقع يوضع عليها مضمون المواقع التي تتعرّض للحجب، ويتم في بعض الأحيان استخدام طريقة السكرينشوتات أو نسخ المعلومات. وتحتاج هذه المواقع إلى تطوير وتمتين، وجهوزية كاملة في حال تمّ حجبها من جديد.

ولتعزيز التفاعل يجب التأكيد على الحوار والمشاركة بين مختلف الأطراف (المجتمع المدني والسلطات والمنظمات الدولية/ المفوضية السامية لحقوق الإنسان) في عمليات وضع قوانين تحمي الفضاء الرقمي وتعزز الحريات. ومواكبة المنظمات

[181] موجز تاريخ "الميمز"، مدى مصر، 6 سبتمبر/ أيلول 2018، https://bit.ly/2CnGQAv

المعنية لانتقال الفضاء المدني والمشاركة إلى الفضاء الرقمي وتطبيق إطار حقوق الإنسان عليه. هناك توصيات عديدة لتطوير السياق القانوني فالمنظومة القانونية الحالية تحتاج إلى تنقية لما يخالف مواد وفصول الحريات في الدساتير العربية، كما أنّ هذه المنظومة قاصرة بشكل شبه كامل، على الرغم من إقرار بعض القوانين، برعاية نشاط هذا الفضاء، ما يشرعنه أمام كلّ أنواع التدخّل.

وأمام الإشكالية الأساسية لتنظيم الفضاء الإلكتروني بما يشكّل ضمانة لحرية الرأي والتعبير من جهة، ومكافحة الجرائم الإلكترونية (السيبرانية)، وكثيرٌ منها خطر (كجرائم الابتزاز وإباحية الأطفال والاتجار بهم والسرقات الإلكترونية إلخ) من جهة ثانية، تبرز الحاجة إلى الالتفات بدايةً، وقبل أيّ شيء، إلى أنّ الاهتمام بالفضاء الإلكتروني والرقمي ليس ترفًا، وأنّه، يجب أن يكون جزءًا لا يتجزّأ من أيّ خطاب إصلاحي مقبل، فالأزمات أصبحت تنعكس في الصلب من هذا العالم، وكذلك التعبير عنها يكون فيه. ولكن يجب عدم الوقوع في فخّ التنظير لمشروعية كبح الحريات باسم مكافحة الجريمة الإلكترونية وتعديل القوانين الحالية وإصدار ورشة إصلاحات قانونية حول المواد والقوانين التي تطال حرية التعبير وتحويلها من قانون العقوبات إلى القانون المدني وإعادة النظر في الحقوق الرقمية، وكذلك تطوير القوانين التي تمّ إقرارها أخيرًا، وسدّ الفجوات القانونية فيها، خصوصًا قانون المعاملات الإلكترونية، بالإضافة الى إصدار تشريعات خاصة بالجرائم السيبرانية وتدريب الكوادر المعنية إضافةً إلى توقيع معاهدات دولية بين الدول المعنية للتنسيق فيما بينها في هذا المجال، بما لا يتعارض مع حرية التعبير.

كذلك من المهم الإشارة إلى أهمية إنهاء سياسة المراقبة مع توسع استخدام التكنولوجيا والإنترنت في كافة نواحي الحياة، ويمكن للحكومات الاهتمام بحماية الخصوصية وتعزيز حكم القانون بدلًا من التورط في ممارسات المراقبة، التي تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان. مع أهمية تعديل المواد القانونية المبهمة التي تضع مسؤولية على ما يكتبه الأفراد على صفحاتهم الشخصية دون قيود، بمعنى تحديد عناصر محددة للمعاقبة كخطابات الكراهية أو التحريض على العنف وليس مجرد الآراء الشخصية، مع التأكيد على مبدأ نسبية العقوبات للانتهاكات المرتكبة فلا يمكن أن يتم حبس واعتقال كل من ينتقد أداء الحكومة على سبيل المثال، أو ينشر بيانات تتعارض معها كما حدث في خضم أزمة كورونا في مصر.[182]

إضافة إلى ما سبق هناك مسؤولية على الناشطين أنفسهم عن توعية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي على مبادئ احترام الرأي المخالف وعلى عدم نشر خطابات تحث على الكراهية والعنف والتطرف. التثبت من صحة المعلومات والأخبار قبل نشرها لما تمثله الأخبار الزائفة من خطورة في تضليل الرأي العام وتوجيه الناس إلى نشر معلومات غير صحيحة. وتحسين التفاعل بين مختلف الأطراف المعنية به، وذلك يمكن أن يتمّ عبر تطوير الناشطين والمواطنين لأدواتهم وطريقة عملهم نفسها بهدف مضاعفة التأثير وتشكيل شبكات إقليمية تدعمهم في قضاياهم المحلية والإقليمية وكذلك تدافع عنهم في وجه انتهاكات الحكومات والأهم أن تمثل شبكات ضغط على المنصات نفسها حتى لا تكون هذه المنصات أدوات قمع إضافية للنشطاء والمناضلين العرب. كما يجب استخدام مناصري حقوق الإنسان المنصات الرقمية من أجل نشر المعلومات الموثقة وضرورة تقصي الحقائق فيها وعدم انجرارهم وراء الخلافات المفتعلة (عن عمد أو دون عمد) أو السطحية تلك التي تأخذ النقاشات من حيزها الجدي والمؤثر إلى حيز الخلافات الشخصية والدخول في نوايا الأفراد، ولكن بالضرورة ينبغي التزام المدافعين عن حقوق الإنسان بمعايير الحريات الرقمية والأمان الرقمي حتى وإن لم يلتزم بها

[182] للمزيد حول أزمة القمع أثناء وباء كورونا في مصر، يمكنكم مراجعة: الجائحة لا توقف القمع.. كيف تعاملت الدولة مع الإنترنت في ظل كوفيد-19؟ مؤسسة حرية الفكر والتعبير، يونيو/ حزيران 2020، https://bit.ly/3AzGnYH برجاء مراجعة طريقة كتابة المراجع وضبطها، والتخلص من التكرار في كتابة بعضها وإضافة تقارير حكومية حيث تفيد.

الآخرون وخصوصًا في التفاعل فيما بينهم أو فيما بين الأطراف الأخرى والبعد عن التشهير (على سبيل المثال، نشر صور لمحادثات شخصية حتى وإن كانت ستساهم في تأييد موقف معين) أي الالتزام المهني والأخلاقي معًا.